جـامعـة 20 أوت 1955 سكيكـدة

بإشراف السيد مدير الجامعة

تنظـــم

كـلـيـــة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

قسـم العلوم السياسية

اليوم الدراسي الأول

حـول:

منهجية البحث في العلوم السياسية

يوم: 26 فيفري 2013

بمقر الكلية بمرج الذيب–سكيكدة

محـاور اليوم الدراسي

المحور الأول:الإطار المفاهيمي للبحث العلمي في العلوم السياسية:

المعرفة السياسية، علم السياسة، النظرية السياسية، البحث السياسي، المنهج، الظاهرة السياسية، التحليل السياسي.

المحورالثاني: المناهج التقليدية وعلم السياسة التقليدي:

علم السياسة وتطوره، المنهج القانوني والمؤسساتي، المنهج التاريخي، المنهج المقارن.

المحور الثالث: مناهج البحث في المدرسة السلوكية:

المدرسة السلوكية، المقترب النظمي، المقترب البنائي الوظيفي، المدخل الكمي/الإحصائي، المنهج الوصفي.

المحور الرابع:مناهج و اقترابات ما بعد السلوكية (الحداثة):

اقتراب علاقات الدولة–المجتمع، مقترب النظام الدولي، مقترب السياسة العامة.....

المحور الخامس: أساليب البحث وأدواته:

أسلوب تحليل المضمون، الملاحظة، الإستبيان والمقابلة، المحاكاة، الأساليب الكمية في الدراسات السياسية (المقاييس، المؤشرات)...

إشكالية اليوم الدراسي

اعتمدالباحثون على مناهج عديدة في البحث السياسي، وحاولوا محاكاة المناهج العلمية في العلوم الطبيعية، ولكن البعض الآخر رأى صعوبة تطبيقها، فآثر اتباع مناهج واقعية مستمدة من حقيقة كون البحوث السياسية بحوثا اجتماعية تتسع لأفكار ومتغيرات عديدة، وبالتالي فإن النتائج لا تكون مطلقة، وإنما نسبية واحتمالية وليست حتمية.

أيضا فإن اتباع المنهجية العلمية في البحوث السياسية يوفر لغة مشتركة بين الباحثين في هذا المجال، ويوجِد أرضية للتفاهم العلمي بينهم. كما أن له آثاره على الدراسات السياسية المختلفة التي يتم إنتاجها سواء بالنسبة لمضمونها وقضاياها، أو لغتها ومستواها...إلخ. وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكال التالي:

ما هي ابستيمولوجيا مناهج البحث في العلوم السياسية؟

أهداف اليوم الدراسي

1- التعرف على المفاهيم الأساسية القابلة للتوظيف في التحليل السياسي، والاسترشاد ببعض المعايير والقواعد التي يمكن الرجوع إليها عند رصد واقع الحياة السياسية المحلية والدولية.

2- تهيئة طلبة العلوم السياسية للتعامل العلمي مع الظواهر السياسية وفقا للمناهج والمداخل المتعارف عليها في حقل العلوم السياسية.

جـامعـة 20 أوت 1955 سكيكـدة

Université 20 Août 55 SKIKDA

بإشراف السيد مدير الجامعة
تنظـم
كـلـيـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
قسـم العلوم السياسية

اليوم الدراسي الأول
حـول:

منهجية البحث في العلوم السياسية

يوم:26 فيفري 2013

بمقر الكلية بمرج الذيب–سكيكدة

هيئـــة اليوم الدراسي

الرئيس الشرفي لليوم الدراسي:أ.د/ رحماني منصور
رئيس اليوم الدراسي:د/ بوالصلصال نور الدين - عميد الكلية
رئيس اللجنة العلمية لليوم الدراسي:د/ بولقمح يوسف
رئيس لجنة التنظيم: أ/ جغبلو خولة

اللجنة العلمية لليوم الدراسي:

1/د. بولقمح يوسف..... جامعة سكيكدة رئيسا
2/ أ.د.شلبي محمد..... جامعة الجزائر عضوا
3/ د. بن جديد عبد الحق..... جامعة عنابة عضوا
4/ د. بوعمامة زهير..... جامعة عنابة عضوا
5/ د. بوروبي عبد اللطيف..... جامعة قسنطينة عضوا
6/ د. منصر جمال..... جامعة عنابة عضوا

اللجنة التنظيمية لليوم الدراسي:

1/أ.جغبلو خولة..... رئيسا
2/أ.شحماط مراد..... عضوا
3/ أ. قربوع زهية..... عضوا
4/ أ. عبادة سيف الإسلام..... عضوا
5/أ. دخيل عبد السلام..... عضوا
6/أ.زلاقي حبيبة..... عضوا
7/ أ.غزال يزيد..... عضوا
8/ أ.عيساوة آمنة..... عضوا
9/أ.بوالجدري فيصل..... عضوا
10/ أ.حصاص لبنى..... عضوا
11/أ.زيتوني محمد..... عضوا
12/أ.برحال حواء..... عضوا
13/أ. بوقشابية سمير..... عضوا
14/أ. بن يوسف فاطمة الزهراء..... عضوا
15/أ. بويبية نبيل..... عضوا
16/أ. بوغاغة ياسمينة..... عضوا
17/أ.خنيش محسن الهاشمي..... عضوا
18/أ.عتيق نظيرة..... عضوا
19/أ. باخالد عبد الرزاق..... عضوا

اللجنة التقنية لليوم الدراسي:

1/ ناش شريف..... الأمين العام للكلية رئيسا
2/تيفوتي مراد..... عضوا
3/قواسمية ليلى..... عضوا
4/بوكبير عادل..... عضوا
5/بلقاسم كحلولي صالح..... عضوا
6/حفايظية سمير..... عضوا
7/سحاب جمال..... عضوا

برنامج اليوم الدراسي:26 فيفري 2013

الافتتاحية مـن:09:00–10:00

- **كلمة رئيس اليوم الدراسي:**
  د. بوالصلصال نور الدين – عميد الكلية
- **كلمة رئيس اللجنة العلمية لليوم الدراسي:**
  د. بولقمح يوسف
- **كلمة الرئيس الشرفي لليوم الدراسي:**
  أ.د. رحماني منصور
- **مداخلة إفتتاحية:10:00-10:15**

" نمو المعرفة في علم السياسة :تحليل ماكرو سياسي"
للدكتور بوروبي عبد اللطيف- جامعة قسنطينة.

الجلسة الأولى برئاسة:**د.** بوروبي عبد اللطيف
مقررالجلسة:**أ.دخيل عبد السلام**

المتدخل	عنوان المداخلة	التوقيت
أ. حواس زهيرة (جامعة قسنطينة)	**دور المناهج التقليدية في تطوير البحث العلمي السياسي**	**10:30-10:15**
د. حوادق عصام (جامعة قسنطينة)	**دور مناهج تفسير القاعدة القانونية وأثرها في صنع القرار السياسي**	**10:45-10:30**
أ.قروش محمد (جامعة تلمسان)	**المنهج المقارن جوهر علم السياسة والعلاقات الدولية**	**11:00-10:45**
أ جغبلو خولة (جامعة سكيكدة)	**إقتراب تحليل النظم في علم السياسة**	**11:15-11:00**

المناقشة: 11:15 - 11:45

الجلسة الثانية برئاسة:**د.حوادق عصام**
مقرر الجلسة:**أ.زيتوني محمد**

المتدخل	عنوان المداخلة	التوقيت
د. كنزاي محمد فوزي (جامعة سكيكدة)	**تحليل المضمون: منهج أم تقنية**	**12:00-11:45**
أ.سليمان تيش تيش محمد لمين (جامعة سكيكدة)	**الأساليب الكمية في الدراسات السياسية: مقياس ليكرت- نموذجا**	**12:15-12:00**
أ.دندان عبدالغاني (جامعة قالمة)	**سيرورة البحث السياسي الإمبريقي في ظل النقاش النوعي - الكمي**	**12:30-12:15**
أ.كيم سمير (جامعة تبسة)	**دور البرامج الإحصائية في التحليل الإمبريقي للظواهر السياسية:نموذج برنامج SPSS**	**12:45-12:30**
أ.شيروف نهى (جامعة سكيكدة)	**دورالعينة في تقرير علمية البحث**	**13:00-12:45**

المناقشة: 13:00 - 13:30

13:30 - 14:00	**البيان الختامي و التوصيات**

حضوركم شرف لنا

نص المداخلة كاملة

المحور: المناهج التقليدية وعلم السياسة التقليدي

عنوان المداخلة: دور المناهج التقليدية في تطوير البحث العلمي السياسي

إعداد: أ.زهيرة حواس، جامعة قسنطينة –3– كلية العلوم السياسية

المقدمة

يعد الاهتمام المتزايد بموضوع المنهجية العلمية في البحوث الاجتماعية عموما والبحوث السياسية منها خصوصا، تأكيدا من قبل كل من الباحثين والطلبة على حد سواء على ضرورة إيجاد لغة مشتركة فيما بينهم لتناول الظاهرة السياسية بالدراسة والتحليل؛ خاصة وأن الدراسات المتخصصة والمهتمة بالمنهجية العلمية للظواهر الاجتماعية والسياسية منها تحديدا والقائلة بانطلاق الباحث في هذا المجال من معرفة الواقع بجزيئاته الدقيقة موضوعيا ليصل إلى تصور فكري واضح لحقيقة الظاهرة موضوع البحث واستخراج القوانين التي تحكمها ، اقترنت بالتطور على الصعيد المنهجي من القياس إلى الاستقراء فالتجريب والتحول من الفكر المثالي إلى الفكر الواقعي والموضوعي؛ أي أن تطور دراسة الظاهرة السياسية ارتبط بتطور المناهج التقليدية المعتمدة في تحليلها وإن اعتبرت البحوث السياسية في هذا السياق ذات طابع نظري لخصوصية الظاهرة وتميزها بالتعقيد وصعوبة الضبط التجريبي والقياس الموضوعي.

وبالرغم من أن التحليل السياسي خطى خطوات جد مهمة ارتباطا بتطور علم السياسة كمجال معرفي قائم بذاته، باعتماد الأساليب الحديثة كالمقاربات المنهجية في تناول الظاهرة، تبقى أدوات، أساليب ومناهج البحث التقليدية ذات أهمية كبيرة للباحث لتبسيط، تعميق وتطوير المعرفة السياسية، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة مناهج البحث العلمي التقليدية في تطوير تحليل الظاهرة السياسية؟

ومحاولة للإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا تناول موضوع المداخلة من خلال ثلاثة محاور:

- دور المناهج التقليدية في تطوير المعرفة السياسية.
- التطور المنهجي لعلم السياسة التقليدي.
- أهمية التحليل المنهجي في توضيح واقع الحياة السياسية ومحاولة فهم تعقيد الظاهرة.

أولا: دور المناهج التقليدية في تطوير المعرفة السياسية

إن الأفكار السياسية رافقت الإنسان منذ أقدم العصور بملازمة التنظيم السياسي لوجود المجتمع البشري، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المنهجي للمعرفة بالرغم من أخذها المنحى المنهجي مع الحضارة الإغريقية،[1] فالمعرفة السياسية ظلت متمثلة في مجموعة المعلومات المتناثرة وغير المحددة ضمن التخصصات التقليدية: الفلسفة، القانون، التاريخ، الاقتصاد،... ولم ترق إلى حقل علمي قائم بذاته إلا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حين ارتبطت بتطور منهجية البحث السياسي ودخول دراسة الظواهر السياسية في إطار البحث العلمي الذي عرف تقدما في تقنية البحث في هذا المجال.[2] وقد بدأت الطبيعة العلمية للمعرفة السياسية تتضح مع تبلور علم السياسة الناشئ، وبروز الملامح الدقيقة لعلاقات هذا الحقل المعرفي "علم السياسة" بالعلوم الاجتماعية الأخرى التي كانت تحتويه وذلك بارتباط تحليل ديناميات الظاهرة فيه بالجوانب الفلسفية، الاقتصادية، الاجتماعية، والقانونية من خلال طرق "مناهج" تحليل تقليدية تناولت القضايا السياسية بداية من زاوية أخلاقية أو دينية لم تدرس "السلطة" دراسة موضوعية –كما هي في الواقع– إنما كما يجب أن تكون على ضوء المعتقدات: أي من زاوية تبرير النظام أو السلطة وهذا وفقا للمنهج القياسي المرتكز على مبادئ ومسلمات بدلا من التركيز على ملاحظة الواقع والأحداث،[3] وكان "أرسطو" أول من أعطى مجال المعرفة السياسية لغته ومنهجه في مؤلفه "السياسة" ليمثل بداية تطبيق المنهج الاستقرائي القائم على الملاحظة بتناوله لدراسة الحكومات، النظم السياسية والدساتير،[4] أما "ابن خلدون" فقد اعتمد المنهج الاستقرائي لتفسير قضايا العالم المادي بدراسته للسلطة على ضوء التقلبات التي تمر بها الجماعة الحاكمة،[5] ليصل "ميكيافيلي" بعده إلى المعرفة السياسية الواقعية بتطوير دراسة الظاهرة معتمدا على التاريخ، وعمل "مونتيسكيو" بعده على توسيع منهج الملاحظة حين درس تطور الواقع الاجتماعي والسياسي بوضعه نظرية فصل السلطات وتصنيف أنواع الحكم، أما "أوغشت كونت" فجاء ليركز على علم السياسة الناشئ كعلم مستقل عن باقي العلوم الاجتماعية وأثبت بالرغم من اقتصار كتاباته على الإطار النظري بأنه يمكن إخضاع الظاهرة السياسية للتحليل العلمي الموضوعي، وكان "ألكسي دي توكفيل" أول من استعمل أسلوب المقابلات الشخصية مطبقا بذلك المنهج العلمي التجريبي في دراسة الظاهرة السياسية.[6]

إن هذه البداية المنهجية لتطوير المعرفة السياسية، وإن لم يكن تطبيقها كافيا للوصول إلى الحلول المنطقية لمشكلات الحياة السياسية، تبقى ذات أهمية لفهم السلوك السياسي ويعود الفضل في البداية إلى "أرسطو" في منهجة المعرفة السياسية، ثم "ابن خلدون" ومنهجيته في التطور التاريخي لعلم السياسة وأثر مقدمته بعد ترجمتها ابتداءا من القرن التاسع عشر في تأسيس النظرية

---

[1] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص 31.

[2] نفس المرجع، ص 58.

[3] نفس المرجع، ص 31.

[4] نفس المرجع، ص 34.

[5] نفس المرجع، ص 34.

[6] نفس المرجع، ص 46.

البنيوية،[1] إضافة إلى دور "ميكيافيلي" في تطوير المنهج التاريخي المقارن في علم السياسة،[2] وإسهام "مونتسكيو" في تطوير المعرفة السياسية باعتماده أسلوب الملاحظة الدقيقة التي تعد من الأساليب التقليدية لتطوير بحث الظاهرة السياسية، تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات،[3] ليبقى "أوغشت كونت" رائدا للفكر الوضعي والثورة المنهجية من خلال مؤلفه "منهج السياسة الوضعية" [4] إلى جانب "ألكسي دي توكفيل" ومقدرته على تطبيق المنهج العلمي التجريبي في دراسة الظاهرة السياسية الأمر الذي الذي جعله "نموذجا للباحث العلمي السياسي في العصر الحديث".[5]

هكذا ساهمت "مناهج" التحليل التقليدية في إبراز ظروف الماضي، أو المناظرة والمقابلة لقياس العلاقة بين المتغيرات، أو اكتشاف المتغيرات الجديدة، إضافة إلى إبراز أهمية وحدات التحليل،...في دراسة الظاهرة السياسية، وقد ساهم تطور منهجية البحث في العلوم الاجتماعية في توسيع وتعميق دراسة الظواهر السياسية التقليدية ارتباطا بباحثي التيارين المثالي والواقعي قبل بروز مناهج البحث المستحدثة في المدرسة السلوكية، حيث أخذ التحليل السياسي منحى أكثر تخصصا ودقة، وهذا ما سنتناوله في المحور التالي.

ثانيا: التطور المنهجي لعلم السياسة التقليدي

إن إخضاع دراسة الظاهرة السياسية للمعايير العلمية طور علم السياسة من التركيز على الدولة والاهتمام بالمؤسسات الحكومية والسياسية، إلى تحليل الأنساق والكشف عن عناصر الواقع السياسي، أي توسيع نطاق موضوع ومجالات حقل علم السياسة ومد آفاقه إلى ما عرف لاحقا بالمقاربات المنهجية لدراسة السلوك السياسي. وقد ساهمت مناهج التيار المثالي بصفتها مناهج مساعدة، ذات طبيعة نظرية ولو كانت محدودة الإفادة وبعيدة عن الدقة[6] في التحليل السياسي للظواهر؛ وبالرغم من استناد المنهج الفلسفي على الفلسفة السياسية القائمة على نقد الواقع والوصول إلى ما ينبغي أن يكون وفقا لقيم وصفات مثالية ما جعل العلوم السياسية تبتعد تدريجيا عن تطبيقه، يبقى مهما للتحليل السياسي، فقد ربط "ليو شتراوس"''Leu Straues'' بين الفلسفة السياسية والنظرية السياسية وبيَّن أن الفكر السياسي كمجال لعلم السياسة يمتد إلى كليهما، وركز على القيم كجزء لا يمكن الاستغناء عنه في الفلسفة السياسية ولا إبعاده من السياسة، حيث توصل إلى أن الفلسفة السياسية هي "المحاولة الحقة لمعرفة كل من طبيعة الأشياء السياسية والنظام السياسي الصحيح"[7] وهذا –وفقا لشتراوس– حتى بعد بداية

---

[1] حسن صعب، علم السياسة، ط 7، بيروت، دار الملايين، 1981، ص 90.

[2] Maurice Duverger, Méthode de la science politique, P.U.F, Paris, 1959, p.34.

[3] عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص 118.

[4] عصام سليمان، المرجع السابق، ص 45.

[5] Marcel Prelot, Histoire des idées politiques, Dallez, Paris, 1959, p.464.

[6] عطا محمد زهرة، مقدمة في العلوم السياسية، الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2008، ص 72.

[7] محمد نصر مهنا، في علم السياسة: قراءة في المنهج، الإسكندرية، مركز الكتاب، 2007، ص 92.

السلوكيين وإثارتهم للمشكلات حول موضوعها، كما انتقد التمييز بين الفلسفة السياسية وعلم السياسة مبررا أنه لا يمكن أن يكون هناك علم سياسي غير فلسفي أو فلسفة سياسية غير علمية. أما المنهج التاريخي والذي يقوم على أن فهم الظواهر السياسية المعاصرة لا يكون إلا بالبحث في جذورها وامتداداتها التاريخية فقد اعتبر أساسا لبناء الإطار الفكري للتحليل، فدراسة النظرية السياسية الكلاسيكية مثلا لا يمكن الاستغناء عنها في دراسة البنية السياسية، التنظيم السياسي، المشاكل السياسية،...وصولا إلى أهداف المؤسسة كما يقول "سبيلي" ''Sibley'': "أن المفكرين السياسيين يعطوننا مفاتيح 'الطريقة العلمية' في السياسة، تشكيل المؤسسات والبنية التأسيسية للحياة السياسية في الماضي"، وبالرغم من قصور تطبيق هذا المنهج في دراسة السلوك السياسي الجاري تبقى دراسة الملاحظات والتعميمات للمفكرين الكلاسيكيين ذات علاقة وطيدة بالموضوع كما يقول "واط كينس" ''Wat Kins'' [1] ؛ حيث تبقى المعرفة السياسية الكلاسيكية والأدبيات المطبوعة مرجعا في تناول مواضيع مثل الحكم، نظريات الدولة، النظم السياسية، بناء المؤسسات، الإدارة العامة، المشاركة السياسية، السلطة،... وباقي المواضيع ذات الصلة، ومع ذلك انتقد "كاتلين" ''Catlin'' [2] المنهج التاريخي في تحليل الظواهر السياسية المحصورة في الدولة مبررا ذلك بأن دراسة القضايا السياسية تدرس من منظور اجتماعي والظواهر الاجتماعية ترتبط بالبحث السياسي وأن علاقات التعاون، الصراع أو التكيف تتم في المجتمع، لذا يجب توسيع مجال علم السياسة ليضم دراسة كل من الدولة والمجتمع.

أما دور مناهج التيار الاستقرائي–الواقعي والتي تُعتَمد في دراسة الواقع السياسي انطلاقا من الحقائق القائمة بغية التوصل إلى النتائج العلمية والموضوعية، فيتمثل في إسهامات المنهج القانوني الذي ارتبط في التحليل السياسي بتطور الحركات الدستورية وتطور نظام الحكم الدستوري[3] مساهما بذلك في توسيع تحليل الظاهرة السياسية إلى الجوانب القانونية كالانتخابات، النظام الحزبي، الدساتير،...هكذا يعد تحليل الجانب القانوني في الظاهرة السياسية إسهاما في تطوير علم السياسة التقليدي خاصة في دراسة النظم والأوضاع القانونية بالرغم من صعوبة تناول ديناميات الحياة السياسية ضمن الإطار القانوني المحض فالعوامل الأخرى النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية،...تبقى ذات أهمية كبيرة في تحليل الظواهر السياسية.

أما المنهج المؤسساتي المنطلق من فكرة أن التقدم السياسي يعتمد على بناء المؤسسات بالتركيز على الدولة كوحدة تحليل قد أسهم في تطوير التحليل السياسي من خلال تناول المواضيع ذات الصلة بدقة وتفصيل أكبر حيث تناول اختلاف النظم وفقا لتباين مؤسساتها، كما تعرض لأدوار الأعضاء في كل مؤسسة، مسألة التغيير في تطوير المؤسسة وقوة تأثير الحكومة باعتبارها أقوى مؤسسات الدولة،...وكل ذلك في الإطار العام لهذا المنهج: فكرة المؤسسية السياسية.[4] ويتميز المنهج المقارن بقدرته على التركيز على المتغيرات التي يفترض أن تكون الأكثر أهمية ودلالة بالنسبة لمشاكل البحث في الظاهرة المدروسة كون هدف أسلوب المقارنة في التحليل من خلال التناظر، التقابل والتقاطع هو الغوص في واقع الظاهرة وقياس العلاقة بين المتغيرات

---

[1] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص ص 93، 94.

[2] قحطان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، ط 1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 64.

[3] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 19.

[4] عطا محمد زهرة، المرجع السابق، ص 81.

والكشف عن مسارات واتجاهات المتغيرات ومنحى تبدلاتها ومدى عمق وحدات المقارنة المعيارية[1] لذا أسهم التحليل المقارن في زيادة التقسيمات الفرعية لعلم السياسة وظهور موضوعات وتخصصات جديدة لهذا الحقل منها السياسات المقارنة، النظم المقارنة، الإدارة المقارنة،...

هكذا يمكننا القول أن تطور الطابع العلمي لهذا الحقل "علم السياسة التقليدي" من خلال تبني التحليل السياسي لمناهج وأساليب البحث العلمي في دراسة الظواهر، لم يتمكن من القضاء على الطبيعة الفلسفية لهذا العلم، ما جعل بعض الباحثين ومنهم "كارل.ج.فريدرش" ''Carl.J.Fridrich" يطلقون صفة النظام الشامل على علم السياسة أي أخذ تحليل الظاهرة السياسية المكانة الوسط ما بين العلمية scienticism والأخلاقية moralism،[2] بالرغم من توجه باحثين آخرين إلى إضفاء صفة الطابع المستقل ذاتيا لهذا العلم مثل "نورمان جاكوبسون" ''Norman Jacobson'' الذي يبرر الطابع المستقل لعلم السياسة بطبيعة السياسة ذاتها التي يعتبرها نوعا خاصا من النشاط الفكري الذي يجب أن يدرس في وضعه الصحيح، أي أن دراسة السياسة تتطلب فكرا قادرا على التمييز، ومعرفة أكثر من معرفة الأساليب، وخيالا وخبرة وقدرة على الحكم...بل وأكثر من ذلك تكريس كامل للموضوع.[3]

ثالثا: أهمية التحليل المنهجي في توضيح وتبسيط دراسة الظاهرة السياسية

بالرغم من الجدل القائم حول علمية السياسة ودور مناهج البحث العلمي التقليدية في تطوير علم السياسة، يبقى للتحليل المنهجي أهمية في توضيح واقع الحياة السياسية ومحاولة فهم تعقيد الظاهرة، حيث لا تقتصر غايات التحليل السياسي على مجرد تفكيك الظاهرة بل التعمق في مضامينها وإدراك كل الجوانب المرتبطة بها بغية الوصول إلى النتائج الأقرب إلى الدقة. ونظرا للصعوبة الكبيرة التي تصادف طلبة العلوم السياسية في التحليل المنهجي للظاهرة السياسية نحاول تقديم نموذج لهذا التحليل وذلك وفق الخطوات الثلاث التالية:

- تحديد مشكلة البحث في دراسة الظاهرة السياسية والذي يعتبر الخطوة المنهجية الأولى التي يجب أن يتبعها الباحث، ويكون ذلك من منطلق القطيعة مع الأحكام المسبقة أو التصورات الخاطئة التي توهم بفهم الأشياء [4] استنادا إلى المعلومات المتوفرة لدى الباحث ثم صياغة هذه المشكلة في سؤال مبدئي "إشكالية البحث" التي قد تتطلب تفصيلا إلى

---

[1] معنى خليل عمر وآخرون، المدخل لعلم الاجتماع، عمان، دار الشروق، 1992، ص 404.

[2] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 94.

[3] نفس المرجع، ص 98.

[4] Jean Beaufays, Nadia Patenella, Note sur la méthodologie de la science politique, service de politologie générale et régionale, université de Liège, Septembre 2002, p.4.

أسئلة فرعية تعكس بدورها أبعاد الدراسة،[1] ثم وضع الفرضيات التي يجب أن تكون قابلة للتحقق العلمي عبر منهج التحليل المختار.

- بناء نموذج التحليل والذي يتضمن: بناء الإطار النظري المرجعي، التعرض إلى المفاهيم باعتبارها أدوات تنظيم الحقيقة وتوجيه البحث، ثم قياس المتغيرات بناءا على منطق العلاقات بين العناصر المكونة للظاهرة محل الدراسة.[2]

- تشخيص الوقائع وتدقيقها وذلك بتحليل المعلومات والبيانات المجمعة ومعالجة المعطيات، برهنة العلاقات بين المتغيرات، ثم مقارنة النتائج.[3]

ولتوضيح نموذج التحليل المنهجي للظاهرة السياسية، نحاول توضيح تطبيقه من خلال خطوات المنهج التاريخي والمنهج المقارن في التحليل السياسي:

- إن اختيار موضوع البحث وتحديد مشكلته في دراسة الظاهرة السياسية من خلال المنهج التاريخي تتطلب الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعلقة بالمكان والزمان الذي حصلت فيه الظاهرة أو الحدث التاريخي إضافة إلى الأشخاص الذين تناولهم[4] ويكون اختيار الموضوع بعد القراءات المتعمقة في الوثائق التاريخية أو انطلاقا من إشكالية أثارتها بحوث سابقة، أو مشكلات تاريخية لا تزال تثير اهتمام الباحثين بحيث لم يتم توضيحها بعد بالقدر الذي يفسر مضامينها ويوصل إلى النتائج المرجوة. يصوغ الباحث مشكلة موضوعه في سؤال محدد وواضح يمكنه من وضع فروض أو فرضيات لتفسير الظاهرة محل الدراسة وفقا للمعلومات المتوفرة لديه مستعملا في ذلك الطرق العلمية الممكنة.

أما هذه المرحلة "اختيار الموضوع وتحديد مشكلة البحث" في دراسة الظاهرة السياسية بتطبيق المنهج المقارن فتتطلب الأخذ بعين الاعتبار مبدأ أخذ الوقائع في سياقها بهدف الوصول إلى تعميمها أي يجب أن ترتكز المقارنة على بنى متشابكة، وتوفر الترابط بين عناصر الظاهرة محل الدراسة،[5] وتوفر المعلومات والبيانات على الخصائص المتشابهة وما يقابلها من الخصائص المتباينة التي تعين الباحث على التفريق بين أوجه التشابه والاختلاف الأساسية، والوحدات النظرية الجوهرية عن الثانوية الخاصة بموضوع البحث، وعليه يتمكن الباحث من صياغة إشكالية بحثه ووضع فرضياته في إطار خطته المنهجية للبحث.

---

[1] عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 94.

[2] Jean Beaufays, Nadia Patenella, op.cit., pp. 11-13.

[3] Ibid., p.15.

[4] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 108.

[5] Jean Beaufays, Nadia Patenella, op.cit., p.22.

- أما بالنسبة لبناء النموذج التحليلي فيتلخص في تطبيق المنهج التاريخي في تحليل الظاهرة السياسية في التحليل أو "النقد" الخارجي والداخلي للوثائق والمصادر أي تركيب المادة العلمية التي جمعها حول الموضوع والمتمثلة في المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة، والتي تمكنه من قياس المتغيرات باعتبارها الأدلة التي ستوصله إلى النتائج المتعلقة بموضوع البحث.

أما بناء نموذج التحليل بتطبيق المنهج المقارن فيرتكز على إطار نظري لتوجيه البحث حيث يجب أن تتجاوز المقارنة مشكلة المصطلحات التي تعترض الباحث في العلوم السياسية، والاعتماد على الأبعاد التي يمكن أن تأخذها المقارنة والتي تعتبر مقاييس توجيه البحث[1]، أي اعتماد الباحث مقياس مقارنة الظاهرة عبر مراحل زمنية متعاقبة، وتحديد التطورات والخصائص التي لم تتأثر بفعل الزمن، أو مقياس مقارنة الظاهرة بنظيرتها في مكان آخر وتحديد أوجه التشابه والاختلاف، أو مقياس المقارنة داخل الظاهرة ذاتها، أو مقارنة السابق باللاحق،...وذلك احتراما للخطة المنهجية للبحث.

- أما ما يخص مرحلة التشخيص، ففي التحليل باعتماد المنهج التاريخي يعمد الباحث بعد نقد، فحص وتحليل المعلومات، واختبار الفرضيات التي وضعها لتفسير الظاهرة إلى استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث بأسلوب علمي وفقا للمعايير المتداولة حيث يجب أن تكون الكتابة واضحة، مفهومة ودقيقة بعيدة عن العموميات والانطباعات التي لا تستند إلى الحقائق التاريخية العلمية، وذلك بتوخي الموضوعية في الصياغة، الربط الجيد من حيث تسلسل الوقائع ومن حيث المنهجية، منطقية التحليل، إضافة إلى تضمين التقرير النتائج والقوانين القابلة للتعميم والتي تحقق الغاية التراكمية العلمية للبحث.[2]

أما فيما يخص التحليل المقارن للظاهرة السياسية فتتضمن هذه المرحلة صياغة النتائج العلمية، وتحديدها بدقة، التحقق من صدق أو خطأ الفرضيات المطروحة بما يجيب عن تساؤلات البحث، كتابة التقرير النهائي، مع توخي الشروط العلمية في الكتابة وصولا إلى حوصلة البحث، الإضافات الجديدة للموضوع والنتائج والتوصيات التي يجب أن تتضمنها البحوث السياسية.

---

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص 95،96.

[2] نفس المرجع السابق، ص 81.

الخاتمة

إن مناهج البحث التقليدية كأطر أساسية في توجيه مسار البحث نحو أهدافه ساهمت في تطوير التحليل السياسي باعتمادها كطرق علمية للكشف عن كنه الظواهر السياسية خاصة وأنها تعددت واختلفت بتعدد واختلاف مشاكل، قضايا ومواضيع هذا الحقل المعرفي الحديث: "علم السياسة" والقديم: "الظاهرة السياسية" ضمن العلوم الاجتماعية المختلفة وعلى رأسها الفلسفة، التاريخ، القانون، علم الاجتماع،...الأمر الذي جعل كل منهج يؤدي وظيفته في تحليل هذه الظاهرة.

كما أن مواضيع ومجالات علم السياسة المرن وغير المحدود والمعقد والتي تجمع ما بين الفلسفي، التاريخي، القانوني، الاجتماعي،...وفقا لمستويات تحليل محلي، إقليمي، عالمي، ووحدات تحليل تركز على الفرد، المجتمع، الدولة، تتطلب من الباحث في هذا الحقل الاستعانة بالمناهج التقليدية التي تشكل أساس تحليل الظواهر في هذا المجال، حيث غالبا ما يتطلب موضوع البحث الواحد الاستعانة بأكثر من منهج للإلمام بكل جوانبه، وبالرغم من أن المدرسة السلوكية التي برزت في خمسينيات القرن العشرين، دفعت التحليل السياسي إلى التركيز على سلوك وحدات التحليل في هذا الحقل باعتماد التحليل الكمي والإحصاء، والمقتربات النظرية كمداخل منهجية لتحليل الظاهرة السياسية، كالمقترب النظمي، المقترب البنائي الوظيفي، مقترب صنع القرار،...لتأتي التوجهات المنهجية ما بعد السلوكية، وعلى رأسها مقترب النظام الدولي، مقترب السياسة العامة،...لتعطي بعدا أكثر تخصصية واحترافية للتحليل السياسي من خلال المداخل النظرية المتفرعة عن المقتربات النظرية في دراسة الظاهرة؛ تبقى مناهج البحث التقليدية وفقا لباحثي التيارين المثالي والواقعي ذات أهمية كبيرة في التمهيد للتيار السلوكي لفهم سلوك الوحدات في تحليل الظاهرة السياسية، إبراز إمكانية حل المشكلات المعاصرة من خلال الخبرات الماضية، توظيف الماضي للتنبؤ للمستقبل، إبراز خصوصية الظاهرة، تفردها، أو عموميتها، إضافة إلى التعمق في جوهر الظواهر، اكتشاف المتغيرات الجديدة، والبناء النظري المتكامل.

قائمة المراجع المعتمدة

1. بوحوش عمار، الذنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
2. الحمداني قحطان، الأساس في العلوم السياسية، ط 1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
3. زهرة عطا محمد، مقدمة في العلوم السياسية، الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2008.
4. سليمان عصام، مدخل إلى علم السياسة، ط2، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
5. صعب حسن، علم السياسة، ط 7، بيروت، دار الملايين، 1981.
6. عمر معنى خليل وآخرون، المدخل لعلم الاجتماع، عمان، دار الشروق، 1992.
7. محمد الشريف عبد الله، مناهج البحث العلمي، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.
8. مصباح عامر، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
9. مهنا محمد نصر، في علم السياسة: قراءة في المنهج، الإسكندرية، مركز الكتاب، 2007.

1. Beaufays Jean, Patenella Nadia, Note sur la méthodologie de la science politique, service de politologie générale et régionale, université de Liège, Septembre 2002.
2. Duverger Maurice, Méthode de la science politique, P.U.F, Paris, 1959.
3. Prelot Marcel, Histoire des idées politiques, Dallez, Paris, 1959.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
اليوم الدراسي الأول حول:
"منهجية البحث في العلوم السياسية"

المحور الخامس: أساليب البحث وأدواته

الأساليب الكمية في الدراسات السياسية – قياس الاتجاهات (مقياس ليكرت) نموذجا –

من إعداد الأستاذ: سليمان تيش تيش محمد لمين (skimed21@yahoo.fr)

الملخص:

تأتي دراستنا الراهنة قصد تحقيق جملة من الأهداف النظرية و المنهجية، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– التعريف بالاتجاهات و مقاييس الاتجاهات كأدوات منهجية واسعة الاستخدام في البحوث السياسية المعاصرة.

– إزالة اللبس عن بعض المفاهيم المنهجية و الإحصائية الخاصة بهذه الأداة البحثية.

– توضيح مراحل و كيفية إجراء قياس الاتجاهات، و أنواع القرارات الإحصائية الواجب اتخاذها في كل حالة من الحالات البحثية.

و للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة فقد استعنا بعدد من الأشكال البيانية التي تلخص ما ذهبنا إليه نظريا، و إلى عدد من الجداول الإحصائية لإعطاء أمثلة واقعية لتطبيق هذه الأداة المنهجية في الدراسات السياسية. كما قدمنا عددا من الأوامر المفيدة و التي يمكن استغلالها لحساب معاملات الفروق في برنامج SPSS و الذي يمكن من خلاله للباحث اختصار الكثير من الوقت و الجهد، و اكتساب المزيد من الدقة في إجراء بحوثه الميدانية.

المقدمة:

بعد التحرر الذي شهدته مختلف العلوم عن الفلسفة، بدا بالعلوم المادية و انتهاء بالعلوم الاجتماعية، ظهرت النزعة التكميمية عند الباحثين، رغبة منهم في الوصول إلى دقة اكبر للنتائج، و قبول أو رفض للفرضيات، لإنهاء النقاشات التي طالت قرونا من الزمن بين الفلاسفة بطريقة علمية و دقيقة و لا تحتمل التأويل، قصد السير في طريق البحث بخطى ثابتة و رؤية واضحة.

و العلوم السياسية مثل باقي العلوم الاجتماعية تأثرت بهذا التيار، خصوصا بعد التطور الهائل الذي شهده علم الإحصاء، و دمجه من طرف الباحثين مع مناهج البحث السوسيولوجية، لتتولد لنا أدوات بحثية بالغة الدقة، و مناسبة لجمع الكثير من أنواع البيانات من الحقول الاجتماعية.

و تأتي ورقتنا البحثية هذه لتقدم احد أنواع هذه الأدوات المنهجية، و هو مقياس الاتجاه، بوصفه احد أكثر الأدوات استعمالا في العلوم الاجتماعية، من علم النفس الاجتماعي إلى العلوم السياسية مرورا بعلم الاجتماع، نظرا لما يوفره من خصائص تسمح له بقياس العديد من المتغيرات، بطريقة تدرجية، مقابل الطريقة القطعية التي كانت تتميز بها الاستمارات فيما قبل، حيث كان العالم بالنسبة للباحث يتسم بلونين هما الأسود و الأبيض، أو النعم و لا.

فقد قمنا بتعريف الاتجاه أولا، ثم حددنا الشروط اللازم توفرها في عبارات مقاييس الاتجاهات لكي توفر لنا اكبر قدر من الدقة في جمع البيانات، و بعدها حاولنا تحديد عوامل تغير الاتجاهات و التي على الباحث معرفتها خاصة إذا كان بصدد القيام بدراسات تتبعية. و في الجزء الثاني من الدراسة قمنا بتوضيح مراحل إجراء قياس الاتجاه، بداية بقياس صدق عباراته، مرورا بحساب معامل ثبات المقياس و حذف العبارات التي لا علاقة لها بموضوع الدراسة، و من ثم كيفية إجراء الإحصاءات الوصفية لدراسات الاتجاهات. و في الأخير وضحنا طريقة إجراء الإحصاءات الاستدلالية التي توضح و أو تنفي وجود علاقات إحصائية دالة، و ذلك باستعمال احد البرامج الإحصائية الشهيرة و هو برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

أولا: الاتجاهات

1-تعريفها:

يعرف الاتجاه على انه استعداد مسبق للاستجابة لبواعث معينة، بطريقة محددة.[1]

و قد عرفه جوردن البورت بأنه حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي و النفسي، تنتظم من خلال خبرة الشخص، و تكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات و المواقف التي تستثير هذه الاستجابة. [2]

كما أنه يعرف على أنه تنظيم نفسي مستقر للعمليات الإدراكية والمعرفية والوجدانية لدى الفرد، يساهم في تحديد الشكل النهائي للاستجابة بالقبول أو النفور.[3]

و تعرفه موسوعة علم النفس و التحليل النفسي على انه دافع مكتسب يتضح في استعداد وجداني، له درجة ما من الثبات، يحدد شعور الفرد و يلون سلوكه بالنسبة لموضوعات معينة من حيث تفضيلها، حيث إن الفرد يميل لها إن كان اتجاهه نحوها ايجابيا و ينفر منها إن كان اتجاهه نحوها سلبيا.[4]

مما سبق يمكن استنباط تعريف إجرائي للاتجاه على أساس أنه تنظيم الفرد لبعض العمليات النفسية، تظهر محصلتها في سلوكه الفعلي والذي يعبر بدوره عن وجهة نظره حول موضوع معين من الموضوعات مهما كان نوعه، معبرا عن اتجاهه بالتأييد أو بالرفض أو حتى بالمحايدة بطريقة تحكمية يمكن قياسها بإعطاء درجات لهذه الموافقة أو المعارضة أو المحايدة.

---

[1]- عبد الله الطجم، **السلوك التنظيمي**، دار حافظ للنشر، السعودية، 2003. ص 86.

[2]– سهام إبراهيم، **مفهوم الاتجاه**، مركز دراسات و بحوث المعاقين، نسخة الكترونية. ص 3.

رابط المقال: www.gulfkids.com/pdf/Etegah_S.pdf

[3]– منال قدواح، **اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو استخدام الصحافة الالكترونية**، مذكرة ماجستير، قسم علوم الإعلام و الاتصال، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007–2008. ص 24.

[4]– سهام إبراهيم، مرجع سابق.ص 3.

2-شروطها صياغة عبارات مقاييس الاتجاهات:

نظرا لحساسية مقاييس الاتجاهات، و نتيجة لبنيتها التركيبية، التي تشترط وجود عدد من العبارات يفترض أنها تتكامل معا لتحديد اتجاه المبحوثين نحو فرد أو قضية أو فكرة، فإنها –هذه العبارات– يجب أن تحتوي على عدد من الشروط يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

– تجنب العبارات التي تشير إلى حقائق، حيث أن العبارات المتعلقة بالاتجاهات تتطلب أن يعكس الفرد مشاعره و معتقداته حولها و ليس تقرير صحة أو خطا الفقرات.

– تجنب الفقرات التي يكون لها تفسيرات متعددة، حيث أن الفقرة ينبغي أن تحمل تفسيرا واحدا فقط لكي يعرف الفرد كيف يستجيب لها.

– تجنب الفقرات الغير متعلقة بموضوع الاتجاه المراد قياسه.

– ينبغي أن تكون كل الفقرات مصاغة بلغة سلسة و بسيطة تناسب أعمار المبحوثين و مستواهم الثقافي،حتى يتسنى لهم فهمها، لان مقياس الاتجاه لا يهدف لقياس الذكاء أو الفهم.

– ينبغي أن تكون كل الفقرات أحادية البعد، أي تتعلق بموضوع أو فكرة واحدة فقط و أن لا تكون مزدوجة مثل " لا أحب المعلم الذي يعامل الطلاب معاملة غير عادلة و لا يسمح لهم بالمناقشة "، لان المبحوث حينها قد يوافق على احد أجزاء العبارة و لا يوافق الأخر.

– تجنب اقتراح استجابة معينة مثل العبارة التالية: " هل توافق على أن التعليم المجاني يشجع الطلاب على التكاسل؟".

– تجنب الفقرات و العبارات التي قد يوافق عليها آو لا يوافق عليها كل المبحوثين، مثل " احترم كل الأشخاص الذين يؤدون عملهم بأمانة".

– ينبغي الموازنة بين عدد العبارات الايجابية و السالبة.

– ينبغي أن تكون الفقرات قصيرة و أن لا تتعدى 20 كلمة كحد أقصى.

---

[1]- صلاح الدين محمد علام، القياس و التقويم التربوي و النفسي، دار الفكر العربي، مصر، 2000. ص.ص 561-562.

– تجنب الفقرات التي تحتوي على نفي مضاعف مثل " لا احترم الأشخاص الذين لا يحترمون عملهم".

– يجب ان تشير الفقرات إلى الحاضر أو المستقبل و ليس الماضي، و ذلك لان قياس الاتجاهات يتعلق بالوضع الراهن و أثاره المتوقعة.

– ينبغي توزيع الفقرات في مقياس الاتجاهات عشوائيا، و لكن ينبغي أن نتحقق من عدم وجود أربع عبارات موجبة أو سالبة متتالية،و ذلك في محاول من الحد من "اثر هالو" أو" effet Halo"*.

3-عوامل تغير الاتجاهات:

من صفات الاتجاهات أنها في تغير دائم، نتيجة تفاعلنا مع بيئتنا الاجتماعي، و يمكن تلخيص أسباب هذا التغير فيما يلي:[1]

– ارتقاء المستوى التعليمي و الثقافي لدى الفرد، قد يحدث عملية تحول في ميول و نوعية استجابة الشخص لحدث ما.

– شخصية الفرد تمر بمراحل تكوينية معينة، قد يصاحب بنوع من التجديد و التحديث لاتجاهاته لتعكس نضج شخصيته.

– اكتساب الفرد لخبرات و تجارب جديدة قد تؤثر على فهمه و إدراكه للأحداث و المواقف و بالتالي قد تدفعه إلى إدخال بعض التغيير على طريقة استجابته لهذه المواقف أو الأحداث.

– الشخص الراغب في الانضمام إلى تنظيم غير رسمي قد يضطر إلى تغيير اتجاهاته التي لا تنسجم مع ميول بقية الأعضاء.

---

[1]- عبد الله الطجم، مرجع سابق.ص 91.

* اثر هالو أوeffet Halo هو من الآثار المعرفية التي تؤثر على إدراك الأفراد و تجعله إدراكا انتقائيا للمعلومات، يتطابق مع أول انطباع يأخذه الفرد عن أي ظاهرة. و في مقاييس الاتجاهات، يجب على الباحث الحذر منه، و أن لا يجعل كل العبارات المتشابهة متسلسلة لكي لا يجب الفرد بطريقة آلية على العبارات التالية، بل عليه أن يكسر ذلك التسلسل عن طريق ترتيب العبارات عشوائيا.

– التطور السريع في التقنيات الاتصالية، و سهولة وصول البث الإعلامي إلى كل أجزاء المعمورة قد يلعب دورا جوهريا في تغيير ميول و رغبات و استجابات الفرد فيما يتعلق بمواقف سياسية و أحداث عالمية و سلوكيات استهلاكية.

ثانيا: قياس الاتجاهات

1-قياس الصدق:

" إن أهم ما يؤخذ بعين الاعتبار في المقاييس هو الصدق و الذي يتصل مباشرة بالسؤال الذي يقول: إلى أي مدى يقيس هذا المقياس فعلا ما وضع لقياسه؟"[1]، حيث أن الكثير من الباحثين لا يعرفون أن عنوان المقياس أو الاختبار لا يقول لنا الحقيقة أبدا، فكل إنسان يستطيع أن يكتب مجموعة من العبارات التي تدور حول موضوع معين، لكن قضية صدقها من عدمه هي قضية إحصائية و علمية بحتة. فما هو الصدق ؟

يعرف الصدق على انه هو " الدقة التي يقيس بها المقياس ما يجب أن يقيسه"[2]، كما يرى بعض الباحثين انه "مدى تأدية الفحص للوظيفة التي استخدم من اجل تأديتها"[3]. و هذا ما يرجعنا إلى مفهوم المحك، و الذي هو الدليل على السمة التي يقيسها المقياس. لكن من خلال الدراسات اتضح أن عملية تحديد صدق الاختبار بالاعتماد على محك واحد صعبة جدا و غير عملية، و عندها سيكون السؤال الحقيقي الذي يجب أن نطرحه هو : ماذا يقيس الاختبار فعلا؟

و للوصول إلى هذه الإجابة يجب أن نقوم بإجراء ارتباطات بين المقياس و محكات مختلفة.

و من أشهر أنواع الصدق المعتمدة في مقاييس الاتجاهات نجد الصدق الظاهري، و هو يكون من طرف المختصين، حيث كلما زاد توافق المحكمين حول عبارات المقياس كلما ارتفع الصدق الظاهري. حيث يشترط ان تتماشى عبارات المقياس مع عنوانه.

2-قياس الثبات:

---

[1]-ليونا تايلر، ترجمة سعد عبد الرحمن، **الاختبارات و المقاييس**، دار الشروق، مصر، 1998. ص 53.

[2]-

[3]-

بعد أن تحدثنا عن الصدق، و الذي يعد أهم شيء في إعداد مقاييس الاتجاهات، سنتوقف الآن عند الثبات الذي يليه أهمية.

و لتوضيح معنى الثبات يمكننا أن نقدمه في السؤال التالي:"بأي قدر من الدقة يقيس هذا المقياس الاتجاه الذي يقيسه، أيا كان هذا الاتجاه؟"[1]

أي أن ثبات مقياس معين يكمن في عدم تغير إجابات المبحوث إذا كررنا الاختبار.

فعندما يقوم الباحث بتوزيع استماراته التي تحتوي مقياس اتجاه، قد تتأثر إجابات المبحوثين بعوامل عديدة بعيدة كل البعد عن الموضوع الذي صمم المقياس من اجله. فإذا تشتت انتباه المبحوث أو كان قد شاهد في الليلة السابقة لاستجوابه برنامجا تلفزيونيا أو اشترك في مناقشة عابرة حول موضوع المقياس فان إجاباته ستكون أكثر أو اقل اتفاقا مما كان سيدلي به في الظروف العادية. و هذه بعض الأمثلة عن تأثير عامل الصدفة على ردود أفعال المبحوثين، إضافة إلى شروط فيزيقية كالتهوية و الإنارة و الحرارة، و هي شروط لا يمكن التنبؤ بها و لا تؤثر على كل المبحوثين بنفس الشدة.

و من أشهر مقاييس الثبات نجد ألفا كرونباخ، و الذي يقيس الاتساق الداخلي لعبارات المقياس، و تتراوح قيمته بين 0 و 1 ، و كلما اقترب من 1 كلما دل ذلك على ثبات المقياس.

3-الإحصاء الوصفي للاتجاهات:

في قياس الاتجاهات يتعين على الباحث أولا أن يقدم جدولا يمثل وصفا لنتائج بحثه. حيث يشترط في هذا الجدول أن يشتمل على تكرارات و نسب أوزان كل عبارة، أو بمعنى آخر إذا افترضنا أننا استعملنا مقياس ليكرت ثلاثي، فإننا يجب أن نوضح كم عدد المبحوثين الذين لم يوافقوا ما جاء في العبارة ، إضافة إلى الذين كانوا محايدين أو بدون رأي بالنسبة لها، و أخيرا الذين وافقوا عليها. إضافة إلى ضرورة وضع احد مقاييس النزعة المركزية و أشهرها إلا و هو المتوسط الحسابي، حيث من خلاله يستطع الباحث تحديد اتجاهات المبحوثين نحو عبارة معينة، فإذا افترضنا دوما أننا بصدد استعمال مقياس ليكرت ثلاثي، فان قيمة المتوسط تتراوح بين اقل وزن و هو 1 بالنسبة لغير موافق، و بين 3 لعبارة موافق. فإذا كانت قيمة

[1]- ليونا تايلر، مرجع سابق. ص 56.

المتوسط بالنسبة لعبارة معينة 1.76 فان هذا يعني أن المبحوثين اتجاههم سلبي نحو العبارة، حيث انه في المقاييس الثلاثية يعتبر رقم 2 الفيصل بين الإيجاب و السلب(لأنه يقابل الحياد).

لكن لا تكتفي بمتوسطات العبارات، لأنها و إن أعطتنا نظرة على اتجاهات المبحوثين، فهي نظرة قاصرة على كل عبارة عدة حدا. و نحن ما يهمنا من خلال قياس الاتجاهات هو اتجاه المبحوثين نحو المقياس ككل، و لهذا على الباحث حساب متوسط المتوسطات لكل العبارات للحصول على المتوسط العام للمقياس أو للمحور. و بهذا يمكنه أن يحدد الاتجاه العام لعينة البحث نحو الموضوع أو الظاهرة المدروسة.

بالإضافة إلى مقاييس النزعة المركزية و المتمثلة هنا بالمتوسط الحسابي فان على الباحث أن يحسب احد مقاييس التشتت و هو الانحراف المعياري. و الفائدة من حسابه هو التعرف على مدى الاتفاق بين أفراد العينة حول آراءهم و اتجاهاتهم نحو العبارات، فكلما زادت قيمة الانحراف المعياري كلما دل ذلك على اختلاف آراء المبحوثين حول العبارة.

و الجدول التالي يوضح ذلك:

العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
في اعتقادي أن الميل إلى العنف والتطرف لدى البعض يهدد مصالح الوطن واستقراره	التكرار	3	2	3	27	17	4,02	1,04
	النسبة %	5,8	3,8	5,8	51,9	32,7		
المواطنة هي مسؤولية المواطن في المشاركة في الشؤون العامة	التكرار	4	24	11	9	4	2,71	1,09
	النسبة %	7,7	46,2	21,2	17,3	7,7		
ينبغي أن يتجه ولاء الفرد إلى مجتمعه	التكرار	2	7	25	15	3	3,19	0,89
	النسبة %	3,8	13,5	48,1	28,8	5,8		
الاستقرار والإحساس بالأمان ضرورة للانطلاق والعمل الجاد	التكرار	1	2	13	27	9	3,79	0,85
	النسبة %	1,9	3,8	25,0	51,9	17,3		
يجب أن يسعى كل فرد لتقديم ما يستطيع من أجل الوطن	التكرار	3	1	24	21	3	3,38	0,87
	النسبة %	5,8	1,9	46,2	40,4	5,8		

4-الإحصاء الاستدلالي للاتجاهات:

بعد القيام بالإحصاءات الوصفية لنتائج الدراسة فان الباحث لن يقف عادة عند هذه النتائج البسيطة، بل تمتد دراسته لأبعد من ذلك حسب تساؤلاته. فقد يريد الباحث أن يعرف إمكانية وجود فروق إحصائية دالة في اتجاهات عينته نحو الموضوع المدروس يمكن إرجاعها للجنس أو العمر مثلا، أو حتى الوضعية الاقتصادية، و عندها على الباحث أن يعتمد على الإحصاء الاستدلالي، و الذي يتيح له معرفة اثر متغيرات أخرى على اتجاهات المبحوثين نحو الظاهرة، كما يتيح له التعرف على من هو أكثر الفئات اتجاها نحو الظاهرة.

4-1- دراسة توزيع البيانات:

قبل أن نقوم بأي حسابات لتحديد أي المجموعات البشرية اتجاهها ايجابي نحو شخص أو فكرة أو موضوع و أي منها اتجاهها سلبي، يجب أولا أن نحدد هل توزيع البيانات طبيعي أو غير طبيعي، لنستطيع اختيار نوع الاختبار (بارامتري او غير بارامتري). و من أشهر الاختبارات الخاصة بطبيعة توزيع البيانات نجد اختبار Z . و للتأكد من طبيعية التوزيع من عدمه باستعمال برنامج SPSSيجب الضغط على الأوامر التالية:

Analyze ⟶ Descriptive Statistics ⟶ Explore

و عندها سيظهر لنا جدول من النوع التالي:

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov(a)			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	**Sig.**	Statistic	df	Sig.
VAR00001	**,156**	32	**,055**	,920	32	,021

ما يهمنا من هذا الجدول هو ما هو موضح باللون الأسود الغليظ، حيث سنهتم باختبار Kolmogorov-Smirnov و الذي ستسمح لنا النتائج الواردة في أسفل عنوانه باتخاذ القرار الإحصائي التالي (اعتماد اختبارات معلمية أو غير معلمية).

نلاحظ أن إحصائي الاختبار بلغ قيمة 0.156 و أن قيمة Sig أو الدلالة بلغت 0.055 و هي اكبر من 0.05 (مستوى الخطأ المقبولة في العلوم الاجتماعية)، أي أن توزيع البيانات هنا هو توزيع طبيعي. أما في حالة إذا كانت الدلالة اقل من 0.05 فإننا نلجأ إلى الاختبارات اللامعلمية.

و قبل أن نبدأ في تحديد الخيارات المعلمية و اللامعلمية سنقدم هذا الشكل التوضيحي الذي يلخص مراحل عملية قياس الاتجاهات:

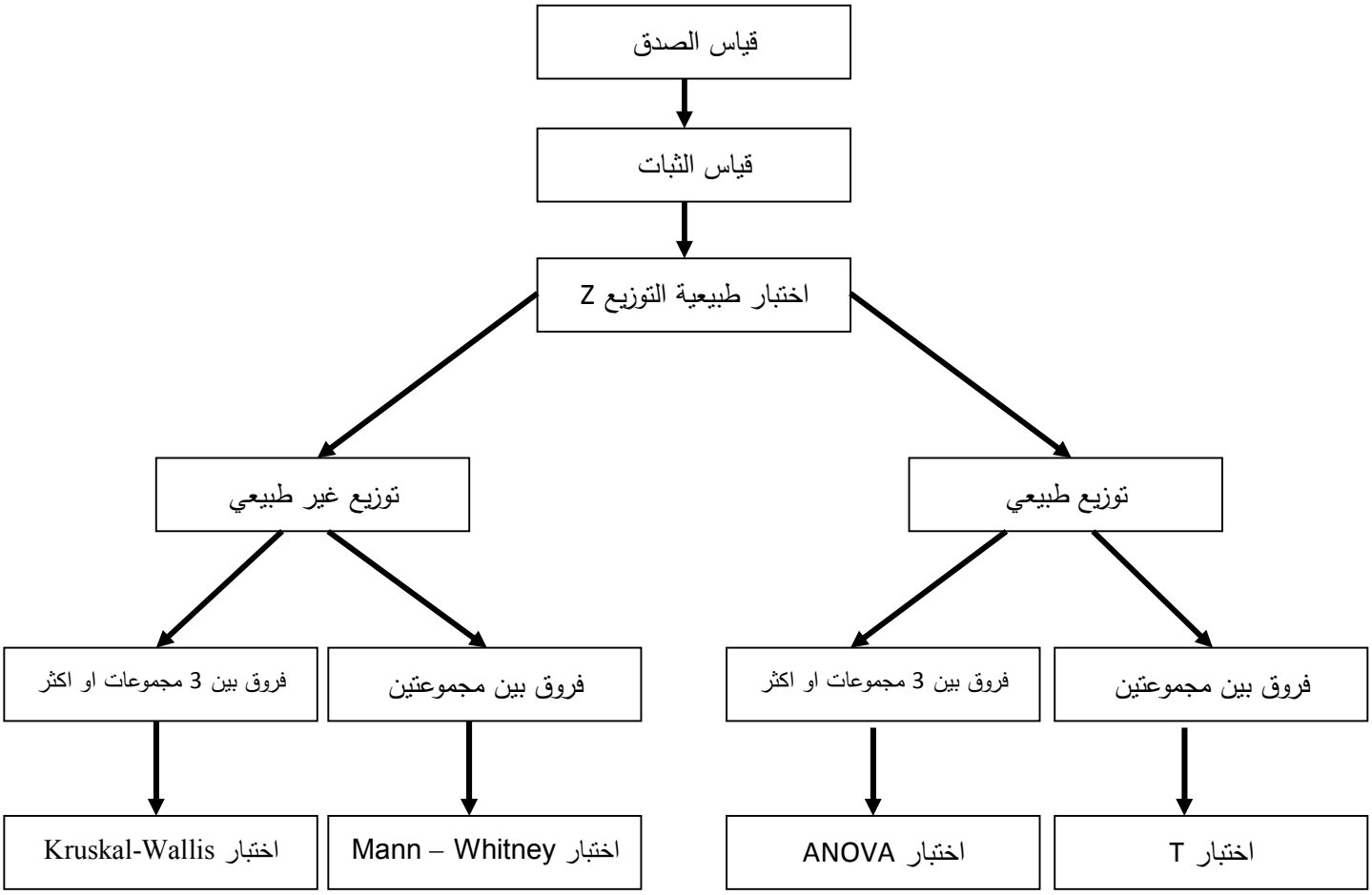

شكل يوضح مراحل قياس الاتجاه

من إعداد الباحث

4-2- في حالة التوزيع الطبيعي:

قبل أن نبدأ بالحديث عن الاختبارات المعلمية و اللامعلمية يجب أن نشري إلى انه في كلتا الحالتين فان الاختبارات تنقسم إلى نوعين من الاختبارات. منها ما يخص دراسة الفروق بين مجموعتين (مثل حالة الجنس حيث نجد مجموعتين هما الذكور و الإناث لا ثالث لهما)، و منها ما يخص دراسة الفروق بين 3 مجموعات فأكثر (مثلا في حالة الوضعية المهنية : عامل ، بطال، متقاعد)

*** في حالة مجموعتين:**

من أشهر الاختبارات المعلمية الخاصة بدراسة الفروق بين مجموعتين نجد اختبار T ، و الذي يمكن الحصول على قيمه من خلال إدخال الأوامر التالية في برنامج SPSS:

Analyze ⟶ Compare Means ⟶ Independent – Samples T Test

و إذا افترضنا أننا بصدد دراسة الفروق في اتجاهات المبحوثين نحو الديمقراطية مثلا بين الذكور و الإناث فإننا نحصل على جدول مشابه للتالي:

المتوسط		قيمة T	الدلالة Sig
الذكور	الإناث		
4.25	3.88	2.487	0.08

و من خلال هذا الجدول نجد أن قيمة الدلالة تبلغ 0.08 و هي اقل من 0.05، و منه نقول بان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور و الإناث من حيث اتجاههم نحو قيم المواطنة (طبعا هذا مثال توضيحي فقط و غير مبني على دراسات ميدانية).

و بعد التأكد من وجود فروق دالة إحصائيا، سنقارن الآن بين قيم المتوسطات، فنجد أن الذكور أكثر اتجاها نحو قيم المواطنة من الإناث (4.25 مقابل 3.88).

*** في حالة ثلاث مجموعات فأكثر:**

في حالة 3 مجموعات فأكثر، مثلا إذا اخترنا دراسة الفروق في اتجاهات المناضلين نحو قانون الانتخابات الجديد، و أردنا أن نتحقق من وجود أو عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المناضلين حسب الأحزاب و اخترنا 5 أحزاب كعينة، فإننا سنعتمد على اختبار أنوفا ANOVA . و هذا الاختبار

يسمح لنا بمعرفة هل هناك فروق إحصائية دالة بين مجموعتين على الأقل من المجموعات المدروسة، و بعد إدخال الأوامر التالية في برنامج SPSS :

Analyze ⟶ Compare Means ⟶ One – way ANOVA

سنحصل على الجدول التالي: (يجب أن نشير إلى أن الجدول رسم بطريقة بسيطة لتقريب الفهم)

قيمة F	الدلالة Sig
2.356	0.037

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الدلالة تساوي 0.037 و هي اقل من 0.05 (احتمال الخطأ المعتمد في اغلب الدراسات الاجتماعية) أي أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أعضاء حزبين على الأقل نحو قانون الانتخابات الجديد.

أما إذا وجدنا قيمة الدلالة تفوق 0.05 ، فإننا سننفي كلية وجود فروق إحصائية دالة بين اتجاهات أعضاء الأحزاب.

ما يمكن أن نعيبه على اختبار أنوفا انه لا يمح لنا بمعرفة من هي الأحزاب التي توجد بين أعضائها فروق دالة إحصائيا، إلا انه يمكن أن نتغلب على هذا النقص عن طريق استخدام الاختبارات البعدية أو ما تسمى اختصارا Post- Hoc ، مثل اختبار LSD و الذي يوفر لنا إمكانية التعرف على الأحزاب (في مثالنا هذا) التي بين أعضائها فروق، أو بين أي مجموعات يفوق عددها أو يساوي 3 في أي دراسات أخرى.

4-3- في حالة التوزيع غير الطبيعي:

*** في حالة مجموعتين:**

من أشهر الاختبارات اللامعلمية الخاصة بدراسة الفروق بين مجموعتين نجد اختبار مان - ويتنى Mann – Whitney ، و هو اختبار لدراسة دلالة الفروق بين مجموعتين عندما يكون توزيع بياناتها غير طبيعي.

و للحصول عليه من خلال برنامج SPSS نقوم بإدخال الأوامر التالية:

Analyze ⟶ Nonparametric tests ⟶ Independent Samples

حيث سنتحصل على جدول يشبه الجدول التالي:

Test Statistics[b]

	SAMPLES
Mann-Whitney U	44.000
Wilcoxon W	99.000
Z	-.457
Asymp. Sig. (2-tailed)	.648
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	.684[a]

حيث ما يهمنا في الجدول هو قيمة Z و التي تبلغ في مثالنا هذا −0.457 ، و قيمة الدلالة Sig و التي تبلغ 0.648. أي انه في هذا المثال لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين المدروستين في اتجاهاتهم نحو موضوع معين، لان قيمة الدلالة 0.648 اكبر من 0.05.

*** في حالة ثلاث مجموعات فأكثر:**

من أشهر الاختبارات اللامعلمية الخاصة بدراسة الفروق بين 3 مجموعات فأكثر، نجد اختبار Kruskal-Wallis هو الإختبار اللامعلمى البديل لتحليل التباين في اتجاه واحد أو **أنوفا** ، في حالة عدم توافر شروط الإختبار المعلمى.

و نحصل عليه باستخدام برنامج SPSS عن طريق الأوامر التالية:

Analyze ⟶ Nonparametric ⟶ k independent Samples

و نقارن في الجدول الناتج قيمة الدلالة Sig التي نحصل عليها مع قيمة 0.05، فادا كانت اكبر منها فهدا دليل على عدم وجود فروق إحصائية دالة بين المجموعات المدروسة، أما إذا كانت اقل فهذا معناه أن الفروق بينها ذات دلالة إحصائية، و هذا ما يدفعنا إلى الاستعانة بالاختبارات البعدية Post- Hoc، مثل اختبار LSD.

الخاتمة:

في نهاية هذه الورقة البحثية، نتمنى أن نكون قد وضعنا القارئ و الباحث في العلوم السياسية على طريق المناهج الكمية الواسع و الشاق و الدقيق، عن طريق توضيح أهم المراحل التي يجب عليه المرور عبرها

خلال رحلة بحثه باستخدام الاستمارة المعتمدة على مقاييس الاتجاهات، و مختلف الاختبارات المتاحة له، مع الإشارة إلى الأوامر التي ينبغي عليه إدخالها في احد أشهر البرامج الإحصائية و هو برنامج SPSS ، تأكيدا منا على ضرورة الإلمام بالبرمجيات الحاسوبية الحديثة الاستعمال عندنا، و التي تغني الباحث عن الكثير من العناء و الأخطاء البشرية في الحساب. و مع هذا، فإننا يجب أن نؤكد مرة أخرى على انه و من اجل الإلمام بهذا المجال، يجب على الباحث أن ينطلق من قراءات عميقة في أبجديات المنهجية، و السيطرة على مختلف مراحل البحث، من تحديد الإشكالية إلى ضبط المفاهيم الإجرائية، و من ثم تحديد كل متغير و أبعاده و مؤشراته. فدون القدرة على الانتقال السلس من المجرد إلى الامبريقي، ستكون أي أداة منهجية مستعملة ناقصة، بل و قد تنتج مغالطات إحصائية و علمية خطيرة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

اليوم الدراسي حول منهجية البحث في العلوم السياسية

عنوان المداخلة:

دور البرامج الإحصائية في التحليل الإمبريقي للظواهر السياسية

برنامج spss نموذجا

من تقديم: كيم سمير أستاذ مساعد قسم ب – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الشيخ العربي التبسي تبسة

مقدمة

لقد شهد علم السياسة من خلال المرحلة السلوكية تطورا على عدة مستويات، وذلك من خلال وحدات التحليل المعتمدة، وكذا أدوات التحليل والمناهج المعتمدة في التحليل،حيث برز بشكل جلي التوجه نحو إعتماد المنهج التجريبي في تحليل علم السياسة.

على ضوء ذلك تم تطوير العديد من المناهج المرتبطة بالجانب التجريبي والكمي، وأبرزها المنهج التجريبي، المنهج المسحي، المنهج الإحصائي. إضافة إلى تطوير أدوات التحليل الإمبريقي كالملاحظة والإستبيان والمقابلة بهدف إضفاء الطابع الكمي على التحليل السياسي.

وفي ظل هذا التوجه ومع تطور التكنولوجيات الرقمية وتقنيات تحليل البيانات الإحصائية، ظهرت الكثير من البرامج الإحصائية في هذا المجال حيث ساهمت بشكل كبير في إمكانية التبويب والتحليل الدقيق للبيانات وتخزينها، والإنتقال من التبويب اليدوي إلى التبويب الآلي، ومن أبرز هذه البرامج الإحصائية في هذا المجال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS.

حيث يحوي هذا البرنامج العديد من التقنيات والأساليب الإحصائية التي تمكن الباحث من تبويب وتحليل البيانات الإحصائية، وتحديد طبيعة الإرتباط بين المتغيرات الخاصة بالظاهرة السياسية محل الدراسة.

بناء على ذلك وتأسيسا عليه تتمثل إشكالية المداخلة فيمايلي:

كيف تساهم البرامج الإحصائية في التحليل الإمبريقي للظواهر السياسية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي أهمية الدراسات الإمبريقية في علم السياسة؟
- ماهي آليات التحليل الإمبريقي للظواهر السياسية؟
- كيف يساهم برنامج *SPSS* في تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بالظواهر السياسية؟

ولتحليل الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

_ كلما تم الإهتمام بإستخدام الأساليب الكمية كلما ساهم ذلك في دقة تحليل للظواهر السياسية.

_ كلما تم الإعتماد على البرامج الإحصائية في التحليل السياسي كلما ساهم ذلك في إعطاء مصداقية أكبر للتحليل.

وسيتم تناول موضوع المداخلة من خلال الخطة التالية:

أولا: مدخل مفاهيمي حول البحوث الإمبريقية في علم السياسة

ثانيا: آليات تبويب البيانات الإحصائية في البحوث الإمبريقية

ثالثا التحليل الإحصائي بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS

شكلت الدراسات الكمية أحد أهم محاور الثورة المعرفية السلوكية في علم السياسة من خلال العمل على إضفاء الطابع الكمي في تحليل الظواهر السياسية، بناء على ذلك سوف يتم إبراز أهمية الدراسات الإمبريقية وكذا أنواع التحليل الإمبريقي للبيانات، وذلك على النحو التالي:

أولا: مدخل مفاهيمي حول البحوث الإمبريقية في علم السياسة:

1 أهمية الدراسات الإمبريقية في علم السياسة:

تعد مسألة إستخدام الإحصاء في التحليل السياسي قضية خلافية ، فهناك من يرفض التكمية أو التعبير بلغة الأرقام، وهناك من يدافعون عن الأساليب الكمية التي تسمح بإعطاء صورة واقعية حقيقة للسلوك السياسي ورصد العلاقات بين المتغيرات بما يجعل للدراسة السياسية معنى حقيقيا ويعطي للبحوث السياسية قيمة علمية.[1]

وفي هذا السياق يؤكد أصحاب التوجه السلوكي في علم السياسة على أهمية التحليل الكمي أو مايعبرون عنه بـ *Quantification*، فالتحليل الكمي يسعى بالبحث لجعله أكثر علمية ومن ثم يتفادى الأحكام الذاتية.

ويرى أصحاب الإتجاه السلوكي أن طرق التحليل الكمي الدقيقة تجعلنا نصل إلى معرفة علمية ودقيقة، وللوصول إلى ذلك يجب أن تكون البيانات مقدرة بصورة كمية، كما يجب أن تترجم النتائج إلى بيانات كمية.[2]

ونتيجة لتطور وسائل جمع المعلومات كالإحصاء والرياضيات، إضافة إلى ماأتاحه الحاسب الآلي من إمكانية لتخزين المعلومات وإخضاعها للتحليل الكمي فقد أدى إلى تقدم ضخم في كم ونوعية الموضوعات التي تخضع للبحث الإمبريقي.

وفي ظل هذا التوجه إنقسم الإتجاه السلوكي إلى مدرستين:

- مدرسة سلوكية نظرية: تركز على إستخدام أدوات التحليل الذهنية.
- مدرسة سلوكية عملية: تركز على إستخدام الأساليب الكمية.[3]

وكوسيلة لتطوير علم السياسة يرى رواد المدرسة السلوكية أن المعلومات يجب أن تكون كمية والنتائج يجب أن تكون مبنية على المعلومات الكمية، فالمعالجة الكمية هي السبيل الوحيد لاكتشاف العلاقات والانتظام، وعليه فإن المعالجة الرياضية هي السبيل الوحيد لبلوغ الهدف الأسمى.[4]

إن إعتماد البحوث الإمبريقية للأرقام كلغة تحليل كونها أدق وصفا وأوضح معنى من التعبير اللفظي للظواهر، ويمكن من خلال لغة الأرقام يمكن تبسيط الوقائع وفهمها، وكذا إختبار الفروض ومدى صدقها وعدمه من خلال البيانات الإحصائية.[5]

2 أنواع الدراسات الإمبريقية:

يميز الباحثين في مجال الدراسات المنهجية بين نوعين من الدراسات الإمبريقية:

- الدراسات المهتمة بالحالات.**Ragin's case oriented**
- الدراسات المهتمة بالمتغيرات.**Ragin's variable oriented**

ويمكن توضيح خصائص كل نوع من خلال الجدول التالي:

جدول رقم01 يوضح أنواع الدراسات الإمبريقية:[6]

الإهتمام بالحالات	الإهتمام بالمتغيرات
– تمكن الباحث من التعرف على بياناته بشكل أعمق والإعتياد على الحالات محل الدراسة.	– تسمح بإستخدام عدد كبير من المشاهدات فالفروض الخاصة بعدد صغير من المشاهدات يمكن التحقق منها وتعميمها على نطاق أوسع.
– تحاول دراسة الظاهرة ككل وليس فقط عزل عدد من المتغيرات لدراستهم .	– الطريقة الكمية تزيد من دقة الدراسة حيث أنها تستخدم كل البيانات المتاحة.
– تهتم الطريقة الكيفية بحالات محدودة نسبيا وتركز على الجوانب الخاصة بتعقيد الظاهرة وتفاصيلها بعمق أكثر من إهتمامها ببناء نظرية عامة بشأن الموضوع.	– الطريقة الكمية تهتم أكثر بتعميم النتائج حتى ولو كان على حساب الدقة والتعقيد.

ثانيا: آليات تبويب البيانات الإحصائية في البحوث الإمبريقية:

يعتبر عرض وتبويب البيانات الإحصائية خطوة أساسية بعد جمع البيانات بالوسائل والأساليب المختلفة في مجال التحليل الإحصائي، ففي مجال البحوث والدراسات السياسية يحصل الباحث على معلومات وبيانات ضخمة يصعب عليه وعلى القارئ وصفها وتفريغها بسهولة لإستخلاص بعض الحقائق أو المدلولات الإحصائية منها، لذلك يلجأ الباحث إلى حصر وتصنيف هذه البيانات وعرضها ليسهل بعد ذلك إستعمالها وتقديمها وإستكمال ماهو غير مكتمل منها بإستخدام طرائق مختلفة حسب ما تقتضية الدراسة.[7]

ويتم تفريغ المعلومات بأسلوبين : الطريقة اليدوية في حالة صغر حجم العينة المستخدمة وبساطة البيانات ، والطريقة الآلية أي التفريغ الآلي عن طريق الكمبيوتر في حالة البحوث التي تستخدم عينات كبيرة:

1 التبويب اليدوي: *Manual Tabulation*

يقوم الباحث من خلال هذا الأسلوب بإعداد كشوف أو جداول تفريغ يغلب أن تكون من ورق المربعات ويطلق على العملية جدولة البيانات،ويقسم جدول التفريغ إلى أقسام تبدأ بعمود الرقم المسلسل، تليها أعمدة خاصة بأسئلة الإستمارة والفئات التي تشملها.

ويقوم الباحث بنقل بيانات كل إستمارة على سطر واحد أفقي في جدول التفريغ ويكون ذلك بوضع أرقام معينة تؤخذ من الإستمارة أو بوضع علامة معينة تحت الفئة المناسبة، وبإجراء عمليات الجمع أو حصر عدد العلامات يمكن التوصل إلى التوزيعات النهائية.[8]

ويمكن تلخيص طريقة التبويب اليدوي في تكوين جداول تفريغ يتكون كل جدول من ثلاث أعمدة يخصص العمود الأول منها لبيان قيم أو شكل المتغير (كمي أو وصفي) والعمود الثاني لوضع الإشارات نتيجة فرز الإستمارات واحدة تلو الأخرى مقابل الإجابة

المناسبة وبذلك تتحول كل إجابة إلى إشارة أما العمود الثالث فهو مخصص لوضع عدد الإشارات الموجودة مقابل كل إجابة، وهو مانطلق عليه إسم التكرار.[9]

2 التبويب الآلي: *Mechanical Tabulation*

وفق هذا الأسلوب تستخدم الحاسبات الإلكترونية المبنية على إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها وإستخراج النتائج التي في ضوئها يتم إختبار فروض البحث، ويمر إدخال البيانات بعدة خطوات:

- **الترميز: *Coding*** توفيرا للوقت والنفقة والمساحة التخزينية في الحاسب ، وتوخيا للدقة في إدخال البيانات والحصول على النتائج ، ينبغي ترميز البيانات وذلك بإستخدام أرقام أو حروف أو علامات للدلالة عليها.
- **تسجيل البيانات:** ويتم ذلك بإستخدام أكثر من وسيلة أهمها نظام البطاقات وكذا الشرائط الممغنطة والأسطوانات الممغنطة والشاشات وغيرها.
- **التأكد من صحة سلامة البيانات:** بعد تسجيل البيانات بإستخدام أي من الأدوات المشار إليها آنفا ، ينبغي مراجعتها إما بالعين المجردة أو آليا بإستخدام برنامج مراجعة يتضمن القواعد الآتية: التأكد من نوع البيان سواء كان رقميا أم حرفيا ، التأكد أن البيانات تقع في المدى المحدد لها،والتأكد من وجود العلاقات المفترضة بين المتغيرات.[10]

ثالثا التحليل الإحصائي بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS

بعد قيام الباحث بتجميع البيانات عن طريق الإستبانة أو المقابلة تأتي الخطوة الموالية وهي عملية تجهيز البيانات وإعدادها لغاية التحليل الإحصائي ليتم الوصول إلى نتائج البحث، ويلجأ معظم الباحثين في الوقت الحاضر إلى إستخدام الحاسوب للمساعدة في عملية التحليل نظر لما يوفره ذلك للباحث من توفير للوقت والجهد وسهولة ودقة في إستخراج النتائج ومن أهم البرامج الإحصائية المستخدمة في هذا المجال برنامج **SPSS** وهي إختصار لعبارة: *Statical Package of Social Sciences*أو مايعبر عنه بالحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية.[11]

وتتم عملية التحليل الإحصائي عبر هذا البرنامج من خلال مجموعة من الخطوات الأساسية وأهمها:

1 التعريف بالمتغيرات: Define Variable

تتطلب عملية تعريف المتغير إدخال المعلومات التالية لكل متغير:

- **إسم المتغير*Variable name***: وهو عبارة عن إسم مختصر يعطى لكل متغير في الدراسة كأن يعطى الرمز *A1 A2 A3* للمتغير الأول.
- ***وصف المتغير* Variable Label**:يتم في هذا الجزء وصف مختصر لطبيعة المتغير، مثال ذلك *A1*وظيفة معبئ الإستمارة.
- **نوع المتغير *Variable Type***: يحدد هنا نوعية المتغير أكان رقميا أم كتابيا، ففي حالة كانت إجابات المبحوثين رقمية يعرف المتغير رقميا، أما إذا كانت الإجابات كلمة أو كلمات فيتم تحديده كتابيا.

- **خيارات المتغير: Value labels**ويستعمل هذا البند إذا كان المتغير يحوي خيارات محددة، حيث يعطى كل خيار رقما متسلسلا ويبين بجانب كل رقم ماهية الخيار.

2 إدخال البيانات:

بعد الإنتهاء من تعريف المتغيرات تأتي الخطوة الموالية وهي إدخال بيانات الدراسة، ويتم ذلك بترقيم الإستبيانات بشكل متسلسل أو إعطاء مفردات الدراسة أرقاما متسلسلة حيث يبدأ بالمفردة أو الإستبانة الأولى ثم التي تليها وهكذا بحيث تظهر البيانات الخاصة بكل متغير في العمود الخاص به.

3 تخزين الملف وإعادة إستدعائه:

بالنظر لطول المدة التي تتطلبها عملية تعريف المتغيرات وإدخال بيانات الدراسة فإن ذلك يستدعي من الباحث ضرورة التخزين بإستمرار.

وتتم عملية التخزين من خلال النقر على ملف file والذي يظهر في أعلى يسار الشاشة ومنه يظهر عدة خيارات منها/ التخزين كـ *Save as*، تخزين البيانات *Save data*.

4 التحليل الإحصائي:

ترتبط مسألة الأساليب الإحصائية الواجب إستخدامها من خلال برنامج *spss* بأهداف الدراسة وطبيعتها والفرضيات التي تم وضعها من طرف الباحث، ففي الحالة الدراسات الوصفية فإن الباحث يلجا إلى إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية التي تصف الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث ، ومن أهم الأساليب الإحصائية الوصفية: التكرار، الوسط الحسابي، المنوال، الوسيط، الإنحراف المعياري.

أما في حال كون الدراسة إرتباطية وتهدف إلى التعمق في دراسة الظاهرة ووضع فرضيات وفحصها بشكل إحصائي فإن الباحث يلجأ إلى إستخدام مقاييس الإرتباط، مثل إختبار سبيرمان وبي رسون، كما قد يلجأ إلى بعض مقاييس الإختلاف مثل إختبار *T TEST* وإختبار مان وغيرها.[12]

الخاتمة

لقد تم من خلال هذه المداخلة التطرق إلى أهمية الدراسات الإمبريقية في علم السياسة، إضافة إلى التميز بين نوعي الدراسات الإمبريقية وهما الدراسات المهتمة بالحالات، والدراسات المهتمة بالمتغيرات.

كما تم توضيح طرق وأساليب تبويب البيانات الإحصائية في البحوث الإمبريقية التي تتراوح بين الأسلوب اليدوي والأسلوب الآلي من خلال إستخدام البرامج الخاص بالحاسوب.

على ضوء ذلك تم التركيز على البرنامج الإحصائي *SPSS* كأحد أهم البرامج الإحصائية الخاصة بالتحليل الإمبريقي، وتوضيح كيفية تعريف المتغيرات وكذا إدخال البيانات ، ومن ثم كيفية إجراء التحليل الإحصائي للظواهر محل الدراسة.

بناء على ماسبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- إن التطور الذي شهده علم السياسة وخصوصا في المرحلة السلوكية كان بفضل التركيز على الدراسات الكمية في هذا الحقل، حيث ساهمت لغة التحليل الإمبريقية في تطوير ودقة التحليل السياسي للظواهر.
- تقوم الدراسات الإمبريقية في علم السياسة على أساس الإهتمام بالمتغيرات المرتبطة بالظاهرة المدروسة أو التركيز على الحالات التي تدخل ضمن مجال الدراسة.
- إن التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية أدى إلى تطوير تقنيات معالجة وتبويب المعلومات والإنتقال من آلية التبويب اليدوي إلى التبويب الآلي.
- يساهم البرنامج الإحصائي *SPSS* لما يحتويه من تقنيات وأساليب إحصائية في إمكانية التبويب والتحليل الدقيق للبيانات الإحصائية، وكذا الكشف عن عمق العلاقات بين المتغيرات الخاصة بالظاهرة محل الدراسة.

الهوامش:

[1] حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية.القاهرة: منشورات جامعة القاهرة.2001،ص 294.

[2] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة:دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم علم السياسة.الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع،1997،ص121.

[3] المرجع نفسه.

[4] طلال محمود محمد ضاحي، سرحان دبيل العتيبي،أحمد عودة عبد المجيد عوده، مقدمة في التحليل السياسي القياسي.المملكة العربية السعودية: منشورات جامعة الملك سعود،2004،ص7.

[5] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم ، المناهج، الإقترابات، الأدوات. ط5.الجزائر: دار هومة،2007،ص97.

[6] عبد الفتاح معتز بالله، التحليل السياسي الإمبريقي: وبالتطبيق على أساليب التحليل الكمي بإستخدام STATA8,2 .ط1. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.2007،ص 61.

[7] أحمد عارف العساف،محمود الوادي، منهجية البحث في العلوم الإجتماعية والإدارية: المفاهيم والأدوات.ط1.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،2011،ص340.

[8] كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة .القاهرة (د.م.ن)، 2006،ص137.

[9] أحمد عارف العساف،محمود الوادي، مرجع سابق،ص341.

[10] كمال المنوفي، مرجع سابق،ص139.

[11] محمد عبيدات، محمد أبو نصار،عقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي: المراحل القواعد التطبيقات.ط2.عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،1999،ص109.

[12] المرجع نفسه.ص116.

المداخلة تحت عنوان : دور العينة في تقرير علمية البحث

من إعداد : أ/ شيروف نهى.

- مقدمة:

تتطلب الدراسة العلمية وضع تصميم و رسم إستراتيجية تتضمن حدود الدراسة ، مجالها و أهم أهدافها، أين تتعدد الأساليب البحثية وفق ما يتناسب مع طبيعة الدراسة سواء كانت إجتماعية ، سياسية ،قانونية ،تجريبية ،.....إلخ و كذا الإمكنيات الفنية المتوفرة للباحث، أين ترسم المراحل التي يمر فيها البحث في ضوء الأسلوب الموظف والذي يفرض بالضرورة نوعية الأدوات المعتمدة فيه وهنا فإننا سوف نركز على العينة كتقنية من تقنيات البحث العلمي التي يحقق من خلالها الباحث أهداف بحثه و التي ترتبط بثلاث متغيرات أساسية و هي :أولا:المعاينة و تعني العملية التي يتم بواسطتها إختيار العينة إذا فهي الطريقة لإختيار و حدات العينة . ثانيا:المجتمع و الذي يمثل جميع وحدات المعاينة التي نختار منها العينة ، فقد يكون هذا مكون من سكان مدينة أو مجموعة من التنظيمات، فئة من الجماعات الضاغطة المراقبة منها أو المسيرة.....إلخ. ثالثا: الإطار وهو الذي يمثل فكرة لتعريف وتحديد المجتمع تحديدا واضحا فقد تكون قائمة الطلبة المسجلين بالجامعة مثلا إطارا مناسب لإختيار المجتمع المتعلم . إذن تحديد نوع العينة و حجمها يتم بناءا على ظروف البحث.

وعليه فنحن نتساءل عن مفهوم العينة كتقنية من تقنيات البحث العلمي ودورها في تقرير علمية البحث ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سوف نتطرق بالتحليل للمحاور الآتي ذكرها :

- **المحور الأول: أسباب إختيار العينة.**
- **المحور الثاني: مفهوم العينة .**
  - أولا: تعريف العينة.
  - ثانيا : أهداف إختيار العينة .
  - ثالثا: شروطها ،
  - رابعا: خطواتها .
- **المحور الثالث:أنواع العينة في البحث العلمي .**

-أولا:العينة الإحتمالية– العشوائية –

أ/-العينة العشوائية البسيطة.

ب/- العينة العشوائية المنظمة.

ج/- العينة العشوائية الطبقية .

د/– العينة العشوائية العنقودية .

هـ/– العينة العشوائية المساحية .

-ثانيا :العينة الغير إحتمالية– غير عشوائية –

أ/-العينة الغير عشوائية البسيطة.

ب/- العينة الغير عشوائية الحصصية.

ج/- العينة الغير عشوائية الإتفاقية .

د/- العينة االغير عشوائية النمطية.

هـ/- عينة الكرة الثلجية .

- **المحور الرابع :دور العينات المختلفة في إقرار علمية البحث .**

-المحور الأول: أسباب استخدام العينات:[1] هناك أسباب كثيرة تمنع الباحث أو لا تساعده لإجراء الدراسة على كامل مجتمع الدراسة، مضطرا بذلك لإجراء الدراسة على جزء من مجتمع الدراسة يتم اختياره بطريقة معينة، ونوجز هذه الأسباب بما يلي:

1- **التكلفة والجهد وطول الوقت** : فقد يكون مجتمع الدراسة يقع على مساحة جغرافية كبيرة مما يضطر الباحث للتنقل مسافات طويلة لفحص عناصر المجتمع، مما يكلف مالا وجهدا ووقتا طويلا، كما هو الحال لو كان موضوع الدراسة؛ العلاقة بين دخل الأسرة الأردنية ومستوى التعليم لرب الأسرة، فإن إجراء الدراسة على كامل الأسر الأردنية يتطلب تكلفة عالية وجهدًا كبيرين لجمع البيانات، خاصة إذا كانت الدراسة لمساعدة متخذي القرار على اتخاذ قرار مناسب وسريع، لذلك يمكن إجراء الدراسة على عينة ممثلة ومن ثم تعميم النتائج.

[1]- عبيدات،د.محمد. وآخرون. منهجية البحث العلمي:القواعد والمراحل والتطبيقات.وائل للنشر.عمان.1997ص 90

2- **ضعف الرقابة والإشراف والدقة** : إن كبر مجتمع الدراسة يؤدي إلى ضعف الضبط والرقابة في جمع البيانات، لتعدد العاملين على جمعها، بالإضافة إلى أن طريقة المسح الشامل تستغرق وقتا طويلا، فتحدث تغيرات على مجتمع الدراسة، كما لو كانت الدراسة على سكان بلد كبير مثل الهند أو الصين والتي تستغرق وقتا طويلا تحدث خلاله الكثير من الولادات والوفيات مما يؤثر في نتائج الدراسة.

3- **التجانس التام** : فعندما تكون عناصر المجتمع متجانسة بشكل تام فإن نفس النتائج يمكن الحصول عليها سواء أجريت الدراسة على كامل المجتمع أو على أجزاء منه، فعند إجراء الدراسة على مادة كيماوية بتركيز معين لمختبرات وزارة التربية يكفي إجراء التجربة على جزء من المادة لأن المادة متجانسة.

4- **تلف العناصر نتيجة اخذ المشاهدات عليها**: لمعرفة مدى صلاحية منتج معين من المعلبات لا يعقل فتح جميع العلب للفحص والمعاينة.

عدم إمكانية حصر مجتمع الدراسة : فإذا كان موضوع الدارسة اختبار فعالية علاج معين جديد لمرض السرطان فلا يمكن حصر جميع المصابين والذين سيصابون بالمرض مستقبلا.

5- **حساسية التجربة** : إذا كان موضوع الدراسة طريقة جديدة لتعليم مبحث ما، فلا يعقل تطبيق الطريقة الجديدة على جميع الطلبة قبل التأكد من فعاليتها، ومن المنطقي إن تجرى التجربة على عينة من الطلبة، وفي ضوء النتائج يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها. –

المحور الثاني :مفهوم العينة : يعتبر اختيار الباحث للعينة من الخطوات والمراحل الهامة للبحث ، والباحث يفكر في عينة البحث منذ ان يبدأ في تحديد مشكلة البحث من حيث تجانسها و توافقها و موضوع البحث المطروح أو المراد معالجته و بالتالي يتساءل الباحث في بادئ الأمر عن :

* هل هي عينة واسعة وممثلة أم عينة محددة ؟.

* هل سيطبق دراسته على كل الأفراد أم يختار فئة تمثل قسم منهم فقط؟ .

* ماهي النتائج المحتملة التي ستقدمها العينة المختارة ؟

.

-أولا- تعريف العينة:

1/- التمييز بين العينة و المعاينة: فال**عينة** هي : ذلك الجزء من مجتمع البحث الذي سنجمع من خلاله المعطيات في ميدان العلوم بهدف الوصول إلى تقديرات التي يمكن تعميمها على كل مجتمع البحث الأصلي.

و المعاينة هي : مجموعة من العمليات تهدف إلى بناء عينة تمثيلية لمجتمع البحث المستهدف في هذا المجال يوجد نوعين من المعاينة و الذي سوف نتناوله في العينة الإحتمالبية و العينة غير الإحتمالية

- إذا تعرف العينة على أنها تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض البحث وتغني الباحث عن مشقات دراسة المجتمع الأصلي.
- كما تعرف العينة بأنها جزء ممثل لمجتمع البحث الأصلي. كما تعرف [2]على أنها إختيار عدد من المفردات تنتمي إلى جمهور أو مجتمع ، أي جماعة صغيرة من بين و حدات جماعة كبيرة و معنى الصغيرة و الكبيرة هنا لايدل على عدد معين فهو أمر نسبي و عليه و جب تحديد المعنى الدقيق ل:

أ/- المجتمع :يمثل الجماعة التي تعنيها الدراسة فقد يتكون المجتمع من أفراد ، حيوانات ، أو من حشرات أو أشجار أو من نجوم .....إلخ .و عندما يقرر الباحث دراسة مجتمع معين يجب ان تتوفر لديه وسيلتين إما ان يدرس المشكلة بين جميع و حدات المجتمع ، و إما أن يدرسها بين عدد من الوحدات التي تنتمي إلى المجتمع ، و في هذه الحالة يكون أمام : الجماعة الصغيرة و الجماعة الكبيرة .

كما عرف مجتمع البحث[3] : على أنه مجموعة عناصر له خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى و التي يجرى عليها البحث أو التقصي .

ب/- الجماعة الصغيرة : هي كل جماعة تزيد عن وحدتين و قد تصل إلى العشرات أو المئات أو حتى إلى ملايين الوحدات .

---

[2]- د/مصطفى عمر التير ،**مساهمات في أسس البحث الإجتماعي** ، معهد الأنماء العربي ، **ليبيا** ،**1989**،ص87.

[3]- أين نستطيع تحديد مقياس يجمع بين الأفراد و الأشياء مثال : الإقامة في الجزائر هي مقياس يشمل كل الأشخاص الذين يعيشون في الجزائر ضمن نفس المجموعة السكانية و الذي يميزهم عن تلك المجموعات التي لاتعيش في الجزائر إذا فرضنا الحديث عن المواطنة فنحن سنتحدث عن الأشخاص الجزائريين الذين يقيمومن بالجزائر .

ج/- الجماعة الكبيرة : فهي كبيرة بالقياس إلى الصغيرة و بالتالي تمثل عدد أكبر من الوحدات .

2/- **الإطار**[4] : هو فكرة لتحديد و تعريف المجتمع تحديدا واضحا فقد تكون قائمة الطلبة المسجلين مثلا إطارا مناسبا لإختيار المجتمع المتعلم.

-ثانيا-أهداف إختيار العينة:من أهم الأهداف التي يحققها تعيين و إقرار نوع العينة هو الحصول على المعلومات منها عن المجتمع الأصلي للبحث ومن الضروري ان تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي وذات حجم كاف وان يتجنب الباحث المصادر الممكنة للخطأ في اختيارها والتحيز في ذلك من خلال دراسة العينة يتم التوصل إلى نتائج ومن ثم تعميمها على مجتمع الدراسة لأنه قد يتعذر على الباحث دراسة جميع عناصر المجتمع وذلك لعدة أسباب منها:

- قد يكون المجتمع كبيرا جدا لدرجة انه يصعب دراسة الظاهرة على جميع أفراد هذا المجتمع.
- قد يكون من المكلف جدا دراسة جميع افراد المجتمع وتحتاج الى وقت وجهد.
- قد يكون من الصعب الوصول الى كافة عناصر المجتمع.
- تحتاج أحيانا إلى اتخاذ قرار سريع بخصوص ظاهرة معينة مما يتعذر معه دراسة كافة عناصر المجتمع.

-ثالثا- شروط اختيار العينة: يعني اختيار عدد من الأفراد لدراسة معينة بطريقة تجعل منهم ممثلين لمجموعة اكبر اختيروا منها وهؤلاء الافراد هم (العينة) والمجموعة الاكبر هي (مجتمع الدراسة)يوجد أخطاء شائعة في اختيار العينات منها:

* اختيار عنصر لا ينتمي الى مجتمع الدراسة قد يقع الباحث تحت تأثير معين يجعله منحازا لفكرة ما فيختار عينات تحقق هذا التأثير.

* ان اختيار العينة بشكل سليم تجعل البيانات التي تم الحصول عليها منها تصدق على المجتمع الاصلي كله.

*ان الخطوة الأولى في اختيار العينة هي (تحديد المجتمع الأصلي او مجتمع الدراسة).

[4]-أ/د محمد مزيان ،**مبادئ في البحث النفسي و التربوي** ،دار الغرب للنشر و التوزيع ،وهران ،2002،ص153.

المجتمع الأصلي : هي الجماعة التي يهتم بها البحث والتي يريد ان يتوصل الى نتائج قابلة للتعميم عليها

يوجد نقطتان هامتان عن المجتمعات وهي:

- ان مجتمعات البحث قد تتفاوت في حجمها صغرا وكبرا وانها قد توجد في اي منطقة جغرافية.
- الجماعة التي يريد الباحث ان يعمم النتائج عليها يندر ان تكون متاحة ومتوفرة.

المجتمع المستهدف : هو المجتمع الذي يريد الباحث ان يعمم نتائج عينته عليه.

المجتمع المتوافر : المجتمع الذي يستطيع الباحث ان يختار منه.

-رابعا- خطوات إختيار العينة :يمر إختيار العينة بالخطوات التالية :

1/ تحديد الوحدة (المفردة) : يقرر الباحث الوحدة التي ستكون أساس الاختيار ، و تكون هذه الوحدة إما الفرد أو قد تكون جماعة أو مؤسسة .

2/ تحديد مجتمع البحث:يطلق عليه أيضا الإطار المرجعي للبحث ، و المقصود بهذا الإصطلاح هو مجموع الوحدات التي ستختار العينة منها.فإذا كانت الدراسة مثلا تتعلق بإتجاهات طلبة الجامعة في مدينة معينة فإن مجتمع البحث عبارة عن جميع الطلبة الجامعيين في المدينة.

3/تحديد حجم العينة:تتدخل عدة إعتبارات في تحديدنا لحجم العينة منه:

* **تجانس المجتمع الأصلي** : ينخفض حجم العينة إذا كان المجتمع الأصلي يزداد تجانسا .بمعنى أنه يكفي لتمثيل هذا المجتمع عينة صغيرة.

* **مستوى الدقة :كلما كبر كذلك حجم العينة** فإن هذه الخيرة تكون ممثلة بشكل كبير لمجتمع الدراسة أي تعكس بشكل كبير طبيعة المجتمع الأصلي و بذلك تكون النتائج التي نتحصل عليها تتمتع بالدقة ،إذن فكلما زاد حجم العينة زادت دقة الدراسة وأمكن تعميمها.

* **مستوى التعميم** : كذلك إذا إستهدف الباحث تعميم نتائجه على المجتمع الأصلي عليه أن يختار العينة الأكثر تمثيلا بمعنى يكون حجمها كبيرا.

***كمية التحليل:** إذا كان المجتمع الأصلي يشمل على فئات غير متجانسة ،يتطلب حينئذ تشكيل عينة كبيرة بحيث **تكون فيها هاته الفئات ممثلة.**

– المحور الثالث: أنواع العينة :هناك عدة طرق لإختيار جزء من مجتمع بحث و الذي سيتركز حول البحث و يمثل في الأنواع المختلفة للعينة .

–أولا : المعاينة العشوائية(الإحتمالية) :

إن مجتمع الدراسة مفهوم إحصائي يقصد به جملة العناصر أو المفردات التي تستهدف أهداف البحث،و لما كان من المتعذر عمليا إجراء البحث على كافة عناصر مجتمع البحث في الدراسة المسحية، يلجأ إلى اشتقاق عينة أو عينات من مجتمع الدراسة بحيث يشترط أن تكون ممثلة لمواصفات المجتمع الأصلي الذي اشتقت منه ، و يقصد بالعينة الممثلة ،العينة التي تماثل خصائصها أو مقاييسها(النسب ،التكرارات ،المتوسطات ...)خصائص المجتمع أو تختلف عنه اختلافا طفيفا ،نتيجة أخطاء الصدفة.

و لعل أهم طرق التعيين تحقيقا لخاصية التمثيل تلك التي تقوم على السحب العشوائي للعينات. إن فحوى الاشتقاق العشوائي للعينات منح لعناصر المجتمع فرصا متكافئة للظهور في العينة، أي أن تتساوى مفردات المجتمع في احتمال ظهورها في العينة.و يروق للإحصائيين التأكيد على أهمية المعاينة العشوائية لأنها تقوم على قوانين الاحتمالات و تسمح بتقدير مدى دقة سحب العينات و بالتالي تعميم نتائج العينة على المجتمع الأصلي.

إذ أن أية عينة ،مهما كانت عشوائية لن تطابق خصائصها خصائص المجتمع الأصلي مطابقة تامة ، بل يظهر دائما هامش من الإختلاف يعبر عنه بخطأ التعيين العشوائي. و من العروف أن إحتمال خذا الخطأفي العلوم الاجتماعية يجب ألا يتعدى0.05 حتى تتمتع النتائج المعممة بالدقة الموضوعية.

وهناك العديد من أشكال المعاينات العشوائية يمكن ذكرها على النحو التالي :

أ/– **المعاينة العشوائية البسيطة** : و التي يكون فيها السحب إما بإستعمال جداول الأرقام العشوائية أو إستعمال صناديق الاقتراع و تطبق هذه المعاينة في الأبحاث التي تجرى حول مجتمعات صغيرة و يمكن التعرف عليها كليا.

ب/– المعاينة العشوائية المنتظمة : التي يكون فيها السحب منتظم أي يكون إختيار عناصر العينة بطريقة دورية منتظمة.فيحسب معامل الرفع عدد وحدات المجتمع /عدد وحدات العينة .

ثم يختار بطريقة عشوائية رقم لا يفوق قيمة هذا المعامل يكون ممثلا للمفردات الأولى المختارة ،و بإضافة المعامل بطريقة متتالية إلى الرقم فنحصل على الأرقام المشكلة للعينة .

ج/– المعاينة العشوائية الطبقية : يلجأ إليها الباحث عندما يكون مجتمع الدراسة غير متجانس من حيث توزيع بعض الخصائص التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة . فيقسم مجتمع الدراسة إلى فئات أو طبقات أو مجتمعات فرعية تتوزع فيها محكات التقسيم توزيعا متجانسا تقريبا و تسحب عينة عشوائية بحجم كاف من كل طبقة أو مجتمع فرعي تكون العينة ممثلة لطبقتها .و من الضروري أن يكون حجم العينة كبيرا كلما قل تجانس الطبقة حتى تقترب من التمثيل الحقيقي لها .

و تتمتع المعاينة الطبقية بمزايا كثيرة يمكن أن نذكرها على النحو التالي :

– تمكن من المقارنة الكمية بين المجموعات على أساس بعض المتغيرات .

– أنها تمكن من تقليص إختلاف أو إنحراف مقاييس العينات عن معالم المجتمع .و لما كان هذا الإنحراف يتوقف أساسا على حجم العينة فكلما كبر حجم العينة كلما قاربت خصائصها المجتمع الأصلي و بهذا فإنه و بإشتقاق عينات ذات أحجام كافية من مستويات أو طبقات مجتمع الدراسة تعتبر طريقة أكثر إقتصادا و ذكاء مما لو اشتقت عينة واحدة واسعة عشوائيا من المجتمع الأصلي.

* **سلبيات المعاينة الطبقية** : يمكن إستنباط السلبيات من الصعوبات التي يتعرض لها الباحث عند إختيار عينة بحثه حيث تتعلق بعملية التقسيم في حد ذاته أين لا يهم الباحث من دراسة المجتمع الأصلي إلا بعضا من أقسامه التي تتوفر على بعض الخصائص التي تهم دراسته و بالتالي فإن إختيار طبقة أو طبقات من المجتمع يصبح مفروضا بالضرورة .

د/– المعاينة العشوائية العنقودية :

ويتجلى الأمر في سحب عينات قوامها مجموعات و ليس أفرادا أو عناصر ا . و قد تكون المجموعات و لايات أو دوائر او بلديات أو مدن أو مصانع أو أحياء أو مدارس أو جامعات...الخ.

فإذا كان موضوع الدراسة يتعلق بإتجاه أفراد مجتمع معين نحو مشكل السكن و توفرت فقط قوائم الأسر، فإجراء الدراسة على جميع أفراد كل أسرة يؤدي بنا القول بأننا استخدمنا السحب العشوائي.

أما عن السلبيات التي يمكن أن نقع فيها و هو أنه كلما كان أفراد الأسرة الواحدة يشتركون نسبيا في كثير من الخصائص من أسرة لأخرى.فإن الأسرة ذات الحجم الكبير تؤثر على نتائج الظاهرة المدروسة ، لأنها تمثل تكرارا يطغى على تكرار الأسرة التي

تحتوي على عدد أفراد أقل ، و هنا بصدد إشكالية منهجية و هي إشكالية التمثيل الإحصائي و هي إختيار فرد أو فردين عشوائيا من كل أسرة لمنح فرص متساوية لأفراد كل أسرة للظهور في عينة الدراسة .

إلى أن هناك صعوبة في تحقيق هذا الشرط، فالأسرة التي تحتوي على فرد واحد يكون حظها في الإختيار أو الظهور في العينة كاملا بينما يكون إحتمال إختيار أفراد الأسرة التي تحتوي على خمسة أفراد مثلا .

و يجدر الإشارة أيضا أن المعاينة العنقودية تختلف عن المعاينة الطبقية ، بحيث أن الأولى توجد بالفعل في الواقع ، في حين أن المعاينة الطبقية هي مبنية من طرف الباحث.

ه/– **العينة المساحية:**[5] و تستخدم عندما تكون المنطقة الجغرافية لمجتمع البحث واسعة جدا و عندما يتعذر على الباحث الحصول على القائمة بأسماء المبحوثين ، و لهذا يلجأ الباحث لإختيار المبحوثين استنادا إلى مناطق سكنهم و لهذا يتم من البداية وصف الوحدات السكنية للمنطقة ، و من الذي ستجمع منه المعلومات من كل سكن مثلا : هل هو رب الأسرة ظ أو هو أكبر فرد ؟ أم من يفتح الباب ؟و اللفس للإنتباه أن هذه العينة لا تختلف كثيرا عن سابقاتها إنما الفرق الوحيد بينهما هو أن الوحدة الإجتماعية في العينة الميساحية تكون المنطقة الجغرافية ، بينما تكون الوحدة الإجتماعية في العينة المركبة أفرادا أو جماعات

–ثانيا : المعاينة غير العشوائية (الغير إحتمالية) : هناك طريقة تعيين أخرى تبتعد تماما من السحب العشوائي الإحتمالي و تقوم على مبدأ النموذج المصغر للمجتمع.

ا/– **المعاينة الحصصية** : يلجأ الباحث إلى حصر خصائص المجتمع ،ثم يركز على الخصائص التي لها صلة منطقية بأهداف الدراسة ، ثم يحول عدد أفراد المجتمع المشتركين في خاصية معينة إلى نسب بحيث يجب أن تتوفر العينة التي يحدد حجمخا سلفا ، على هذه النسب نفسها . و يشترط في هذه الخصائص أو المتغيرات أن تكون خصائص سهلة التحديد أو التعرف عليها ، و أن يكون لها إرتباط مباشر بالسلوك المنشود للدراسة أو لها علاقة بعوامل أخرى تنص عليها فرضيات الدراسة.و عادة ما تكون هذه الخصائص ممثلة في الجنس ،العمر، المنة ...إلخ.

إن المعاينة غير العشوائية بالحصة تشبه المعاينة العشوائية الطبقية ، إلا أنه في الحالة الأولى لا يمكن أن نقوم بالسحب العشوائي ، و هذا ليس بمقدورنا قياس درجة تمثيل العينة للمجتمع المدروس و بالتالي يتعذر حساب مستويات الثقة و تعميم نتائج العينات على المجتمع ، وبتعبير آخر غياب أساس إحصائي لإختبار صدق الفرضيات الموضوعة.

---

[5]- أ/د علي غربي ،**أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية** ،سيرتا كوبي ، قسنطينة ،2006،ص140.

- **سلبيات المعاينة بالحصص:**

- لايمكن تقدير الخطأو لا يمكن تأمينه .
- يمكن عن طريق المعاينة بالحصص أن نفشل في الوصول إلى عينة ممثلة و على المجموعات و الوحدات هي ايضا ممثلة حسب المتغيرات .
- تترك المعاينة بالحصص لحكم الباحث فقط .

- **إيجابيات المعاينة بالحصص:**

- تعتبر المعاينة بالحصص غير مكملة
- تعتبر سهلة الإستعمال ، فالباحث فيها لا يهتم بمتابعة الوحدات أو الأفراد في أماكنهم إذا إستحال حضورهم
- تعد المعاينة بالحصص مستقلة عن وجود أطر المعاينة و يمكن إعتبارها الطريقة العملية الوحيدة لمعاينة المجتمع الذي يحتوي على إطار مناسب .

ب/–المعاينة الإتفاقية أو العرضية :

إذا إفتقر الباحث إلى وثائق أو قوائم أو معلومات عن خصائص المجتمع أو استهداف صياغة أو تنقيح فرضيات البحث أو تحديد أهداف الموضوع بدقة، يتبنى المعاينة العرضية أي يعمد الدراسة في هذه الحالة إلى إجراء الدراسة على من يصادفه أو يجده عرضة في طريقه.و من الواضح أن هذا الأسلوب من المعاينة يبتعد كل البعد عن خاصية التمثيل و لا يمكن إتخاده أساسا لتعميم النتائج. لكنه مع ذلك يفيد في تحديد الموضوع و صياغة الفرضيات و تحديد أهداف الدراسة .

ج/– المعاينة النمطية : تبدو العناصر المختارة المكونة للعينة في المعاينةالنمطية ،كنمادج لمجتمع البحث المراد دراسته .إننا نبحث عن عنصر أو عدة عناصر تكون بمثابة صورة نمطية لنفس مجتمع البحث الذي إستخرجت منه .مثلا إذا كنا نقوم ببحث حول طبيعة الإهتمامات الإجتماعية للطلبة و الطالبات الثانويين،فيمكننا أن نقرر توجيه إهتمامنا إلى الطلبة المسجلين في العلوم الإنسانية لأننا نعتقد منطقيا أن هؤلاء هم اكثر إهتماما بالمسائل الإجتماعية من غيرهم .[6]

د/– **الكرة الثلجية** : عندما نكون نعرف بعض أفراد مجتمع البحث المستهدف و الذين سنتمكن بفضلهم من الإتصال بالآخرين . هكذا فإن أفراد مجتمع البحث هم الذين سيساعدوننا في بناء العينة.إننا نلجأ إلى هذا الأسلوب عندما يكون الوسط غير

[6] – موريس أنجرس ،**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** ،ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون،دار القصبة للنشر الجزائر،2004،ص.311.

معروف كليا،أو أن هذا الوسط منغلق على نفسه نسبيا . و قد إشتقت تسميتها من تشبيهها لكرة الثلج المتدحرجة ،فهي تبدأ صغيرة ثم ما تلبث أن تكبر كلما تدحرجت. و يتم تطبيق هذه العينة على شكل مراحل بحيث يته في المرحلة الأولى جمع معلومات من مبحوثين قليلي العدد يمثلون موضوع البحث أو لهم علاقة به،يتم إستعمالهم أولا من طرف الباحث أو مصادر للمعلومات ،ليسألهم في نفس الوقت على أسماء أشخاص آخرين لهم علاقة بذات الموضوع ،ليستجوبهم هم أيضا ، و يستمر في العملية حتى يجمع العدد الكافي للبحث.[7]

يوضح لنا الجدول التالي أنواع المعاينات و أصنافها و إجراءات الإنتقاء :[8]

أنواع المعاينة	أصناف المعاينة	إجراءات الفرز
معاينة إحتمالية	**– معاينة:** ***عشوائية بسيطة.** ***طبقية** ***عنقودية**	**– سحب:** ***يدوي** ***منتظم** ***إعلام آلي**
معاينة غير إحتمالية	**– معاينة:** ***عرضية** ***نمطية** ***حصصية**	**–فرز:** ***شوائي** ***موجه** ***فرزالمتطوعين** ***قائم على الخبرة** ***بشكل الكرة الثلجية**

ويعرض لنا هذا الجدول مختلف أنواع المعاينات الإحتمالية بإيجابيات و سلبيات و حدود كل منها .[9]

المعاينـــــة	بناء العينة	الإيجابيات	السلبيات	الحدود
البسيطة	– إختيار إحتمالي لعدد من الأفراد	–تتميز ببساطتها. – نوعية جيدة للعينة.	–تتطلب وجود أساس الإختيار. –تتطلب مدة زمنية.	/

[7]– علي غربي ،مرجع سابق،ص.141.

[8]– موريس أنجرس ،**مرجع سابق**،،ص.315.

[9] -Luc Amyotte **, Méthodes Quantitatives** ,Ed Du renouveau pédagogique, Québec,2000.P.79.

المنتظمة	– إختيار إحتمالي لفرد،و كل العناصر الأخرى يتم إختيارهم حسب مدى محدد.	–إختيار عنصر بشكل إحتمالي. – السرعة. –تقسيم جيد للعينة من خلال أساس الإختيار.	–تتطلب وجود أساس الإختيار.	
الطبقية	–إختيار عينة عشوائية بسيطة داخل الطبقات. و علاقة حجم كل طبقة فرعية و حجم العينة الإجمالي. يكون نفسه مع علاقة حجم الطبقة و حجم مجتمع الدراسة.	–دقة كبيرة. – عينة مصممة كي تكون نموذج مصغر للمجتمع . – تسمح بمقارنة الطبقات الفرعية مع المتغيرات المدروسة.	–مكلفة – تتطلب معرفة مجتمع البحث معيار الطبقية – لابد من تفكيك أساس الإختيار إلى قائمات عديدة	لابد أن تكون الطبقات نسبيا متجانسة .
العنقودية	–إختيار عشوائي للعناقيد . –العينة شكلة من الأفراد المكونة للعناقيد المختارة	– تتميز بالسرعة	– عينة فير ممثلة عندما تكون العناقيد متجانسة.	لابد أن تكون العناقيد غير متجانسة و ذات أحجام متشابهة.

-المحور الرابع: دور العينات المختلفة في إقرار علمية البحث :

كي نعطي للبحث قيمته العلمية و صدقه الإمبريقي (الميداني) فلا بد أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة، و كي نضمن النوعية الجيدة للمعاينة فهناك عنصرين أساسيين يتدخلان في هذه المسألة و هما :

- طريقة إختيار العينة: فلكي تكون العينة ممثلة فلا بد من إختيار طريقة صائبة و صارمة تسمح بظهور العناصر في العينة
- حجم العينة: فهو أيضا يتدخل في تحسين دقة المعاينة ،أي يكون هناك حجم كاف للبحث.

–إذن: يمكننا من خلال العينة الممثلة من الحصول على معلومات لا تبتعد عن معلومات مجتمع الدراسة.[10]

الخاتمة:

من من المفيد أن يهتم الباحث بالحصول على الأساليب العلمية السليمة والملائمة التي يطبقها على المجموعات الصغيرة والكبيرة،ولا شك ان هذه الحقيقة المنطقية تظل المعيار الأول لتطور لببحث الإمبريقي،وذلك لان اعتماد الطرق والأساليب العلمية الصحيحة من العوامل الرئيسية التي تقود بالتأكيد الى تحقيق الفرضيات التي يبنى على أساسها البحث العلمي ومن ثم فالعينة هي الأداة أو التقنية التي تعتمد من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة يمكن تعميمها .و ما يزيد من علمية النتائج و صحتها هو الأنواع المختلفة المتاحة في يد الباحث و التي تتماشى و موضوع و مجتمع دراسته و بحثه سواء كانت الإحتمالية منها أو الغير إحتمالية من جهة و من جهة أخرى حجمها الذي يتماشى طرديا مع النتائج بهدف تعميمها .

-قائمة المراجع:

1- الكتب باللغة العربية :

- عبيدات،د.محمد، وآخرون، **منهجية البحث العلمي:القواعد والمراحل والتطبيقات**،وائل للنشر،عمان،1997 .
- موريس أنجرس ،**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** ،ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون،دارالقصبة للنشر ،الجزائر،2004

[10] Nicole Bertier ,**Les techniques D'enquetes En Sciences Sociales** ,Ed Armand Colin ,Paris,1998.P.116.

- علي غربي ،**أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية** ،سيرتا كوبي ، قسنطينة ،2006.

- محمد مزيان ،**مبادئ في البحث النفسي و التربوي** ،دار الغرب للنشر و التوزيع ،وهران ،2002.

- مصطفى عمر التير ،**مساهمات في أسس البحث الإجتماعي** ، معهد الأنماء العربي ، ليبيا ،1989.

الكتب باللغة الفرنسية:

-Nicole Bertier ,**Les techniques D'enquêtes En Sciences sociales** ,Ed Armand Colin ,Paris,1998.

-Luc Amyotte **,Méthodes Quantitatives** ,Ed Du rénouveau pédagogique, Québec,2000.

سيرورة البحث السياسى الإمبريقى فى ظل النقاش النوعى - الكمى

Empirical Political Research Process in Quali-Quanti Debate

الأستاذ: عبد الغاني دندان/ قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة

Abstract:

In practice, perhaps the most common approach is for the researcher to choose "good cases" that nicely illustrate the causal mechanisms that the researcher proposed to explain the broader empirical regularities found in the statistical analysis. This is not an entirely worthless procedure in terms of producing evidence. Almost by definition, a single case study is a poor method for establishing whether or what empirical regularities exist across cases. To ascertain whether some interesting pattern, or relationship between variables, obtains, the best approach is normally to identify the largest feasible sample of cases relevant to the hypothesis or research question, then to code cases on the variables of interest, and then to assess whether and what sort of patterns or associations appear in the data.

(Briefing of qualitative & quantitative research definitions chosen by the lecturer from Wikipedia)

Qualitative research is a method of inquiry employed in many different academic disciplines, traditionally in the social sciences, but also in market research and further contexts. Qualitative researchers aim to gather an in-depth understanding of human behavior and the reasons that govern such behavior. The qualitative method investigates the *why* and *how* of decision making, not just *what*, *where*, *when*. Hence, smaller but focused samples are more often needed than large samples.

In the conventional view, qualitative methods produce information only on the particular cases studied, and any more general conclusions are only propositions (informed assertions). Quantitative methods can then be used to seek empirical support for such research hypotheses.

Quantitative research refers to the systematic empirical investigation of social phenomena via statistical, mathematical or computational techniques. The objective of quantitative research is to develop and employ mathematical models, theories and/or hypotheses pertaining to phenomena. The process of measurement is central to quantitative research because it provides the fundamental connection between empirical observation and mathematical expression of quantitative relationships. Quantitative data is any data that is in numerical form such as statistics, percentages, etc. In layman's terms, this means that the quantitative researcher asks a specific, narrow question and collects numerical data from participants to answer the question. The researcher analyzes the data with the help of statistics. The researcher is hoping the numbers will yield an unbiased result that can be generalized to some larger population. Qualitative research, on the other hand, asks broad questions and collects word data from participants. The researcher looks for themes and describes the information in themes and patterns exclusive to that set of participants.

Quantitative research is widely used in social sciences such as: psychology, economics, sociology, marketing, and political science, and information technology, and less frequently in anthropology and history. However, research in mathematical sciences such as: physics is also 'quantitative' by definition, though this use of the term differs in context. In the social sciences, the term relates to empirical methods, originating in both philosophical positivism and the history of statistics, which contrast qualitative research methods. Qualitative methods produce information only on the particular cases studied, and any more general conclusions are only hypotheses. Quantitative methods can be used to verify which of such hypotheses are true. A comprehensive analysis of 1274 articles published in the top two American sociology journals between 1935 and 2005 found that roughly two thirds of these articles used quantitative method.

يعد البحث الإمبريقي في الدراسات السياسية أول محاولة بما كان للأهمية التي يوليها الباحثون السياسيون لمحاكاة المناهج العلمية في العلوم الطبيعية، وقد تعددت المناهج سواء التقليدية أو الحديثة الموظفة في تفسير وتحليل الظواهر السياسية، مما أدى إلى إثارة نقاش منهجي بين مختلف التيارات الفكرية حول الجانب الإبستيمولوجي للعلوم السياسية.

هذا الجدل المنهجي تمخض عنه ظهور ما يسمى بنظريات أو فلسفات العالم (Worldviews)، وما تشتمله من افتراضات (Assumptions)، أو ما يطلق عليها أيضا (Research Paradigm) ويفترض البعض بأن هذه الفلسفات مبنية على ما يسمى (Ontologies) وهي صفات مختلفة تميز الظواهر محل الدراسة أو توضح طرق فهم هذه الظواهر من جهة، وأيضا نظرية المعرفة (Epistemologies) وهي النظريات المتعلقة بالمعرفة نفسها، وكيفية وإمكانية الحصول عليها وفحصها والتحقق من صحتها وقبولها، وكيف نعرف ونحدد الشيء الصحيح والمقبول من غير المقبول في فهمنا وتعاملنا مع الظاهرة السياسية محل الدراسة.

وأصبح الباحث السياسي يحتار في اختيار إستراتيجيات البحث (وأساليبه) الوصفية (Qualitative)، أو الكمية (Quantitative)، أو المدمجة (Mixed Methods) والتي تستخدم جوانب من النوعين السابقين معا. كما يطلق عليها أيضا طرق التحقق أو البحث (to Inquiry Approaches) أو منهجية البحث (Research Methodology).[1]

تعالج هذه الورقة **سيرورة البحث السياسي الإمبريقي (التجريبي)، مزاياه وعيوبه، كما تتطرق لمختلف التقنيات الموظفة في الدراسات السياسية الحديثة من خلال النقاش المنهجي النوعي-الكمي لطرق البحث السياسي؟**

تصميم البحث (Research Design)

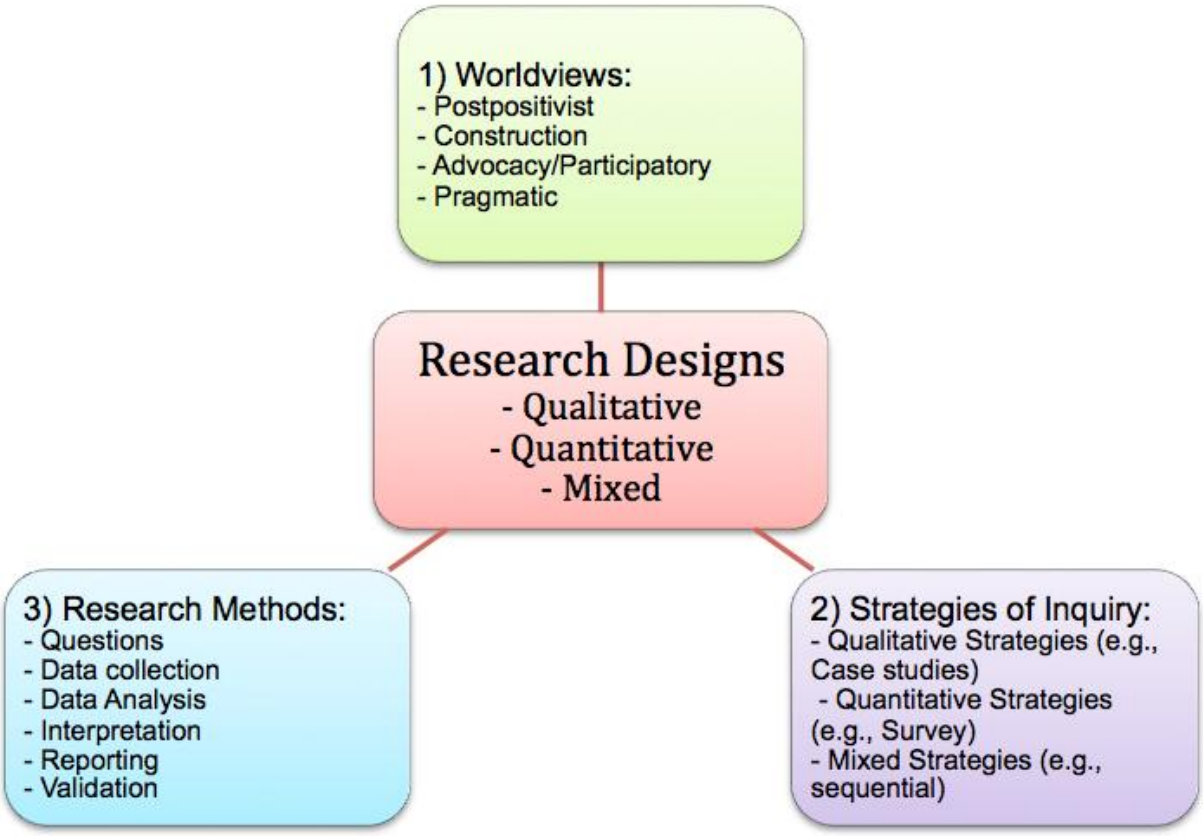

تصميم البحث[2] (Research Design) يمكن تعريفه على أنه الخطة أو الطريقة المقترحة للقيام بالبحث، والتي تأخذ في الحسبان ثلاثة مكونات رئيسية: **نظريات أو فلسفات العالم** (Worldviews)، **إستراتيجيات البحث أو التحقق** (Strategies of Inquiry)، و **أساليب البحث** (Research Methods).

I. مدخل للبحوث النوعية في الدراسات السياسية Qualitative Research:

يقع العديد من الباحثين المبتدئين في حيرة في فهم مناهج البحث، وذلك يؤدي إلى الخلط في استخدام الطرق البحثية بدون وعي لأفضل استخدام لها، أو ربما يؤدي إلى أخطاء تؤدي بالبحث إما للضعف أو للرفض من قبل المحكمين لمخالفته المشهور من التوجهات العالمية في طرق البحث. في الدراسات السياسية استقر أمر الكثير من العلماء على مدرستين أساسيتين: المدرسة الكمية والمدرسة النوعية. المدرسة الكمية تنطلق من الفلسفة الوضعية وهي تهتم في المقام الأول بأن الحقيقة واحدة، وتهتم بمدى قياس هذه الحقيقة، لذا نجدها تهتم كثيرا بأدوات القياس والاختبار...الخ. كما يقول كوهين (Kuhn, 1970): "**نحن نعيش في عصر الثورة المنهجية**".[3]

أغلب الباحثين خلال القرن الماضي نشأوا في ظل الفلسفة الوضعية، المنهج الكمي أو التجريبي وخصوصا في العقود المتأخرة. كان التحدي الأكبر لهذه الفلسفة في أن الحقيقة متغيرة وتأخذ أشكالا متعددة مما يؤدي إلى تشكيل تغير في تفكير العارفين بها وتغير في المعرفة. إن المدرسة الوصفية أو النوعية أو التفسيرية أو الظواهريتية (Naturalistic inquiry, ethnographic methodologies, qualitative research, interpretive research)، تنطلق من أن الحقيقة متغيرة وليست ثابتة. وفي داخل هذه المدرسة يوجد العديد من المسميات والمصطلحات يقول تيسش (Tesch, 1990): بأنه استطاع جمع أكثر من ستة وأربعين مصطلحا في المدرسة النوعية.

1. مفهوم البحث النوعي (الكيفي):

إن فهم المنهج النوعي يعتمد على رؤيته من خلال المحتوى الذي يبنى فيه مشكلة البحث، ويزداد الفهم بقدر التجربة والتطبيق. إن السياقات التي تكون موضوع البحث ليست مفتعلة بل هي في سياقها الطبيعي، لذا على الباحث أن يغوص في أعماقها حتى يفهمها ككل.

كذلك فإن المشاركين في البحث النوعي يتحدثون عن تجاربهم، شعورهم، أفكارهم،... الخ، ولرسم منظورهم الخاص من خلال الكلمات أو الأفعال. لذا فالبحث النوعي هو عملية تفاعلية بين الباحث والمشارك وطبيعة المشكلة أو البحث، وبعبارة أخرى فإن المشارك يدرس أو يعلم الباحث عن حياته

الطبيعة. لذا فطريقة البحث داخل البحث النوعي تختلف باختلاف الموضوع ولا توجد طريقة واحدة صالحة لدراسة جميع المواضيع.

إن البحث النوعي يعتمد على الفلسفة القائلة بأن الحقيقة ليست واحدة وأنها متعددة ومتغيرة وتتشكل وتبنى تباعا لفهم مجموعة من الناس أو الأفراد، لذا فتجد أن في المنظمة الواحدة العديد من الأفكار والحقائق حول موضوع واحد.

من جانب أخر يستعرض ارلاندسون (Erlandson .1993) الإشكال الفلسفي القائم على أنه إذا كانت الحقيقة واحدة فقط وموضوعية، فكيف تنسجم المعلومات والمعارف الجديدة مع المعلومات أو النظريات السابقة؟ مما يدفعنا للتساؤل عن الآتي[4]:

هل المعرفة السابقة خاطئة؟ أم هل المعرفة الجديدة خاطئة؟ أم أن الربط السابق بين النظرية والمعرفة كان خاطئا؟ بناء المعارف الإضافية؟ إذن إن افتراض تغير الحقيقة وارد حتى نثبت عكس ذلك مما يدلنا على أن تراكم المعرفة يكمن في التصحيح الذاتي. وأن المشاكل التي يجب علينا التغلب عليها هي الأخطاء المنطقية الأخطاء في العينة البحثية، بتطوير التفكير المنطقي وزيادة العينة البحثية. إن الاختلاف في التصورات قد يحل بملء الفراغ في المعرفة الشخصية وتصحيح الأخطاء المنطقية.

البحث النوعي يفترض أن الحقيقة متعددة والاختلاف الذي تتضمنه لا يمكن حله بالتحليل المنطقي العقلي أو زيادة البيانات.

2. مجالات البحث النوعي:

من الصعب تحديد جميع المجالات التي يمكن أن يتناولها البحث النوعي، ولكن من أهمها هو السعي لاكتشاف مواقف واتجاهات الناس تجاه القضية المبحوثة، سلوكياتهم، القيم، الدوافع والتطلعات، الثقافة وأنماط الحياة. أما طرق جمع المعلومات فأشهرها:

1- المقابلات تسجل صوتيا، ثم يتبعها بالكتابة.
2- المذكرات اليومية (مثلا المذكرات التقييمية التي يكتبها المدرس حول تقدم الطلاب في مهارة ما).

3- الملاحظات (ميدانية).

4- الوثائق وتشمل: التقارير والخطط والكتيبات والمنشورات.

أما الأسباب التي تدفع الباحث لاختيارها فيمكن ذكرها على سبيل المثال لا الحصر في بعض النقاط[5]:

1- إذا كان الهدف من البحث هو الكشف عن المعاني الدقيقة والعميقة للموضوع. وذلك من أجل الحصول على معرفة أكبر، أو كانت الفكرة معقدة أكثر مما نعتقد وتحتاج لفك الكثير من التشفير.

2- اذا كانت النظرية غير مكتملة الجوانب أو غير متاحة للجميع لفهم الموضوع أو المشكلة.

3- إذا كان مجتمع الدراسة صغير جدا (مثلا رواد الفضاء في العالم العربي (،)بعض الأمراض السلوكية التي تكون غير منتشرة بشكل كبير) أو اختيار عينة بحثي من (الوزراء الذين تعاقبوا على وزراة البحث العلمي والتعليم العالي).

4- إذا كان من الصعوبة بمكان استخدام الطريقة الكمية مع المشاركين في الدراسة فمثلا لا يمكن استخدام الاستبيان الالكتروني مع غير المتعلمين فيصعب، لأنها غير مجدية معهم.

3. مميزات البحث النوعي وعيوبه:

✓ أما المميزات لهذه الطريقة فهي كالتالي:

- انه يمكن القيام بها بسرعة.
- بها من المرونة الشيء الكثير.
- تتيح للباحث والقارئ الكثير من التوضيح.
- إمكانية المتابعة والتطوير.
- كم هائل من المعلومات التي قد لا نستطيع إيجادها بالطرق الكمية.

تمكين المشاركين لكي يدلوا بأصواتهم ووجهات نظرهم وهذا بخلاف الكمية التي تحدد وتحصر أسباب المشكلة مثلا في مجموعة من المتغيرات أو النقاط.

✓ أما السلبيات في اتخاذ هذه الطريقة منهجا فهي كالتالي:

- التكلفة العالية لأنه يطلب من الباحث أن ينتقل من مكان لأخر ويصرف الكثير من الوقت في عمل

المقابلات وجمع المعلومات.

– صعوبة إتمامها بشكل جيد.

– قد لا تكون مركزة بشكل كبير (تضيع الوقت كثيرا خصوصا للمبتدئين – قد تصل لنقطة مسدودة – قد تفتح للباحث مواضيع كثيرة لا يستطيع أن يركز بؤرة بحثه في نقطة معينة).

– صعوبة التعميم بها، لأن العينة المختارة قليلة وقد تشكل استثناء لا غير.

– تستهلك الكثير من الوقت في التحليل.

II. مضامين مقاربات التكميم في التحليل السياسي Quantitative Research:

1. مفهوم الاتجاه الإمبريقي:

إن النظريات والنماذج المتعلقة بدراسة الظواهر السياسية تتسم بنوع من التباين في أطروحاتها وأحيانا بتناقض في نتائجها. وقد يرجع ذلك إلى درجة العلمية التي بلغتها العلوم الاجتماعية في محاولتها الاقتراب من مستوى اليقين والثبات في العلوم الطبيعية. إذ ساعدت محاولات تطبيق مناهج العلوم التجريبية على العلوم الاجتماعية وتوسيعها إلى العلوم السياسية، على ظهور نوع من الدراسات الميدانية، يطلق عليه عادة "الأبحاث الإمبريقية" (Empirical Researches)، تعتمد على المعطيات الواقعية أكثر من اعتمادها على النظريات التي تبقى مع ذلك تقود خطوات البحث الإمبريقي وتؤطر أساليبه، ويستخدم البحث الإمبريقي منهجا معينا ذا قواعد معينة تؤدي إلى نتائج معينة.[6]

فالبحث الإمبريقي يمكن التحقق من نتائجه ومدى مطابقتها للواقع، ويمكن للبحث الإمبريقي بهذه الصفة أن يختبر صحة أو خطأ فرضية أو تحليل نظري، وفقا للافتراضات السابقة لهذه الدراسة.

2. مميزات النظرية الإمبريقية:

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت للدراسات الإمبريقية والتشكيك في قيمتها العلمية، فإنها تتميز بما يلي:

- الموضوعية، أي الابتعاد عن الذاتية بقدر التقرب من الواقع موضوع الدراسة.
- إمكانية التحقق من النتائج، أي إمكانية إعادة الدراسة للتأكد من صحة أو خطأ النتائج المتوصل إليها.
- استخدام أسلوب أو منهجية بحث مناسبة للقضية، موضوع البحث الإمبريقي.

وللاستفادة علميا من نتائج الأبحاث الإمبريقية، يوصي الاختصاصيون بضرورة مراجعة جملة من الاعتبارات منها:

1) الاستمرار مع النتائج السابقة، أي أن الباحث مطالب بالإطلاع على نتائج الأبحاث السابقة التي أجريت حول موضوع بحثه؛

2) الانسجام بين محتوى الفرضيات والنتائج المتوصل إليها؛

3) احترام صارم للأمانة العلمية وأخلاقيات البحث لتفادي التلاعبات السياسية التي غالبا ما تحاول توجيه نتائج الدراسة، وبخاصة في ميدان سبر الآراء.

3. جوانب الدراسات الامبريقية:

ويمكن حصر أهم جوانب الدراسة الإمبريقية فيما يلي:

<u>أولا:</u> الأبحاث الإمبريقية التي يشار إليها في الأدبيات الأنجلوساكسونية (Audience Research)، ترتكز بالأساس على العمل الميداني (fieldwork)، أي جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بحجم الجمهور وبنيته الديمغرافية والمهنية والسوسيو–ثقافية وأنماط التفاعل مع الرسائل الإعلامية.

وبتأثير من نفس العوامل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى ازدهار دراسات الجمهور النظرية، وتطور الأبحاث الميدانية في اتجاه تبسيطي مضر أحيانا بالنزاهة والجدية والصرامة العلمية. ولكن هذا الاتجاه التبسيطي يبدو مجديا اقتصاديا وسياسيا، حيث ازدهرت اقتصاديات أبحاث الجمهور، خاصة سبر الآراء والدراسات التسويقية حتى أصبحت مجالا واسعا للتنافس بين أطراف عديدة منها الحكام والسياسيين والمعلنين والتجار ومكاتب الدراسات ومصنعي أجهزة القياس الإليكترونية. كما تتسابق صناعات تقنيات سبر الآراء على تطوير الآلات الأوتوماتيكية والإليكترونية (Audiomètre, People Meter)[7] تحولت من القياس الكمي الذي يقتصر على متابعة حالة أجهزة الاستقبال الإذاعي والتلفزيوني ونسخ سحب الجرائد والمجلات ومقاعد دور السينما والمسارح، إلى قفزة نوعية تحصي وتفرز الأشخاص الذين يشاهدون ويستمعون ويقرءون ويتفرجون على عرض درامي أو يبحرون افتراضيا عبر المواقع الإليكترونية. تتم عمليات الإحصاء والفرز والتصنيف بسرعة فائقة بفضل المعلوماتية التي تطور يوميا أدوات الإحصاء وبرمجيات المعالجة الإليكترونية والتحكم عن بعد والبريد الإليكتروني وأنظمة الرسائل القصيرة للهاتف الرقمي والتيليماتيك وغيرها من التقنيات المتطورة بسرعة مذهلة تصعب متابعتها ورصد انعكاسات بنفس السرعة.

ثانيا- أساليب الأبحاث الإمبريقية الشائعة كالعينة (Sample): هي أخذ عينة تمثيلية للجمهور المراد بحثه وقياس حجمه وكيفية تشكيله وأنماط استجاباته للرسائل الإعلامية، إلى جانب قياس فئات العينة: السن، والجنس، والمستوى التعليمي، والوضع الاجتماعي أو مستوى الدخل، والمهنة، والدور الاجتماعي، ومكان الإقامة. تأخذ بعين الاعتبار الخصائص السيكولوجية والسوسيولوجية والسياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يجري فيها التفاعل بين الجمهور والرسائل الإعلامية. وهناك ثلاثة أساليب تستعمل على نطاق واسع في دراسة جمهور أي وسيلة إعلامية:

1- أسلوب البحث التجريبي (Experimental)، ويستعمل خاصة في عملية الكشف عن الخصائص السيكولوجية والاجتماعية والتفاعل الاجتماعي وتأثير السياقات المتنوعة في استجابة الجمهور للرسائل الإعلامية.

2- أسلوب المسح (Survey Method)، ويقوم أساسا على الاستجوابات والاستمارات لتحديد فئات الجمهور على أساس الجنس والسن ومستوى التعليم والوظيفة والمواقف والآراء...

3- أسلوب دراسة الحالة (Case Study)، ويستخدم الملاحظة ومتابعة الحالة المدروسة لفترة زمنية معينة، والمقابلة الجماعية أو الفردية والوثائق. وهو أسلوب لبحث ظاهرة معينة في فضاء معين، لكن نتائجها غير قابلة للتعميم.

ثالثا: مؤسسات أبحاث الجمهور: ظهرت أبحاث الجمهور الميدانية مع ظهور وسائل الإعلام الإليكترونية (الإذاعة في العشرينيات والتلفزيون في الخمسينيات) في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ثم تلتها فرنسا بعد إدخال الإشهار التجاري في التلفزيون سنة 1968. ولم تعرف هذه الأبحاث أية انطلاقة جدية في الجزائر بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال، كما هو الشأن في البلدان المشابهة لها في الظروف الديمغرافية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، وقد يرجع ذلك إلى جملة من العوامل منها على وجه الخصوص:

- انعدام المعطيات الإحصائية الدقيقة أو عدم نشرها.

- حداثة التعددية السياسية والإعلامية، أي غياب مبررات التنافس التجاري والسياسي على المواطن كزبون وكناخب.

- غياب مؤسسات البحث العلمي وتقاليد التحقيقات والتحريات الاجتماعية.

- غياب تقاليد التعامل مع المحققين، وأحيانا الخوف منهم والتشكيك في نواياهم.

- إخفاء الحقيقة نتيجة الريب والخوف، وأحيانا اللجوء للكذب لتضليل المحققين.

4. خطوات البحث السياسي الإمبريقي: [8]

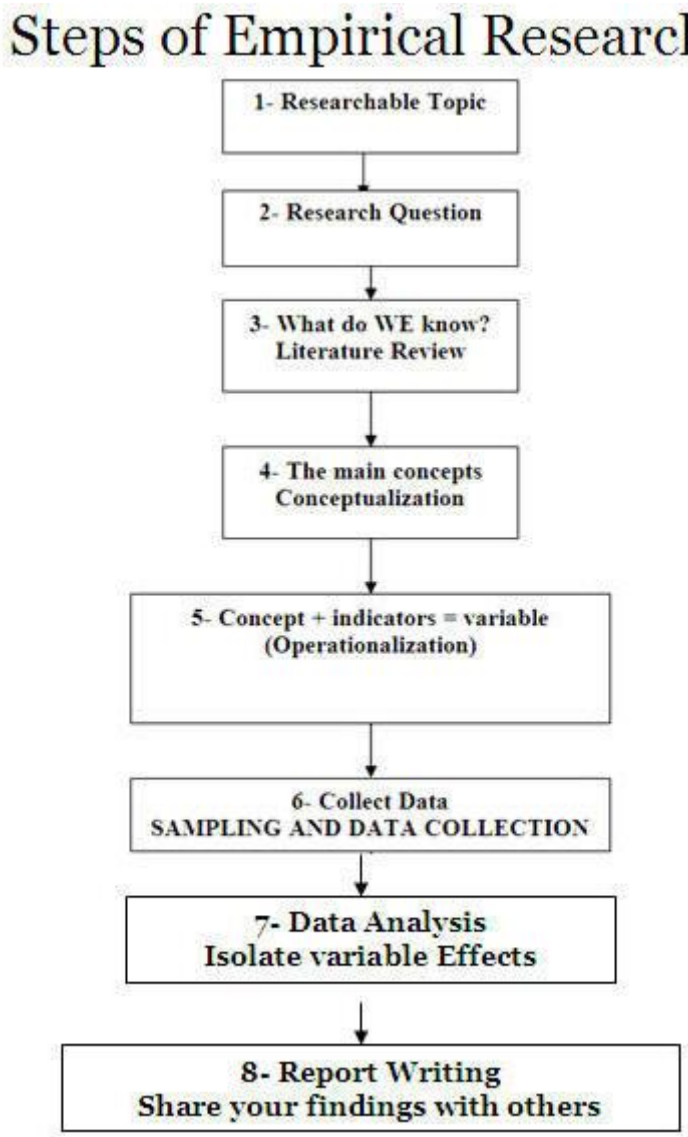

1- **سؤال البحث Research question:** والذي يجب أن تراعى فيه الخصائص التالية:

- ينبغي أن يكون سؤال البحث إشكالي وموح بالمشكلة.
- ينبغي في سؤال البحث أن يكون ذا صلة بالموضوع.
- أن يكون واضحا.
- أن يكون السؤال البحثي قابلا للبحث.

2- مراجعة الأدبيات السابقة Literature Review:

✓ ما المقصود بالدراسات السابقة:

- ما الذي يعرفه الباحث عن هذا الموضوع؟
- هل هناك أي فجوات في معرفة هذا الموضوع؟
- هل تم تحديد المزيد من مجالات الدراسة من قبل الباحثين الآخرين التي يجب أخذها بعين الاعتبار؟
- ما هي الشخصيات البحثية الهامة في هذا المجال؟
- هل هناك توافق في الآراء وإجماع حول هذا الموضوع؟
- ما هي جوانب النقاش الكبير حول هذا الموضوع؟
- ما هي الطرق أو المشاكل التي تم تحديدها مسبقا في هذا المجال وكيف أنها قد تؤثر على البحث؟
- ما هي المنهجية الأكثر ملاءمة للبحث استنادا إلى الأدبيات التي قام الباحث بمراجعتها؟
- ما هو الوضع الحالي للبحوث في هذا المجال؟
- هل حدد الباحث مصادر المعلومات أو البيانات التي قد تفيد بحثه؟

✓ ما الهدف والغرض من مراجعة أدبيات الدراسة.

- لملاحظة ما تم التحقق منه وما لم يتم.
- لتطوير تفسير الاختلافات العامة الملاحظة في السلوك أو الظاهرة.
- لتحديد العلاقة المحتملة بين المفاهيم وتحديد الفرضيات البحثية.
- لمعرفة كيف عرف الباحثون الآخرون المفاهيم الرئيسية وكيفية قياسها.
- لتحديد مصادر البيانات التي استخدمت في الأبحاث الأخرى.
- لتطوير المشاريع البحثية البديلة.
- لاكتشاف كيفية ومدى ارتباط المشروع البحثي بعمل الآخرين.

✓ كيف يقوم الباحث بمراجعة الادبيات:

تحديد المصادر فالمعلومات متوفرة في عدد من الأشكال والمهم بالنسبة للباحث أن يفهم أهمية هذه الأشكال المختلفة حتى يتسنى له تحديد ما يتناسب منها بشكل افضل مع متطلبات بحثه. (الكتب، المواد المرجعية، المجلات، أوراق المؤتمرات، أطروحات، فهارس الإنترنت، ملخصات مطبوعة، قواعد البيانات الإلكترونية، المنشورات الحكومة، أطروحات، ...الخ.)

3- الصياغة المفاهيمية وكيفية جعل المفاهيم عملية Conceptualization and Operationalization:

المفاهيم: هي الصور الذهنية التي نستخدمها وكأنها أجهزة مختصرة للجمع بين الملاحظات والتجارب التي يبدو أن لديها شيء مشترك.

التصور النظري: عملية تحديد الصور الذهنية الغامضة في مفهومنا وفرز أنواع الملاحظات والقياسات التي من شأنها أن تكون مناسبة لأبحاثنا.

التصور النظري يعني رسم حدود حول المصطلحات لجعلها ملموسة .أمثلة :الشخصية، والإرهاب، والعنف، والديمقراطية، والقانون الدولي... الخ.

- كيفية صياغة المفاهيم: يجب أن نعرف المفهوم ثم نجعله عمليا بعد ذلك (وهي الطريقة الوحيدة كي نحدده)
  - التعريف بالمرادف أو التعريف اللغوي، ما هي الديمقراطية؟
  - التعريف بالتصنيف، تصنيف الثقافات السياسية.
  - تعريف بالتعداد، ما هي الأوبك OPEC؟
  - التعريف بالتمثيل، الديمقراطية الموحدة مثل بريطانيا.
  - التعريف بالإقصاء: لا نقصد بالمجتمع المدني، كل منظمة غير رسمية .....الخ.
  - التعريف بالمؤشرات القابلة للقياس: غالبا ما تعرف قوة الدولة بعدة مؤشرات، الاقتصادية، العسكرية، الديمغرافية ...الخ.

في العالم الحقيقي، نجمع بين العديد من هذه الأساليب معا من أجل التوصل إلى تعريف موثوق وصحيح وقياس الظاهرة التي ندرسها.

تفعيل المفاهيم المعقدة:

إن عملية تطوير المفاهيم وفقا لسيرورة واضحة (قائمة من الخطوات) لكيفية قياس المفاهيم كميا، أي لتغيير هذا المفهوم إلى متغير مع مؤشرات قابلة للقياس.[9]

يجب أن تكون محددة بإجراءات دقيقة بما فيه الكفاية، بحيث يمكن لشخص آخر استخدام التعريف العملي والحصول على نفس النتائج.

4- أخذ العينات وجمع البيانات:

البيانات الأولية والثانوية: هناك فرق أساسي في جمع البيانات بين البيانات الأولية والثانوية.

البيانات الأولية Primary Data	البيانات الثانوية Secondary Data
البيانات الأولية هي البيانات التي تم جمعها من قبل الباحث مباشرة، عن طريق التجربة أو المسح الذي يجريه الباحث. هذه البيانات هي المقصودة عندما نتحدث عن "جمع البيانات."	على العكس، فالبيانات الثانوية هي البيانات التي يقوم بها شخص آخر أو منظمة بدل من الباحث نفسه.

استخدامات البيانات الثانوية

ما هي الفائدة من استخدام البيانات الثانوية؟ وبعبارة أخرى، لماذا لا يجمع الباحثون البيانات الخاصة بهم دائما؟ هناك في الواقع عدة أسباب وجيهة جدا لاستخدام البيانات الثانوية:

- قد توفر البيانات الثانوية سياق الجغرافية والزمنية والاجتماعية للبيانات الأولية، وهذا يسمح لنا أن نحدد ما يصلح لنا من البيانات الأولية في البحث.
- قد توفر البيانات الثانوية التحقق من صحة البيانات الأولية، حيث تسمح لنا البيانات الثانوية بتقييم جودة واتساق البيانات الأولية.
- قد تكون البيانات الثانوية بمثابة أو بديلا عن البيانات الأولية، ففي بعض الحالات قد لا يكون الباحث قادرا على جمع البيانات، لأسباب تتعلق بطرق الوصول لها، والتكلفة، أو الوقت، أو تم جمع البيانات سابقا مرة واحدة ولا يمكن تكرار عملية الجمع غير المرغوب فيها.

التقنيات الأكثر شهرة في جمع البيانات في العلوم السياسية[10]

Historical التاريخية	Behavioralist السلوكية	Anthropological الأنتروبولوجية
التحري التاريخي للذاكرات، الإحصاء، السير الذاتية. أفضل طريقة لفهم الماضي/الحاضر هي عبر البحث عن كيف يدرك الذين عاشوا في الماضي ماضيهم (تاريخي)	المسح والمقابلات الشخصية، وتحليل مضمون الوثائق، مصادر الاخبار وغيرها، وتحديد مجتمعات دراسة للمناقشة. أفضل طريقة لفهم الحاضر هي عبر سؤال الأشخاص لإخبارنا كيف يفهمون الماضي (تاريخي)	العمل الميداني، والملاحظات المفصلة بالمشاركة. أفضل طريقة لفهم الحاضر هي عبر ملاحظة كيف يترجم الأفراد والمؤسسات الماضي (تاريخي)

5- تحليل البيانات:

1- تحديد المتغيرات.

2- صياغة الفرضيات المؤسسة للنظرية.

3- اختبار الفرضيات.

أ/ أنواع المتغيرات: المتغيرات مفاهيم محددة أو بنى نظرية نقوم بالتحقق منها، والمتغيرات هي كل ما يمكن قياسه، وهي تتنوع:

- المتغير المستقل Independent variable : المتغير الذي افترض لتفسير متغير آخر، مثل: الدخل الفردي.

- المتغير التابع Dependent variable: هو المتغير الذي يتم تفسيره، مثلا :التصويت لجورج دبليو بوش في انتخابات عام 2004 .

- المتغيرات الوسيطة (العرضية) Extraneous variables : إنها تمثل علاقات بديلة للعلاقات الملاحظة بين متغيرين ولكن:

(عن وجود علاقة سببية) مثلا بين لاعب التنس في الأسبوع، وسلوكه الانتخابي.

- المتغيرات الرقابية Control variables : إن المتغير المستقل الذي ينشأ في محاولة لزيادة توضيح

العلاقة بين اثنين من المتغيرات الأخرى، مثال، لعزل أثر نوع الجنس، يتم دراسة كيف تصويت النساء الغنيات والفقيرات.[11]

– المتغير المتدخل Intervening variable: هو المتغير ضروري لتوضيح العلاقة غير المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. مثلا :مستوى واحد من التعليم يؤثر في مستوى الدخل الذي يؤثر على سلوك المرء التصويت.

III. النقاش النوعي الكمي حول مناهج البحث في العلوم السياسية:

1. مناهج البحث السياسي:

المناهج الاستنباطية المثالية	المناهج الاستقرائية - الواقعية	المناهج التحليلية
هي المناهج التي تنطلق من أفكار ومبادئ عامة مستندة إلى المنطق، أو إلى رؤى مثالية دينية أو فلسفية في دراسة الواقع، وصولا إلى نتائج عامة، بمعنى الانتقال من العام إلى الخاص.	هي التي تبدأ من استقراء الواقع السياسي ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه من اجل الحصول على نتائج علمية يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية يستفاد منها في تقويم الأداء وتصحيح الخطأ وتقديم مبادئ وأراء مستخلصه من ذلك الواقع أي الانتقال من الخاص إلى العام. وهذه المناهج معظمها مناهج تحليلية تهتم بتحليل الظواهر السياسية لمعرفة القوانين التي تحكمها والتي تشكل نظريات سياسية وأفكار قابلة للتطبيق والدراسة.	هي المناهج التي تصلح لتحيل الظاهرة السياسية الخارجية ويمكن استخدام أكثر من منهج لفهم مختلف أوجه المشاكل التي تواجه الباحثين.
1. المنهج التقليدي (الكلاسيكي) 2. المنهج التاريخي 3. المنهج القياسي 4. المنهج الفلسفي 5. المنهج السوسيولوجي (الاجتماعي)	1. المنهج الاختباري (الإمبريقي) 2. المنهج العلمي التجريبي 3. المنهج السلوكي	1. المنهج المؤسسي 2. منهج الجماعة 3. تحليل النظم 4. المنهج البنائي–الوظيفي 5. الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة 6. المنهج الاتصالي 7. منهج صنع القرار

المصدر: ويكيبيديا، **مناهج البحث السياسي**، الموسوعة الحرة، أوت 2008، على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/ آخر تعديل لهذه الصفحة في 14:38، 19 يونيو 2010.

فعندما كنت يقوم الباحث باختبار الفرضيات، يستخدم الاستقراء لمقارنة التعميمات التجريبية الخاصة بالبحث مع الجوانب النظرية. وتزداد الثقة في لنظرية كلما صح تعميم التجريب، كما أن الثقة في النظرية تنخفض كلما كان التعميم التجريبي لا يتفق معها أي النظرية.

2. تحليل البيانات لإضفاء الطابع التجريبي:

التقنيات الرئيسية لتحليل البيانات Two Main Techniques of Data Analysis

Quantitative (Ragin's variable-oriented) الكمية	Qualitative (Ragin's case-oriented) النوعية
إحصائية: الارتباط الانحدار النظرية الافتراضية، اللوغاريتم التحليل العاملي، والاستدلال الإيكولوجي. على الباحث مطالعة وتصحيح كل الانتهاكات الخاصة بالافتراضات الاحصائية مثل الارتباط الذاتي والتعدد الخطي heteroskedasticity, multicollinearity. المزايا الرئيسة: 1- أنها تسمح بدراسات حالات كثيرة، وهذا يؤدي لاختبار صحة الادعاءات على نطاق واسع، عكس ما يرد في الحالات القليلة. 2- التكميم يقود للدقة والاستفادة من البيانات المتاحة التي ما تستخدم عادة على مستوى وصفي. 3- أنها تسمح بالنظر في كافة التفسيرات المتنافسة، والانتقادات التي تشن في دراسة الحالة. 4- تسمح للباحث بدراسة حالات غير متخصصة من خلال اللجوء لبنك البيانات والمعلومات. 5- تسمح باختبار النتائج السابقة عبر رسم عينات أخرى، مراقبة المتغيرات وإضافة المزيد من البيانات. 6- كنتيجة: تسمح بالاهتمام بالنتائج العامة وقوانين البيانات أكثر حتى على حساب الصحة والتعقيد.	استخدام العمليات العقلية المنطقية كالاستقراء والاستنباط. على الباحث أن يتجنب المغالطات المنطقية أثناء دراسته لحالات معينة، والتحليل التاريخي، وتحليل النصوص. المزايا الرئيسة: 1. تسمح للباحث بالاقتراب أكثر ما يمكن من بياناته والتعرف على حقيقة الظاهرة والحالات التي يدرسها. 2. تنبه الباحث للحالات الشاذة والاستثنائية للحالات التي يمكن معالجتها في الوقت الحاضر. 3. لا تقود إلى الأخطاء في العينات او القياس الذي يحدث عادة في التحليل الإحصائي. 4. تحاول معالجة كل الحالات وليس فقط بعزل بعض المتغيرات وفحصها. 5. دائما تجعل البحث مرنا بما فيه الكفاية لوضع افتراضات مسبقة من شأنها أن تحدد المتغيرات اتي يتوجب دراستها. 6. كنتيجة تسمح بالاهتمام اكثر بالتعقيدات وقابلية وصحة التعميم لتطوير قوانين عبر البيانات.
أنها تستجيب كذلك، بأنها أكثر التقنيات التي يمكن أن تأخذ في الاعتبار البيانات النوعية مثل نماذج التفاعل، وتقسيم العينة وخلق فرع-السكان وتحليل بايز Bayes analysis .	إنها تنتقد متغير المنحى في التحليل الإحصائي كما يؤكد هذا الواقع أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة ليست إضافية أو بالجمع بل هي تفاعل الأمر الذي يجعل كل حالة فريدة من نوعها.

Source: Ian Shapiro, **The flight from reality in the human sciences**, Princeton University Press, Second printing, and first paperback printing, USA, 2008, p 122.

ينبغي دائما اعتماد كلتا الطريقتين الكمية والنوعية معا بقدر ما نستطيع، وخير مثال عن ذلك ما قدمه فياردا Wiarda عندما حاول إظهار أن إجمالي التحليل الإحصائي (الكمي) يمكن أن يضللنا إذا لم يترتب الفحص النوعي بما يكفي من دراسات الحالة . وإذا استخدمنا البيانات الإحصائية الإجمالية لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي لفترة طويلة من الزمن، قد نصل إلى بعض الاستنتاجات المضللة. على سبيل نيكاراغوا تحت حكم الديكتاتور اناستاسيو سوموزا Anastasio Somoza تصنف أحيانا منفتحة ديمقراطيا "over–democratized" لمستوى تنميتها الاقتصادية، لأن واحدا من المؤشرات المستخدمة لقياس الديمقراطية؛ جود أفراد من المعارضة في الكونغرس، وهذا كان مرتفعا باستمرار في ذلك البلد.ما يعني أن التحليل الكمي الكلي لا يمكنه الكشف عن أن نظام سوموزا غير ديمقراطي، في الدستور يتطلب ثلث الهيئة التشريعية أن تأتي من أحزاب المعارضة بحيث فالديكتاتور يمكن تصوير نظامه على أنه أكثر ديمقراطية على عكس ما هو عليه في الواقع.[12]

MAJOR DIFFERENCES AND SIMILARITIES AMONG VARIOUS SOURCES OF HUMAN KNOWLEDGE

	Observation	Abstraction (Vs. empiricism)		Determinism	Objectivity
Philosophy	Yes	Yes (Ex. The Good)	No	No	No
Mathematics	No	Yes (EX. /, -, %...)	No	Yes	Yes
Social Sciences	Yes	Less than philosophy	Yes	No	Perhaps
Natural Sciences	Yes	No	Yes	Yes	Yes
Religion	Yes/No	Yes (Ex. God, Angels,..)	No	Yes	No

Source: www.socialresaerchmethods.net/kb/measlevl.php

3. **التفكير النقدي** (Critical Thinking):

على الباحث في العلوم السياسية أن يستخدم أسلوب التفكير النقدي[13] في قراءة المادة العلمية وفي تناول وتحليل الأحداث وموضوعات البحث والكتابة.

فللتفكير النقدي مكان محوري في إنتاج المعرفة وتراكمها وفي تقدم المجتمعات ونهضتها، وهو من أبجديات التعليم الفعال والبحث العلمي الرصين. فعن طريقه يتم تنقيح الآراء والاستنتاجات ومراجعتها، وتجنب الجمود وتكرار الأخطاء والشائعات والتعميمات الخاطئة، وتحقيق التواصل والتراكم المعرفي والتجديد ومواكبة الواقع.

والعقل النقدي يبحث عن الحقيقة حتى لو كانت ضد التصورات الشائعة، فهو يدرك أولا وجود افتراضات مختلفة في شأن الواقع المدروس أو إجابات مختلفة للأسئلة المطروحة، ثم يتعرف ويدرس هذه الافتراضات والإجابات، ويقوم بعملية تقويم لدقة تلك الافتراضات أو الإجابات بنظرة نقدية بناءة (Critical Appraisal).

إن الباحث الناقد لا يبحث عن المعلومات بلا تمييز ليرصدها جنبا إلى جنب، وإنما يمتلك القدرة على التمييز بين المعلومات وعلى تصنيفها ثم يمتلك القدرة على طرح أسئلة – ليس فقط عن المعلومات التي وصل إليها – وإنما عن صحة البراهين والأدلة والافتراضات التي استخدمت لإنتاج هذه المعلومات.

ومن هنا فعلى الباحث – بهذه النظرة النقدية البناءة – أن يحدد المشكلة بدقة، ويوضح الأدلة والبراهين ويحلل الافتراضات قبل أن يصل إلى استنتاجات وخلاصات محددة. كما أن عليه أن يفحص جيدًا الجدليات والنظريات السببية والأدلة والتعميمات، وعليه أن يكون منفتحا على كل وجهات النظر الجدلية ومستعدا لفحصها بما في ذلك وجهة نظره وحججه الشخصية. وهنا يجب تجنب عدد من الأمور، أبرزها: المبالغة والتعميم والتركيز على سبب أو بعد واحد والقفز إلى النتائج أو افتراض وجود مشكلة لا وجود لها أو الربط بين أمرين لا رابط بينهما.

من الجلي أن علم السياسة منذ التقاليد الأرسطية الإغريقية القديمة يعكس رؤية معرفية متمركزة حول الذات الأوروبية . وعندما احتضنت المدرسة الأمريكية علم السياسة المعاصر خلال القرن العشرين أصبح هذا العلم أكثر ارتباطا بواقع المجتمع الأمريكي ومشكلاته، وهو ما أثر يقينا على التحولات المعرفية التي شهدها علم السياسة منذ ذلك الوقت . فالثورة السلوكية التي ارتبطت بتقاليد الفلسفة الوضعية أحدثت نقلة نوعية في علم السياسة الذي تأثر في بداية الخمسينات والستينات بمفهوم النظرية الكبرى[14] والأخذ بعين الاعتبار التحولات التكنولوجية والإجراءات العقلانية. وفي هذه المرحلة من تطور علم السياسة يمكن أن نلاحظ تأثير متغيرين هامين[15]: أولها ما أطلق عليه "باكنهام" أيديولوجيا الليبرالية الأمريكية؛ وثانيهما ما أطلق عليه "بودهايمر" أيديولوجيا النزعة التنموية.

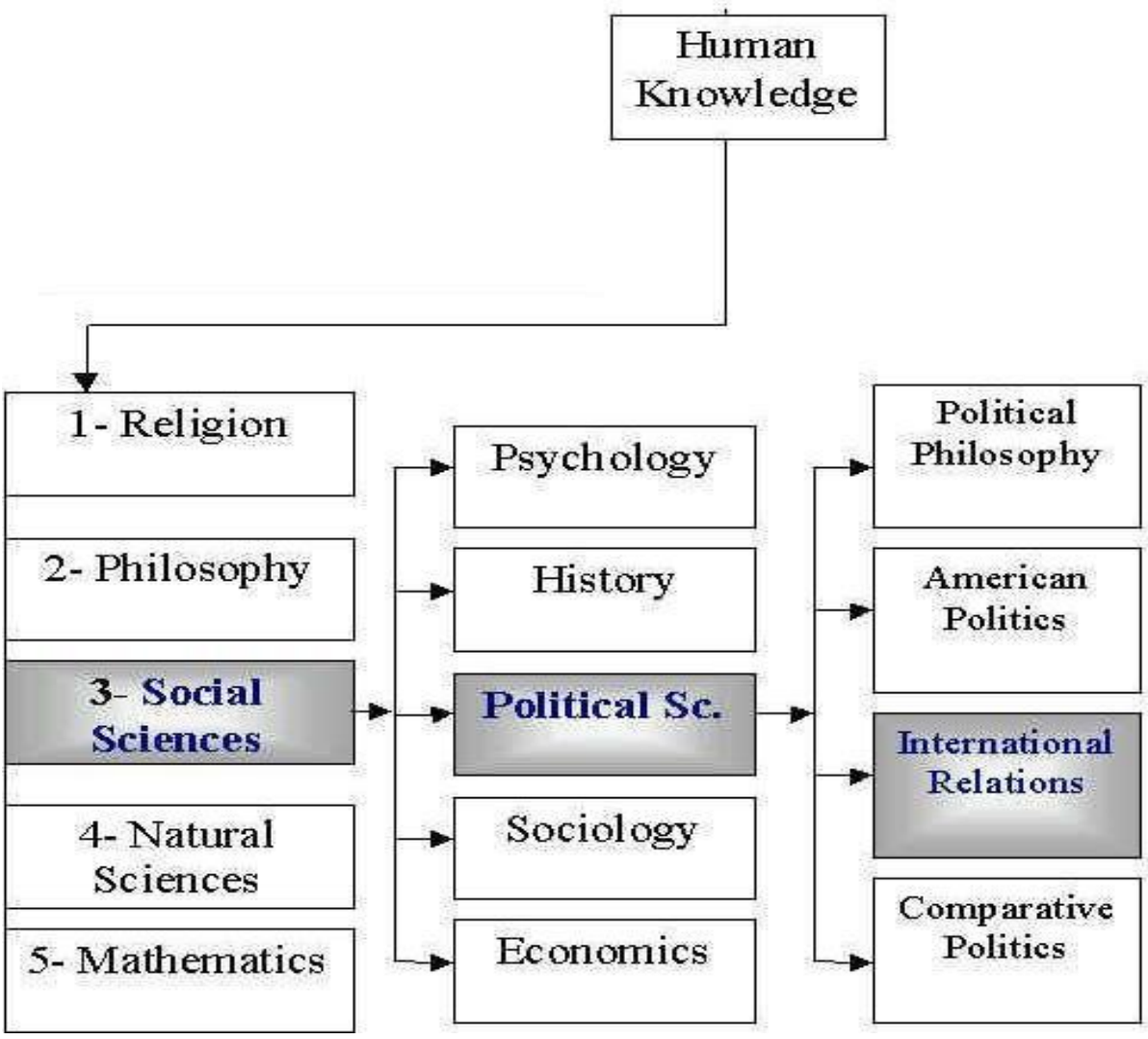

Source: Paul. E. Johnson, **Social Choice: Theory and Research**, Sage University Papers, Series. No. 07-123 *(Social choice--Mathematical models, Decision making-Mathematical models)*, Sage Publications, London, 1998, p 11.

ما يمكن أن نستنتجه أن لكل علم، أو جزء من العلم، إستراتيجيته أو مناهجه، بل أن المناهج تختلف أيضا باختلاف المواضيع والقضايا المطروحة للدراسة والبحث. فكل موضوع يحتاج لمنهج معين وأحيانا لأكثر من منهج واحد، فإن كانت المسألة المطروحة للبحث تعود إلى الماضي فالباحث يلجأ إلى استخدام المنهج التاريخي، وإن كان الموضوع يتعلق بدراسة حالة معينة تجري في الوقت الراهن فأنه يستعمل منهج المسح مثلا وغيره.

ومن أسباب التعدد المنهجي يقول (ألان لارامي) Alain Laramée وبرنار فالي (Bernard Vallée) في كتابهما (البحث في الاتصال. عناصر منهجية) أنه لا يوجد منهج يبحث كل شيء وأي شيء. بل توجد منهجيات علمية فعالة ولكنها لا تمثل أليا مجموعة وصفات كاملة وغير قابلة للخطأ؛ بمعنى أنه لا توجد وصفات للبحث إنما توجد استراتيجيات للبحث.[16]

الهوامش:

[1]- COHEN, L., MANION, L., & MORRISON, K., **Research methods in education**, London, Routledge, 2011, p47.

[2]- CRESWELL, J. W., **Research design: qualitative, quantitative, and mixed methods approaches**, Los Angeles, Sage, (2009), p25.

[3]- قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، دار مجدلاوي، الأردن، 2004، ص 65.

[4]- أنجرس موريس، مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف؛ سعيد سبعون، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 93.

[5]– نفس المرجع، ص 97.

[6]- ANDRÉ LEMELIN**, MÉTHODES QUANTITATIVES DES SCIENCES SOCIALES APPLIQUÉES**, INRS: Institut national de la recherche scientifique, Nouvelle édition révisé, Québec, Décembre 2004**,** p132.

[7] - Ibid, p81.

[8]- CRESWELL, J. W., Opcit. P55.

[9]- قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[10]- Graham Kalton, **Introduction to survey sampling**, series: Quantitative application in the social sciences 07-035, a Sage University Paper, USA, 1983, p274.

[11] - Kira Sanbonmatsu, **Gender Stereotypes and Vote Choice**, American Journal of Political Science, Vol. 46, No. 1 (Jan., 2002), p18.

[12]- **Qualitative and Quantitative Methods: Can They Be Joined? (Not By Causal Process Observations!),** Draft of August 28, 2006. Prepared for the 2006 Annual Meeting of the American Political Science Association, Philadelphia, Sept., 200.

[13]- Paul Pennings, Hans Keman and Jan Kleinnijenhuis, **Doing Research in Political Science: An Introduction to Comparative Methods and Statistics**, Sage Publications, second edition, USA, 2006, 67.

[14]-جندلي عبد الناصر، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، د.م.ج، الجزائر، 2005، ص28.

[15]– حميد عبد الرحمان حسن، **علم السياسية وأزمة ما بعد الحداثة: نحو بديل حضاري**، ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد 6، العدد 23، 2010، ص ص 143–154.

[16]- إيريك وينكل، منظورات علم السياسية في مرحلة ما بعد الحداثة من منظور إسلامي، ترجمة محمد الطاهر الميساوي، إسلامية المعرفة، المعهد العالمي لفكر الإسلامي، ماليزيا، العدد الرابع، أفريل 1996، ص 166.

إطار النظم –SystemsApproach

***إعداد الأستاذة: جغبلو خولة–قسم العلوم السياسية– جامعة سكيكدة**

شهد حقل العلوم السياسية تطورا ملحوظا في أعقاب الحرب العالمية الثانية عجزت معه العلوم السياسية بمناهجها التقليدية عن استيعابه والإحاطة بمختلف الظواهر السياسية الجديدة المصاحبة له، الأمر الذي برزت معه حاجة ملحة لتطوير مناهج البحث في هذا الفرع من أفرع العلوم الاجتماعية، بل واستحداث اقترابات ومناهج أخرى جديدة أكثر قدرة على فهم هذه الظواهر والإحاطة بها.

لقد كان اقتراب التحليل النظمي أحد أهم هذه الاقترابات المستجدة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأت في التبلور والظهور مع منتصف الخمسينيات. والحقيقة أن إدخال مفهوم تحليل النظم إلى نطاق دراسة الظواهر السياسية جاء متأخرا، كما لم يكن ذلك بطريقة مباشرة، بل جاء من خلال علماء الاجتماع من أمثال "بارسونز"، و"هومانز" وغيرهم الذين قاموا بتطوير مفهوم النظام الاجتماعي، ومن خلالهم تمكن عدد لابأس به من علماء السياسة من أمثال إيستون، ألموند، ميتشل، أبتر، باي، وكولمان من تطوير واستخدام اقتراب النظم في الدراسات السياسية...

يعتبر إطار النظم واحدا من تطبيقات "النظرية العامة للنظم"؛ التي هي بمثابة المنطلق الفكري لدى مستخدمي مفهوم النظام في الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي ديفيد إيستون في تطوير إطار تحليل النظم وإدخاله لحقل العلوم السياسية، ثم تبعه آخرون أمثال: كارل دويتش، وبريتشر، وألموند،...إلخ، حتى أصبح هذا الإطارمن أكثر الأطر استخداما في دراسة النشاط السياسي، وتأثرت بقية الأطر التحليلية الأخرى بكثير من مفاهيمه.

لقد شبه ديفيد إيستون السلوك السياسي بالعمليات الوظيفية للكائن الحي، على نحو ما فعل تالكوتبارسونز في مجال علم الاجتماع. ووفقا لاقتراب تحليل النظم يمكن أن توصف الكيانات الاجتماعية بصفة "النظام System"، وكل منها يسعى للحفاظ على ذاته بواسطة مجموعة من العمليات المختلفة، وبخاصة عندما يتعرض للاضطراب وهذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه ايستون هو دائرة متكاملة وذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتجهة أساسا نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع1.

مقولات إطار النظم:

لقد بنى ايستون إطاره على مجموعة من الفروض التي تعتمد مجموعة من المفاهيم التي أدخلها إلى حقل الدراسات السياسية والتي تعينه في دراسة النظم السياسية، ومن هذه المفاهيم:

1- **مفهوم** "**النظام**" والذي عده إيستون بمثابة وحدة التحليل الأساسية في اقتراب التحليل النظمي، والنظام عنده: "مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر"2. وأي نظام يمكن أن يشكل في ذاته نظاما كليا شاملا (فالنظام السياسي) يشكل نظاما كليا بالنسبة إلى النظام الحزبي الذي يمثل نظاما فرعيا من النظام السياسي الكلي، والنظام السياسي يتحول إلى نظام فرعي بالنسبة إلى النظام الدولي.

والنظام السياسي هو نسق من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله –(تحليليا)– عن النظم الأخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها. كذلك فإن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي الكلي، لقد اهتم إيستون بالكيفية التي يتمكن بها النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتميز بالضغط والتغير والنظام السياسي عند إيستون هو بنيان نظري واسع وكامل ومرن، ويتكون من مجموعة من المتغيرات بغض النظر عن العلاقات الموجودة بينها –هذا النظام يعيش في بيئة بتبادل التأثير معها.

2- **البيئة:** يعيش النظام السياسي في بيئة؛ وتعني كل ماهو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، غير أن كل من النظام والبيئة يؤثر بعضهما في البعض الآخر. هذه البيئة يقسمها إلى بيئة داخلية وخارجية بالنسبة إلى المجتمع. والقسم الداخلي للبيئة يتضمن الأنساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي، إلا أنها منفصلة عن النظام السياسي. وتشمل النظم الداخلية (الأنساق الداخلية): مجموعة السلوكات، والاتجاهات والأفكار التي يمكن أن نطلق عليها (الاقتصاد، الثقافة، البناء الاجتماعي، أو الشخصية)، حيث تمثل محركات المجتمع ومجموعة أدواره، والنسق السياسي في حالة تفاعل معها، كما أن هذه الأنساق الأخرى تمثل مصدر الضغوط والتأثيرات المتعددة والتي تعمل على قولبة الشروط التي يتوجب على النظام السياسي أن ينشط ويتحرك في ظلها. وأما القسم الثاني من البيئة المسمى البيئة الخارجية للمجتمع؛ ويتضمن كل الأنساق الواقعة خارج المجتمع المعني،

وتتمثل في الأنساق الدولية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية) وتشكل النسق الدولي الكلي. وتشكل البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية البيئة الكلية للنظام السياسي، وتقع خارج النظام السياسي3. وحيث إن النسق السياسي هو نسق مفتوح؛ فمخرجات البيئة بأنساقها المختلفة تؤثر في النسق السياسي من خلال فتحة المدخلات، كما أن النسق يؤثر في البيئة بما يخرجه من قرارات وأفعال وتصرفات وسياسات عبر فتحة المخرجات.

3- **الحدود:** إن النسق السياسي لا يوجد في فراغ، ولكنه يعيش في بيئة يتفاعل معها. وحتى يتمكن إيستون من عملية التحليل رأى أن يفصل بين النظام السياسي وبيئته وذلك في إطاره التصوري الذي يجعل فيه للنظام بداية ونهاية أي حدودا توضح بداية النظام السياسي ونهاية الأنظمة الأخرى. هذه الحدود التصورية بين النظام السياسي وبيئته تختلف من مجتمع إلى آخر وتتأثر بالقيم والأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة، وهذا ما ذهب إليه ألموندوباول في تطويرهما لاقتراب تحليل النظم4.

4- **المدخلات:** هي كل ما يتلقاه النظام السياسي من بيئته الداخلية أو الخارجية وهي جملة التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام والتي تؤثر فيه، إنها تلك الأحداث الخارجة عن النظام، ولكنها تعمل على تبديله وتغييره، أو التأثير فيه بأية صورة كانت.

والمدخلات يمكن اعتبارها كمؤشرات لاختصار التأثيرات المهمة في تشكيل الضغوط التي تعبر الحدود الموجودة بين الأنساق المناظرة والنسق السياسي. ويقسم إيستون المدخلات إلى نقطتين: مطالب وتأييد وقد أضاف ويليام ميتشل عام 1962 عنصرا ثالثا سماه "الموارد"، وذلك في إطار تطويره لنموذج إيستون5.-فالمدخلات هي بمثابة المادة الأولية الخام والتي عليها يعمل النظام ويتحرك ويدور لإنتاج ما يمكن أن يطلق عليه المخرجات وتتوجه الطلبات في مسار حركتها نحو السلطات المعنية، أصالة، بذلك. ويمكن توضيح ما يقصده إيستون بالمطالب والتأييد فيما يلي:

أولا: **المطالب:** تمثل حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى. وتعمل الأبنية والتنظيمات الموجودة على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب، ومن أمثلة هذه البنى الجماعات المصلحية والأحزاب السياسية وقادة الرأي ووسائل الإعلام. وإلى جانب هذه البنى والتنظيمات قد توجد بعض القيود الثقافية والاجتماعية التي تعدل حجم المطالب ونوعها وتحدده، تلك

المطالب الآتية من بيئة النظام السياسي والتي تختلف في قوتها وتأثيرها بحسب الجهة الصادرة عنها. وترد السلطات عليها، أيضا، بحسب قوة الجهة التي وردت منها المطالب، ومكانتها، وهيبتها من جهة، ووفق الموارد المتاحة لها من جهة ثانية6.

يقول إيستون: حيث إننا نتصور الحياة السياسية على أنها نسق مفتوح، فإن الطلبات تقدم لنا بعض المفاتيح لفهم بعض الجوانب، فالبيئة الشاملة تترك بصماتها على سير النسق، هذه الطلبات تتضمن شبكة واسعة من الشروط والظروف والأحداث التي تحول إلى النسق السياسي وتشكل أحد مصادر الضغط الهامة التي تمارس على متغيراته الأساسية، ويمكن أن تصبح تلك المطالب خطرا محتملا على استمرارية النسق السياسي ذاته7.

ويمكن النظر إلى المطالب كمتغير محوري، إذ بدونها لا يمكن أن تكون هناك فرصة في أي مجتمع لاتخاذ قرار إلزامي، وإذا انخفضت مدخلات النسقإلى الصفر، فلنتوقع بأن هذا النسق في طريقه إلى التفكك والانهيار، وبدون ورود المدخلات لا يمكن أن توجد المادة الأولية التي يشتغل عليها النظام، ومن ثم فلا يمكن أن يجري أي عمل تحويلي. وما يعمله أي نظام سياسي لا يتم بدون حوافز ومؤثرات، فكل القرارات، والأفعال ينبغي الإعلان عنها بسبب ما، وهذا يتخذ شكل اقتراح أو دعوة أو اهتمام مؤثر ومثير يتم التعبير عنه من شخص بغية قيام السلطات باتخاذ قرارات أو أفعال. وتأتي المطالب من البيئة الداخلية والخارجية كما يمكن أن تأتي من داخل النظام السياسي ذاته.

وتتحول الطلبات إلى عناصر ضغط عندما لا يتمكن النظام السياسي من تلبية احتياجاتها بسبب قلة امكاناته، أو بسبب كثرتها وكثافتها، وعدم مقدرة النظام على معالجتها والإجابة عنها دفعة واحدة، تحت ضغط عنصر الوقت، وقلة القنوات القائمة بمعالجة تلك الطلبات وتحويلها إلى قرارات. وإذا تضخمت تلك الطلبات الضاغطة ولم يتمكن النظام من تحويلها إلى قرارات وأفعال، فإن النظام يكون معرضا للانهيار8.

والضغط قد يكون في حجم المطالب كما يمكن أن يكون في مضمونها مما يقلل من قدرة النسق السياسي على إنتاج المخرجات.

ويمكن القول: إن الرغبات (الرأي العام، التوقع، المصالح، الأيديولوجيا، البواعث، والتفضيلات) والتي تتحول إلى طلبات يلعب النسق9 السياسي دورا في التعبير عنها ليحولها

إلى قرارات إلزامية. وهذه المطالب تخضع بدورها لعملية التصفية، من القنوات الخاصة بذلك في النسق السياسي10.

ثانيا: التأييد:إن النسق السياسي هو مجموعة تفاعلات خلالها تتحول الطلبات إلى مخرجات، وبصيغة أخرى هو وسيلة تجند خلالها وتوجه موارد المجتمع وطاقاته نحو السعي إلى تحقيق أهداف معينة. ويستخلص من هذا؛ أهمية تجميع دعم أعضائه من أجل أن يكسب النظام القدرة على الفعل والنشاط والحركة. وبدون التأييد لا يمكن أن تتحول الطلبات إلى مخرجات، وبدون تأييد يستحيل ضمان أي استقرار للقواعد القانونية والهياكل التي يتم خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات، وهذا الجانب من النظام السياسي يطلق عليه إيستون النظام (المؤسسات الحاكمة).

كما أن التأييد يكتسي أهمية حيوية في المحافظة على الحد الأدنى من الانسجام بين أعضائه، وهذا الجانب من النظام يطلق عليه إيستون "الجماعة السياسية" أو " المجتمع السياسي"11.

وبصيغة أخرى فإن التأييد قد يكون موجها للمجتمع السياسي الذي يتكون من مجموع الأفراد في أدوارهم السياسية المختلفة، أولئك الذين تجمعهم المشاركة في العملية السياسية والإيمان بضرورة التعاون لحل مشاكلهم بصورة جماعية وسلمية، هذا التأييد أو المساندة لا يتوجه إلى الحكومة أو النظام القائم، ولكنه يتوجه إلى مساندة المجتمع وأهدافه العامة، مثل حالة الحرب الأهلية التي تهدد أسس المجتمع، ومن ثم فالمساندة تتجه للجماعة السياسية عامة وليست لأي طرف من الأطراف. وهناك تأييد ثان يتجه إلى النظام ويساند القواعد العامة للعبة السياسية. وتأييد ثالث يساند الحكومة، غير أنه يوجد تأثير متبادل بين أصناف التّأييد الثلاثة المذكورة، فارتفاع مستوى أحدها أو انخفاضه يؤثر في مستويات الأخريين، كذلك فإن بقاء النظام واستمراره يتوقف على استمرار تدفق هذا التأييد نحوه. لذلك يتوجب على النظام إيجاد الدعم والمساندة والتأييد الضرورية لبقائه12.

والمساندة إذا انخفضت عن حد معين، فإنها تؤثر سلبا في النظام السياسي، ومن ثم على النظام أن يعمل جاهدا لإيجاد المساندة الضرورية لسيره وحركيته خلال نشاطات متعددة فعلية ورمزية وعبر أبنية وهياكل جديدة تسهم في دعمه وبقائه واستمراره.

ويأخذ التأييد شكلين حسب تصنيف إيستون: التأييد الصريح، ويتمثل في تأييد أي فرد لمجموعة من الأهداف، والأفكار، والمؤسسات، والأفعال، والأشخاص، كأن يؤيد فرد فردا آخر في الانتخابات بالتصويت لصالحه أو القيام بحملة انتخابية له، هذا التأييد يمكن أن يكون بالأقوال أو الأفعال أو بهما معا. وهناك صنف آخر سماه إيستون التأييد الضمني، حيث إن سلوك التأييد يمكن أن يتضمن غير الأفعال والأقوال الظاهرة، فقد يكون الفرد في وضعية مساعدة لآخرين من الناس أو لهدف سياسي، ويطلق إيستون على هذه الحالة (هي شكل من السلوك الذهني، وهي توجه يتخذ شكل مجموعة من الاتجاهات، أو الاستعدادات للعمل لصالح طرف أو قضية معينة)13.

وتختلف المساندة من حيث مصدرها، فالجهة الفاعلة والمؤثرة والتي تملك الإمكانات والتنظيم الجيد، تستطيع أن تقدم تأييدا أكثر فاعلية، وهذا التأييد يأخذ أشكالا عديدة ويأتي من جهات متعددة (من البيئة الخاصة بالنظام ومن البيئة الداخلية والخارجية).

5- **التحويل:** هي مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته المتمثلة في المطالب والمساندة والموارد إلى المخرجات (قرارات، سياسات، إعلام، أفعال) والتي تصدر عن أبنية النظام السياسي14. فعملية التحويل تتم داخل أبنية النظام السياسي وتتولاها أجهزته المختلفة، حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب، والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية والحساسية.

لقد أهمل إيستون ما يجري داخل النظام السياسي وركز على المدخلات والمخرجات فحسب، وأحل ما يجري داخل النسق مكانة ثانوية.

6- **المخرجات:**وتتمثل في مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام السياسي، فهي ردود أفعال النظام أو استجاباته للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من البيئة. فهي وسيلة تفاعل بين النسق وبيئته. وهي التعبير عن النشاط الداخلي للنسق. وتمثل المخرجات النقطة الختامية في العمليات المعقدة التي عبرها تتحول المطالب والتأييد والموارد إلى قرارات وأفعال. وتمثل المخرجات طرفي النسق والبيئة . وهي التي تبين طريقة تصرف النظام السياسي إزاء البيئة. ولا تتوقف المخرجات عند نقطة معينة، بل هي سلسلة متواصلة الحركة، فهي حلقة وصل بين النسق والبيئة، فالمخرجات تثير البيئة، فتولد البيئة مطالب ومساندة تعود إلى النسق عبر التغذية الاسترجاعية من خلال فتحة المدخلات،

وتظل المدخلات تؤثر في المخرجات والعكس، وجميعهم يؤثرون في بقية النسق السياسي وبيئته.

وتقوم المخرجات بتعديل الشروط البيئية عبر الملائمة، كما يمكن أن تقوم السلطات بتعديل بعض عناصر النظام السياسي أو بتعديل الطلبات أو بزيادة المساندة، كما يمكن أن تغض السلطات النظر عن الاستجابة للمطالب وتقوم بتوفير بعض المخرجات الرمزية كالوعود وإثارة الحماس والتخويف من الخطر الخارجي والتخريب الداخلي15..... وفي أسوأ الحالات ، قد تلجأ السلطات إلى المخرجات السلبية وذلك باستعمال القسر والقوة لضمان استمرار النظام وبقائه في السلطة دون الإستجابة للمطالب المجتمعية.

وتظل مقدرة النظام على الاستجابة للمطالب هي الضامن لاستمراره. غير أن قلة الإمكانات وعدم قدرة السلطات أو عدم رغبتها في تلبية مطالب الأفراد والمجتمعات، بنسب معينة، ستجعل رصيد التأييد لصالح النظام يتناقص، وينضاف إلى ذلك أن حجم المطالب، وكميتها ونوعها، وشدتها قد ترهق النظام السياسي غير أنه تنبغي الإشارة إلى أن استجابات الأنظمة تختلف من نظام إلى آخر حسب طبيعة النظام، وتركيبته، وتكوينه وثقافته16.

وتتضمن المخرجات إلى جانب القرارات الملزمة، القرارات غير الملزمة، وكذلك التصريحات والأفعال الاقتصادية، والاجتماعية (الإنجازات) والقوانين والمراسيم، والتنظيمات، وقرارات العدالة والأحكام القضائية، والأفعال الملزمة مقرونة بالسياسات والتبريرات، والوعود والحوافز، والتفضيلات17.

7- **التغذية الاسترجاعية:**ويقصد بها مجموعة ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السياسي، وذلك في شكل طلبات وتأييد وموارد جديدة توجهها البيئة إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات. وتمثل رجعية الفعل (التغذية الاسترجاعية) ما يتلقاه أعضاء السلطة من معلومات عن نشاطاتهم. فالمخرجات تؤثر في المدخلات بتقليلها أو زيادتها، كما تمثل المخرجات معيارا لكل مصير النظام، فبدون كمية معلومات لا يستطيع أي نظام أن يستمر في عالم مستقر ...وتمثل عملية التغذية الاسترجاعية أداة أساسية تساعد السلطات على تعديل أهدافها وتشكيلها بطريقة تصونها من الضغط الملازم لقلة الموارد، كما تفيد المسؤولين في تصحيح سلوكهم. وإذا افتقر النظام إلى المعلومات وردود الأفعال، فسيجد نفسه معرضا للمخاطر(الغموض، وانعدام التوقع، وانعدام الثقة به). فالتغذية الاسترجاعية هي طريقة مفيدة

بها يقوم النظام السياسي بتقويم ذاته، وإصلاح اختلالاته. وهي معيار لتقويم فاعلية نظام سياسي أو عدم فاعليته. وبالتغذية الاسترجاعية يستطيع النظام السياسي أن يعرف ماذا حقق وماذا لم يحقق من أهدافه، أو هل اقترب من أهدافه؟ يقول إيستون: إن التغذية الاسترجاعية تسمح لأعضاء النظام بإدراك ذواتهم ومعرفتها، ومعرفة الوضعية التي يوجدون فيها، كما تزود النظام وتعينه على اكتشاف وسائل جديدة واستطلاعها لمعالجة المشكلات وهكذا يكتسب النظام السياسي نضجا سياسيا.

ويعمل النظام السياسي على تخزين خبرته المتراكمة في مواجهة المشاكل لتساعده على مجابهة الواقع المتجدد في الحاضر والمستقبل. وتفيد التغذية الاسترجاعية من خلال المعلومات التي تقدمها إلى النظام السياسي في معرفة حالة النظام، ونتائج أفعاله وحالة البيئة أيضا18.

ثم إن معرفة النظام ردود أفعال البيئة عن تصرفاته، تمكنه من تقويم سياساته، فإن كانت إيجابية واصل سيره باتباع السياسة ذاتها وتقويتها، وإن كانت سلبية توجب عليه أن يعدلها أو يتخلى عنها. إلا أن المعلومات التي تصل إلى النظام السياسي عبر قنواته المختصة بذلك لا تعني بالضرورة أن تكون الاستجابة في مستوى تلك المعلومات، فقد تتميز السلطات بالسلبية إزاء ردود الأفعال المختلفة، وقد تفتقر إلى المراس السياسي والحكمة اللازمة، أو قد تفتقر إلى الموارد اللازمة لتلبية تلك المطالب، مما يترتب عليه انخفاض المساندة والتأييد للنظام السياسي. وفيما يلي تصميم إيستون لعمل النظام السياسي19.

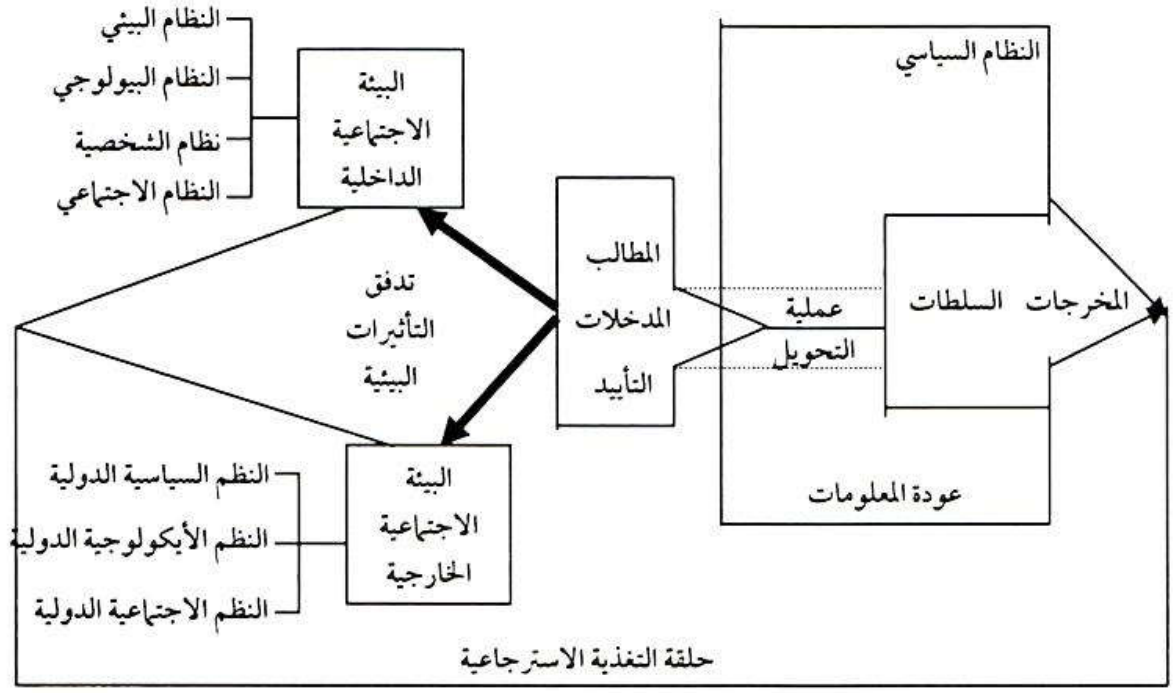

[المصدر: شلبي، مرجع سابق، ص١٤١. نقلاً عن:
Easton, David: Analyse du systeme Politique (Paris:Librairie Armond colin,1974) p31.]

المعضلات التي يحاول الاقتراب حلها

1- **إمكانية التحليل:** يختلف مفهوم إيستون عن النظام السياسي كما هو مستخدم في اقتراب تحليل النظم عن مفهوم علماء السياسة السابقين عليه في أنه يركز على الجانب التحليلي، بينما كان هؤلاء العلماء يركزون على الجانب المؤسسي القانوني. يرتبط بذلك ما أدخله اقتراب تحليل النظم من مفاهيم جديدة إلى حقل الدراسات السياسية؛ والتي تمت استعارتها لا فقط من العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس، بل أيضا من العلوم الطبيعية، الأمر الذي لا شك كان له أكبر الأثر في إثراء العلوم السياسية. يرتبط بذلك أيضا شمول التحليل لمختلف عناصر النظام السياسي، بما يعنيه ذلك من كافة العمليات المتمثلة في المدخلات والمخرجات. الشمول أيضا يعني عدم اقتصار النظام السياسي على المؤسسات الحكومية الرسمية كالسلطات الثلاث، أو على الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، إنه يتسع مع الإطار التحليلي الجديد ليشمل مختلف الجماعات والقطاعات التي تلعب دورا مؤثرا، أو يمكنها أن تلعب دورا مؤثرا في الحياة

السياسية سواء في ذلك أكانت مع أو ضد النظام، مشروعة أو غير مشروعة كالإضرابات والمظاهرات.

أضف إلى ذلك أن اقتراب تحليل النظم كاستراتيجية عامة أو إطار تحليلي لدراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية يحدد نقاط تركيز للدراسة، كما يحدد كيفية معالجة الموضوع أو الاقتراب منه، كما يقوم بتحديد وحدات التحليل المستخدمة. فضلا عن ذلك فإن أهمية اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسية ترجع إلى أن عدد لا بأس به من الاقترابات‌الأخرى المستخدمة في التحليل السياسي، كالاقتراب البنائي–الوظيفي والاقتراب الاتصالي تعتمد في مفاهيمها وأساسياتها على اقتراب تحليل النظم.

2- **إمكانية القياس:** مع اقتراب تحليل النظم؛ لم يعد علماء السياسة يهتمون فقط بمجرد مقارنة الأنظمة عن طريق وجود أو عدم وجود خاصية، بل أكثر من ذلك القياس الدقيق لخصائص محددة. ويرجع ذلك بالأساس إلى الطبيعة التحليلية السلوكية لعلم السياسة؛ والقائمة على مجموعة كبيرة من المفاهيم التي يمكن الاستدلال عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي يسهل قياسها.

3- **إمكانية المقارنة:** اقتراب تحليل النظم أفاد كثيرا في مجال دراسات المقارنة، لا سيما بعد تطويره على يد ألموندوباول. فلما كان النظام السياسي بأبنيته المختلفة، والتي تتفاوت في بساطتها وتعقيداتها وفي درجة رقيها وتقدمها يمثل ظاهرة عالمية توجد في كل المجتمعات – حتى البسيط منها–، باعتبار أنها تمتلك شكلا أو آخر من أشكال الأبنية السياسية، فإن إمكانية المقارنة بين النظم السياسية تصير ممكنة على أساس مجموعة من الأبعاد؛ من هذه الأبعاد: مدى تعقد وتمايز هذه الأبنية، مدى التخصص الوظيفي لهذه الأبنية، مدى قدرة هذه الأبنية على القيام بالوظائف الموكولة إليها...إلخ.

بعبارة أخرى؛ كانت من نتيجة اكتشاف وظائف مشابهة أو نمطية في كل نظام سياسي، تاريخي أو معاصر، أضحى من الممكن الدراسة المقارنة للطريقة أو الطرق التي من خلالها يقوم النظام بأداء هذه الوظائف في ظل ظروف مختلفة لكل نظام، وهو الأمر الذي أضحى معه علم السياسة في وضع يمكن من الوصول إلى تعميمات تتعدى خبرة أي نظام سياسي واحد، أو أنظمة أخرى تنتمي لثقافة أو حضارة واحدة، بما يعنيه ذلك من إمكانية تقدم الدراسات المقارنة21.

استخدام الاقتراب النظمي:

يستخدم هذا الاقتراب في دراسة النظم السياسية، والمؤسسات السياسية المختلفة، والبرلمانات، والأحزاب، والجماعات، وفي صناعة القرارات، كما يستخدم في دراسة السياسة الخارجية، والمنظمات الدولية، والنظم الإقليمية22.

تقييم إطار النظم

أسهم تطبيق هذا الإطار في تطوير الدراسات والبحوث السياسية، فقد قدم مفاهيم تحليلية جديدة، ولفت الأنظار إلى مشكلات مهمة للبحث مثل: ما أهداف النظام السياسي؟ وكيف يتفاعل مع البيئة المحيطة به؟ وكيف تتفاعل وحدات النظام مع بعضها البعض؟ وكيف يحافظ على بقائه واستمراره؟

وبالرغم من تلك المزايا إلا أن ثمة عيوبا تؤخذ عليه ومن أهمها: التحيز للوضع القائم، وإعطاء قيمة مبالغ فيها للاستقرار. ولهذا فإن أغلبية الدراسات التي طبقت إطار تحليل النظم انتهت إلى نتائج تؤيد الوضع القائم وتبرره23، ومن ثم لا يصلح هذا الإطار لدراسة النظم في فترات التحول الثوري. ومن عيوبه أيضا صعوبة تحويل المفاهيم المستخدمة فيه إلى مؤشرات إجرائية قابلة للملاحظة والاختبار، وهذا العيب يفضي إلى عيب آخر مؤداه صعوبة، إن لم يكن استحالة، الإفادة من نظرية النظم في وضع فروض علمية يمكن اختبارها؛ فمثلا يمكن افتراض أن المدخلات تؤثر في المخرجات، ولكن هذا الافتراض من الغموض والركاكة بحيث يستحيل التحقق من صحته. أضف إلى ذلك أن هذا الإطار يتجاهل التاريخ في تحليلاته، بالرغم من أن الظواهر السياسية ذات جذور تاريخية تؤثر بدرجة أو بأخرى في حاضرها ومستقبلها.24

المراجع والمصادر المعتمدة:

1- د. إبراهيم البيومي غانم، مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008)، ص61.

2- جابر سعيد عوض، إقتراب تحليل النظم في علم النفس، في ودودة بدران(محرر)، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992)، ص4 .

3- David Easton, Analyse du système politique, Traduction de pierre Rocheron, (Paris : Armand colin, 1974) PP.22-24.

4- جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص5.

5- المرجع نفسه، ص7.

6- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية، (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1994)، ص ص 150-151.

7- David Easton, Op cit.,P37.

8- Ibid., PP.47-57.

9- لقد استخدمتالنظام بمعنى النسق والعكس صحيح.

10- Easton, Op cit.,P83.

11- Ibid., PP.148-149.

12- محمد نصر عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، ج(1،2)، (القاهرة: مكتبة الأنجلو-المصرية، 1981-1982)،ص ص 214-215. أنظر أيضا: زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ص 151-152.

13- Easton, Op cit.,P150.

14- عوض، مرجع سابق، ص8.

15- يقول الدكتور محمد شلبي: إن الهيئات التي تغذي شعوبها الشعارات ستحصد الأزمات، سواء كانت تلك الهيئات حكومات، أو أحزابا، أو تنظيمات أخرى، كبيرة كانت أو صغيرة .

16- زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ص 152-153.

17- Easton, Op cit.,PP. 321-332.

18- Ibid., PP.343-349.

19- Ibid., P.31.

20- د.محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات (القاهرة: بيت الحكمة، 1996)، ص 141. نقلا عن:

Easton, Op cit.,P.31.

21- جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 20، لمعرفة المزيدأنظر ندوة: إقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، وذلك يوم الخميس، 3 ديسمبر، 2009، من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

http://bohothe.blogspot.com/2009/12/1992-20.html

22- محمد شلبي، مرجع سابق، ص143.

23- كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة (ب ن - 2006)، ص37.

24- إبراهيم غانم، مرجع سابق، ص 64.

جامعـة 20 أوت 1955 . سكيكـدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسـم العلوم السياسية

اليوم الدراسي الأول حول :

" منهجية البحث في العلوم السياسية "

. الإسم و اللقب : محمد قروش.

. الوظيفة : أستاذ جامعي.

. الدرجة العلمية : أستاذ مساعد.

. **مؤسسة العمل** : جامعة أبي بكر بلقايد . تلمسان.

كلية الحقوق و العلوم السياسية .

قسم العلوم السياسية .

البريد الالكتروني :med.poli @yahoo.fr

عنوان محور المشاركة : المحور الثاني : المناهج التقليدية و علم السياسة التقليدي.

. عنوان المداخلة : المنهج المقارن جوهر علم السياسة و العلاقات الدولية .

مقدمـة :

إن الظاهرة السياسية ، باعتبارها ظاهرة إنسانية ، اجتماعية تختلف عن غيرها من الظواهر الطبيعية الأخرى ، تشارك في مسبباتها و تتداخل العديد من العوامل سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، نفسية ... ، فإن كانت الظواهر الطبيعية سهلة الملاحظة و المراقبة و إذا كانت أيضا متكررة و متماثلة فإن الظاهرة السياسية تفتقر إلى ذلك ، فالتجريب الذي هو من أساسيات العلم و البحث العلمي ، إن كان سهلا و يحقق الهدف العلمي في العلوم الطبيعية ، فإنه يختلف تماما في الظواهر السياسية بصفة خاصة و الاجتماعية بصفة عامة ، فهي ظواهر معقدة و صعبة الملاحظة و الدراسة ، و مرد ذلك إلى طبيعتها ، إذ أنها غير متكررة كما أن هناك صعوبة في الملاحظة و التجريب عليها ، و إن كان التجريب محقق و حاصل في العلوم الطبيعية فإنه في علم السياسة نلجأ إلى المنهج المقارن كتعويض للتجربة في العلوم الطبيعية الأخرى ، و السبب في ذلك يرجع إلى أن الظاهرة السياسية تفتقر إلى خاصتي العزل و العشوأة المتوفرة لدى العلوم الأخرى الطبيعية ، بالإضافة إلى صعوبة الملاحظة و عدم التماثل و التكرارية الضروريين لبناء الفروض و التحقق من صحتها .

و عليـه : إلى أي مدى يعتبر المنهج المقارن أساس و لب الدراسات السياسية و علم الساسة ؟ و ماهي شروط المقارنة و أهدافها ؟ و ماهي سلبياتها و إيجابياتها ؟

سنحاول الإجابة على هذه المشكلة البحثية حسب الخطة التالية :

مقدمـة .

I . المحور الأول : المنهج المقارن و خصائص الظاهرة السياسية .

II . المحور الثاني : أهداف المقارنة ، مجالاتها و شروطها.

III . المحور الثالث : علم السياسة و الدراسات المقارنة.

IV . المحور الرابع : تقييم المنهج المقارن في علم السياسة .

استنتاجـات .

المحور الأول : المنهج المقارن وخصائص الظاهرة السياسية

لا يختلف الباحثين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية , على اعتبار أنالظواهر الطبيعية تختلف عن الظواهر السياسية خاصة والاجتماعية بصفة عامة , وهذا راجع إلى طبيعة كل منهما , وهذا الاختلاف ينعكس بدوره على الجانب الأكاديميأيضا , إذا كانت الظواهر الطبيعية سهلة الدراسة و الملاحظة وكذا الضبط , فان ذلك صعب نوعا ما بالنسبة للظاهرة السياسية التي هي صعبة الدراسة و الملاحظة , وان كانت عملية التجريب على الظاهرة الطبيعية حاصلة وتتحقق النتائج العلمية المرجوة فان ذلك لا يتحقق بالنسبة للظاهرة السياسية التي هي ظاهرةإنسانية , اجتماعية على درجة عالية من التعقيد , فالظواهر السياسية هي ظواهر شبه تجريبية أيامبريقية فهي تفتقر إلى خاصيتي العزل و العشوئة المتوفرة في العلوم الطبيعية[1] وهذا مايجعل صعوبة رصدها وملاحظتها و التجربة عليها ويجعل من الصعوبة بمكان أيضا الخروج بتعميمات والتنبؤ بمستقبل هذه الظواهر. فالمنهج التجريبي يضل استعماله محدودا في الدراسات السياسية وهذا مايجعل الباحثين في مجال العلوم السياسية يعوضون ذلك بالمقارنة أي بالمنهج المقارن الذي يعتبر البديل عن التجريب في العلوم الطبيعية , بالإضافةإلى المنهج التاريخي.[2]

تعتبر المقارنة أساس من أساسيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة في العلوم السياسية على وجه التحديد, وهذه الأخيرةأي المقارنة هي أمر طبيعي وفطري في الإنسان كما أننا نستخدم المقارنة بشكل دائم في حياتنا اليومية. و المقارنة قديمة قدم الظاهرةالسياسية[3] , فهي تقوم مقام التجربة في العلوم الطبيعية وتعرف على أنها دراسة الظواهر المتشابهة آو المختلفة في مجتمعات متباينة.

فنحن في علم السياسة ندرس التوافق بمعنىالتماثل , فنحن لا نقول (أ) هو سبب (ب) وإنما نقول (ا) يوافق (ب) كان يتوصل باحث مثلا إلي توافق التحديث الداخلي و التوسع الخارجي , فنقول انه يوافق وليس هو السبب الأصيل .

و المنهج المقارن هو عبارة عن خطوات يقوم الباحث بإتباعها عن طريق مقارنته للظواهر التي هي في الأصل محل للبحث و الدراسة , بهدف معرفة أوجه التشابه و الاختلاف في الظواهر من اجل الوصول إلى التعميم , فالمقارنة تكون بين الظواهر التي يجمعها قدر من الاختلاف وقدر من التشابه [4], فلا مقارنة بين الظواهرالأكثر اختلافا أوالأكثر تشابها وحسب " جوزيف لابالومبارا " , فان عملية المقارنة هي في حقيقة الأمر البحث في أوجه التشابه والاختلاف التي هي موجودة في الظاهرة المدروسة لهدف تفسيرها والتنبؤ بها[5]فالمنهج المقارن هو جوهر علم السياسة وهو طريقة من بين الطرق المستخدمة في التحقق من

---

[1]محمد شلبي ," منهجية التحليل السياسي ", محاضرة غير منشورة ألقيت على طلبت الماجستير , الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام , بتاريخ 2008/12/14

[2]محمد شلبي , المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم , المناهج , الاقترابات , و الادوات (الجزائر : د.د.ن , 1997) , ص ص . 108-115 .

[3]محمد نصر عارف , ابستمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي – النظرية – المنهج (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع , 2008) , ص.94 .

[4]محمد شلبي, مرجع سابق , ص ص . 70-71

[5]بومدين طاشمة , الأساس في منهجية التحليل النظم السياسية : دراسة في المفاهيم , الادوات , المناهج , و الاقترابات , ط . 1 (الجزائر كنوز للنشر و التوزيع , 2011) ص. 91.

صحة الفرديات وفحصها[1]. فهو يعوض لنا التجربة في العلوم الطبيعية , فهو مخبر في العلوم السياسية إلي جانب التاريخ , وهذا نظرا لصعوبة التجريب على الظواهر السياسية , وصعوبة عزل الظاهرة عن بيئتها ومحيطها كما أنهاظواهر معقدة تتداخل في مسبباتها العديد من العوامل السياسية , الاقتصادية , النفسية..... , مما يجعل صعوبة ضبطها بالإضافة إلى كونها ظواهر ديناميكية وهذا عائق يقف أمام الملاحظة وبناء الفروض العلمية , فالظواهر السياسية غير متكرر أيأنها لا تدع مجالا للباحث بملاحظتها و الخروج بتعميمات وكذا التنبؤ.[2]

وهذا المنهج كما قلنا عتيق عتاقة الفكر السياسي , فقد وجد عند اليونان فارسطو استخدم هذا المنهج بوضوح ونلاحظ ذلك في مؤلفه " السياسة " , كما نجده في العصور الوسطى عند ابن خلدون والفرابي وغيرهم, كما استخدمه ماكس فيبر في علم الاجتماع , وهذا ما يجعل الباحثين متيقنين من أن المنهج المقارن هو روح الدراسات السياسية وعلم السياسة[3] .

المحور الثاني :أهداف المقارنة , مجالاتها و شروطها .

يتمثل الهدف من المقارنة والمنهج المقارن في علم السياسة و العلاقات الدولية في إبرازأوجه التشابه و الاختلاف الموجودة في الظواهر محل دراسة , بمعنى إجراء عملية المقارنة على الظواهر التي يجمعها قدر من التشابه وقدر من الاختلاف , هذا كله بهدف التفسير أي تفسير متغير التابع بالبحث عن المتغير و المستقل المسئول عن التغير الحاصل في التابع , وذلك بهدف الوصول الى تعميمات تطبق على ظواهر أخرى مشابهة , فهدف المنهج المقارن هو التعميم أي الوصول إليأحكام عامة يمكن أن تطبق على ظواهرأخرى مشابهة , ومثال ذلك باحث يدرس ظاهرة العنوان الخارجي بالنسبة لمجموعة دول تعدادها مئة دولة , فان الباحث يسحب عينة قدرها ثلاثون وحدة ويقوم بدراستها و النتيجة تعمم على باقي الدول [4].

"**العقل لا يعرف كيف يعمل إلا من خلال القيام بمقارنات**"، هذا الاقتباس المذكور آنفا من الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي '**أليكسي دي توكفيل**' (**Alexis de Tocqueville**)، حيث يبين أن المقارنة هي عملية جوهرية للفكر الإنساني كله، هذا غلى جانب كونها أساس المنهج العلمي.

من ذلك، يعرف "جون ستيوارت ميل" (**John Stewart Mil**)المقارنة هي: "دراسة ظواهر متشابهة ومتناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"[5].

---

[1]محمد شلبي , مرجع سابق , بتاريخ 2008/12/14
[2]المكان نفسه
[3]عبد الناصر الجندلي, تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية , (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية , 2007)ط . 2 , ص ص 170-173.
[4]محمد شلبي , مرجع سابق , بتاريخ 2008/12/08
[5]محمد شلبي , مرجع سابق , ص . 70

فالمقارنة في أوسع معانيها تعني؛ ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، ومن ثم فإن المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا مقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف ولا الظواهر تامة التشابه.[1]

ويعرف "ج. لابالومارا" (J.Lapalompara) المقارنة على أنها عملية تعكس أساس البحث في أوجه التشابه والاختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة تمهيدا لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها.[2]

حيث اختلفت الآراء حول معنى الدراسة المقارنة، وفي ضوء دلالاتها المستخدمة، حدد "ماكاون" (Machaon)خمسة تعاريف متباينة:[3]

التعريف الأول:يؤكد على أن الطريقة المقارنة هي إحدى أشكال القياس.

التعريف الثاني: فيرى أنها أداة لتوضيح أحد المفاهيم وخلفيته الواقعية.

التعريف الثالث: فينظر للدراسة المقارنة بشكل مرادف لمنطق التحليل العلمي.

التعريف الرابع: حيث يؤكد أنصار هذا التعريف على أنها نمط معين من أنماط البحث.

التعريف الخامس والأخير: تفهم الدراسة المقارنة على أنها إحدى الحلول التي تتصدى لمعالجة مشكلة التداخل والتفاعل الثقافي بين الدول وتحليلها.

تجب الإشارة إلى ضرورة التفريق بين السياسة المقارنة والمنهج المقارن، أما الأولى فتعني دراسة السياسة دراسة السياسة على مستوى كلي بالرجوع إلى الوحدات المشار إليها بالعبارات من مثل: "النسق السياسي"، "الدولة" و "الدولة- الأمة". أما المنهج المقارن فهو المنهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية مثل: الأحزاب السياسية والمجتمعات ، فالمقصود بالمنهج هنا هو جملة المبادئ والقواعد والإرشادات التي يجب على الباحث إتباعها من ألف بحثه إلى يائه بغية الكشف عن العلاقات العامة والجوهرية، والضرورية التي تخضع لها الظواهر موضوع الدراسة[4].

وتتضمن خطوات المنهج المقارن، ما يلي:

أ. تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة: ينبغي للباحث أن يصوغ مشكلته صياغة واضحة ودقيقة، إذا أريد لمجهوداته أن تكلل بالنجاح، ذلك أن صياغة المشكلة من أخطر الخطوات وأصعبها؛

---

[1] المكان نفسه

[2] تامر كامل محمد الخزرج , النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة إستراتيجية إدارة السلطة (الأردن : عمان : دار المجدلاوي للنشر و التوزيع , 2004) , ص . 73

[3] المكان نفسه

[4] بلقاسم سلاطنية , حسان الجيلاني , منهجية العلوم الاجتماعية (الجزائر : عين ميلة – دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع , 2004) , ص .

إلى جانب إمكانية التحيز التي قد تطبع سلوك الباحث وهو يصوغ المشكلة وخاصة الدراسات المقارنة بين الدول، دون نسيان كل من القيم، الثقافات والسياقات التاريخية، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بوحدات التحليل في البلدان الخاضعة للمقارنة، هي أيضا تصعب مهمة المقارنة (1).

ب. **اختيار وحدات المقارنة ومدى قابليتها للمقارنة:** إذا ما تم الاتفاق على المشكلة البحثية وعنوان البحث، والدول التي سوف يتم فيها، فستثور إشكالية اختيار الوحدات الداخلية التي سوف تجري بينها المقارنة، حيث إن النمط الغالب للأبحاث المقارنة ليس مقارنة دول بكاملها، ولكن اختيار وحدات لإجراء المقارنة داخل الدول، ومن ثم يثور التساؤل: على أي أساس يتم تحديد هذه الوحدات ؟ وما هي مدى قابليتها للمقارنة بصورة تمكن من أن تكون كل وحدة عاكسة للمجتمع أو الدولة التي تمثلها ؟ وكيف يمكن التناسب والمواءمة بين الوحدات ؟ هناك من يرى أن أخطر ما يواجه البحث المقارن عبر الدولي هو مدى قابلية الوحدات محل الدراسة للمقارنة، لأن هناك فوارق ضخمة حتى في الوحدات البسيطة، فلو تم الأخذ بالقرية أو المدينة أو الحي كوحدة للمقارنة، فسيتم إيجاد أن هنالك اختلافات كبيرة بين أي من هذه الوحدات في الدول المختلفة، سواء في: الحجم، عدد السكان، طريقة التنظيم، أو مدى ما تمثله بالنسبة للمجتمع، أو الوضع الرسمي لها ...الخ (2).

ج. **صياغة الفروض وتحديد المتغيرات:** يعتبر الفرض العلمي أكثر صور التعبير عن المشكلة دقة ووضوحا وهو يعتمد أساسا على الحدس والتخمين، ويتطلب برهنة لتأكيده أو نفيه من خلال مجريات البحث؛ فبعد تحديد مشكلة البحث أو الظاهرة المراد دراستها والاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة فإن الباحث يقوم بإيجاد فرضيات معينة تكون بمثابة حلول مؤقتة أو أولية يجري اختبارها بأسلوب أو أساليب مختلفة للتأكد من صحتها أو نفي ذلك [3].

مثلما سبق التأكيد على أن الباحث بعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل، يقوم بصياغة الفروض والتي هي عبارة عن جمل توكيدية تقريرية تتضمن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر ولكن التحكم في المتغيرات ليس بالأمر الهين في دراسة الظواهر السياسية التي يصعب ضبطها والتحكم فيها والإلمام بكل متغيراتها. ثم إن تحديد المتغير وتعريفه قد يأخذ دلالات متعددة، مثلا: مفهوم المساواة قد تتعدد مفهوم الباحثين له، بسبب ظلال الأيديولوجية السائدة وتوجهاتها، فهل هي مساواة اقتصادية أم سياسية ؟ إلى جانب أن قياس بعض المتغيرات قد لا يتحقق فالكثير من المتغيرات يصعب تكميمها، ومن ثم يصعب قياسها، إضافة غلى ذلك تأثر الفروض العلمية بالأطر النظرية المتبناة من طرف الباحثين وإدراكا تهم للظواهر، مما يجعل من صياغة الفروض متأثرة بإدراك الأفراد الذين هم بدورهم متأثرون بطبيعة النظم السائدة في بلدانهم [4].

([1]) محمد شلبي، المرجع السابق الذكر، ص- ص. 76- 77.
([2]) محمد نصر عارف، , مرجع سابق, ص . 133

[3] بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، المرجع السابق الذكر. ص.128.
([4])محمد شلبي، المرجع السابق الذكر، ص.77.

د. **تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية:** إن الإشكالية الجوهرية لمن يقوم بالبحث المقارن عبر الدولي أنه يعيش ويتعامل ويحلل ويفسر ثقافة ومجتمعا غير ثقافته ومجتمعه، ومن ثم قد لا يستطيع دائما إدراك أن دلالة المفاهيم واللغة والبيئة والحقائق المادية ذات طبيعة مغايرة عن ثقافته ولغته وبيئته، فإما أن ينظر إليها على أنها هي ذاتها الخاصة بمجتمعه، أو أن ينظر إليها على أنها أدنى مستوى [1]؛ يقصد بالمفهوم على أنه هو التعبير عن مفهوم معين بطريقة تبين كيفية قياسه، والتعريفات الإجرائية يستعان بها لتوضيح معنى هذا المفهوم كلما أمكن ذلك، والتعريف الإجرائي هو الذي يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه [*] أو تسجيله.

هـ. **جمع البيانات:** تعد خطوة جمع البيانات خطوة هامة بالنسبة للبحث العلمي، فهي تعنى بجمع البيانات والمعلومات عن الموضوع أو المشكلة التي وقع اختيار الباحث عليها ويتم ذلك من خلال الاطلاع على المراجع العلمية ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث وكذلك المسح المكتبي الشامل للدراسات والبحوث التي سبق وأن أجريت والمتعلقة ببعض جوانب المشكلة [2].

من ذلك تعد المقارنة ضرورية للمقارنة ولاختبار الفروض التي تُمَتْ صياغتها، فهي الوسيلة التي يستوضح بها خصائص الوحدة التي يسعى الباحث إلى مقارنتها، ويمكن أن تأخذ وسيلة جمع البيانات والمعلومات صيغة الملاحظة أو أسلوب الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة بالمشاركة، فمعرفة الأشياء تقتضي الأدلة والبيانات لتوضيحها، ومهما كانت الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات، فإنه ينبغي للباحث أن يكون ملما بالمجتمع الذي يجمع البيانات الخاصة بالمقارنة عنه [3].

و. **الشرح والتفسير:** يتساءل العديد من الباحثين حول مدى نجاح البحث المقارن عبر الدولي في تحقيق أهدافه ؟ وتأتي الإجابة مؤكدة أن ما تم تحقيقه من تراكم معرفي ليس كثيرا في عديد من الحقول، فهناك كم ضخم من المعلومات قد تم جمعه وتحليله، ولكن تظل معضلة الشرح والتفسير قائمة أمام الباحثين، خصوصا عندما يبحثون عن دلالة وأسباب الاختلافات القائمة بين الظواهر الواحدة في المجتمعات المختلفة، وذلك لنقص المعرفة بهذه المجتمعات ككل [4].

حيث يقصد بالتفسير تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته المقارنة للظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة، وهو يستهدف الكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها، وسبب لجوء الباحث إلى عملية التفسير هو نقص المعلومات الكافية عن المجتمعات كلها؛ إلا أن عملية التفسير في الظواهر الاجتماعية والسياسية تجابهها صعوبات شتى، فتشابه الظواهر لا يعني تشابه حقائقها، خاصة وان الظاهرة

([1]) محمد نصر عارف،المرجع السابق الذكر، ص.135.

([*]) مثلا إذا قلنا: ما هو الذكاء ؟ كان تحديد ذلك على أنه هو الذي يقيسه "اختبار الذكاء". للمزيد عن التعريفات الإجرائية وأنواعها وماهيتها، راجع في ذلك: بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، منهجية العلوم الاجتماعية. (الجزائر: عين مليلة- دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).

([2]) فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي. (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية)، ط.1، 2002، ص.34.

([3])محمد شلبي، المرجع السابق ، ص- ص. 80-81.

([4]) محمد نصر عارف، المرجع السابق الذكر، ص.141.

السياسية تختلف سياقاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، زيادة على ذلك، تأثر الباحث في عملية تفسيره للظواهر التي تنتمي إلى سياقات أخرى، بمجموعة قيم وملابسات محيطه الأصلي [1].

فالمنهج المقارن يستهدف من بين ما يستهدف الوصول إلى تعميمات نظرية صالحة للتطبيق على نطاق واسع، ومن ثم فلابد من أن تكون الحالات موضع المقارنة متصفة بالصلاحية والفاعلية والدقة ولا تكون متباعدة في الزمان أو المكان أو السياق حتى لا تترك فرصة للتشويه وعدم الضبط.

إن الظواهر القابلة للمقارنة هي تلك التي تتضمن قدرا من التشابه وقدرا من الاختلاف، فلا مقارنة بين الظواهر المتشابهة بالتمام ولا الظواهر المختلفة بالتمام؛ والمقارنة قد تنصب على دراسة ظاهرة واحدة في مرحلتين أو أكثر لمعرفة أثر العوامل في تشكل الظواهر، كما يمكن أن تنصب المقارنة على مجموعة ظواهر متشابهة، ولكنها تختلف من حيث وجودها (مقارنة ظاهرتين متشابهتين في بلدين مختلفين مثلا). لقد وقع الخلاف بين المفكرين بشأن القابلية للمقارنة، فهناك من رأى المقارنة يجب أن تنصب على وحدات من نفس النوع، وهناك من وضع معايير للمقارنة بناء على رؤية محددة، وهناك من اشترط أن تكون المقارنة مفيدة، وهناك من اعتبر المقارنة مقبولة، إذا كانت تحقق أهداف المقارنة ومقاصدها والمعايير التي تحكمها (2).

وعلى الباحث أن يستخدم المنهج المقارن، أن يدقق في استخدام المفاهيم، أن يكون ملما بالسياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية للظواهر محل المقارنة، وان يجمع البيانات الكافية عنها. ولابد من صياغة فروضه صياغة علمية صارمة تتميز بالوضوح والقابلية للاختبار، وأن يحذر من المقارنة السطحية التي قد تنصب على الظواهر الشكلية وتغض الطرف عن الحقائق (3).

تتحدد مستويات المقارنة طبقا لمستويات التكوينات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الإنساني وأنواعها ومدى تمايزها واختلافها إلى الدرجة التي توجد هوية ذاتية لكل منها. فمستويات المقارنة توجد عدة مستويات لإجراء البحث السياسي المقارن، وهي (4):

المقارنة عبر الأنواع الحية: cross – speciescompararison:

ويتجه هذا المستوى إلى إجراء مقارنات بين الأنواع الحية والمجتمع الإنساني، للبحث عن أنماط السلوك المتشابه بين هذه الأنواع، خصوصا المنتظم منها مثل: النمل، النحل والقرود وبين المجتمع الإنساني.

المقارنة عبر الثقافية: cross- cultural comparison :

([1]) محمد شلبي، المرجع السابق الذكر، ص. 81.
([2]) المرجع نفسه، ص- ص.83-84.
([3]) المكان نفسه.
([4]) محمد نصر عارف، المرجع السابق الذكر، ص- ص. 121-124.

تتخذ من الثقافة—وليس الدولة أو المجتمع– الإطار التحليلي للمقارنة، وينتشر هذا النوع من المقارنة في دراسات علم النفس والأنثروبولوجيا وفروعهما في علم السياسة.

المقارنة عبر المجتمعية: cross – societalcomparison :

وتتخذ من المجتمعات وحدات للمقارنة، سواء أمثلت هذه المجتمعات كيانات سياسية مستقلة في صورة دول، أو كانت أجزاء من دول، مثل السود في الولايات المتحدة، والمنبوذين في الهند.

المقارنة عبر القومية أو الوطنية: cross – national comparaison :

وقد تتطابق مع المقارنة عبر الثقافية أو عبر المجتمعية إذا كانت القومية أو الوطنية تمثل مجتمعا واحدا وثقافة واحدة، ولكنها تختلف في الدول المركبة والمجتمعات التعددية.

المقارنة عبر الدولية: cross – statalcomparison :

وتتخذ من الدولة إطارا للمقارنة.

المقارنة عبر التاريخية:

وهي تتقاطع مع المستويات السابقة، حيث يمكن إجراء مقارنة بين ظواهر داخل نفس الثقافة أو الوطن، أو بين ثقافتين أو دولتين، وأيضا في فترات تاريخية مختلفة.

وتتمثل أهداف المقارنة فيما يلي[1] :

1. تزود المقارنة الباحث بالمعلومات عن الآخر، وهي بهذا تعينه على تقويم ثقافته الخاصة.
2. تعد رحلة ثقافية وفكرية تزود صاحبها بالمعارف والمعلومات عن الأمم والشعوب الأخرى.
3. تمد المقارنة الباحث أو صاحبها بالتجارب التي تجنبه الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقع فيها بلدان أخرى؛ وبالمقابل تفيد في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى.
4. المقارنة تقوم الإدراك وتراكم المعارف وتفيد في الشرح والتفسير وتعطي الظواهر دلالات يجعلها قابلة للفهم.

[1] محمد شلبي، المرجع السابق الذكر، ص. ص . 82-83

5. تستهدف المقارنة البحث عن القواعد والانتظامات بمعنى السعي للكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المتشابهة.

المحور الثالث : علم السياسة و الدراسات المقارنة .

يدل تاريخ الفكر السياسي على أن منهاج المقارن في الدراسات السياسية قديم قدم الفكر السياسي؛ فكان "أرسطو" (Aristote) من أوائل المفكرين الذين أخذوا بهذا المنهاج عندما تعرض لدراسة الدساتير والنظم السياسية في اليونان القديمة. ثم تطور هذا المنهاج عبر القرون مع تطور الفكر السياسي، ومن ثم فإن المنهاج المقارن يعد أحد السبل في دراسة العلوم السياسية؛ وعلى أساس هذا المنهاج يتم فحص نماذج وأنماط —سواء تاريخية أو معاصرة– من المجتمعات السياسية ومقارنتها ببعضها البعض بواسطة قيام الدارس بعمليات التحليل اللازمة لاكتشاف المبادئ العامة الأساسية (1).

ولقد اتخذت العديد من الدراسات في العلوم الاجتماعية والسياسية هذا المنهج أساسا لها ..وفيما يتعلق بعلم السياسة انتشر المنهج المقارن بين الدراسات السياسية الداخلية، وفي البداية انصب اهتمام العديد من هذه الدراسات على مقارنة المؤسسات السياسية الرسمية أو غير الرسمية لبعض الدول، ومنذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي اعتمد الدارسون انطلاقا من هذا المنهج الرأي الذي يؤكد على أن لكل نظام سياسي بدائيا كان أم معاصرا عدد من الوظائف التي يسعى إلى إنجازها عبر مجموعة مختلفة من الهياكل ...(2)

وفي ضوء ذلك ذهبت الدراسات الحديثة إلى مقارنة النظم السياسية فيما بينها استنادا إلى درجة التمايز بين الهياكل التي تنجز الوظائف المحددة لها وعلى نوعية الثقافة السياسية التي تحدد صيغة الهياكل (3).

حيث وتبعا لما سبق، فإن المقارنة واكبت التطور البشري، وإن اختلفت مستوياتها، فقد قارن "أرسطو" (Aristote) بين دساتير الدول (المدن اليونانية المختلفة)؛ وكذلك فعل "نيقولا ماكيافللي" (Nikola Maquaivelle)في مقارنته لعناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، كما استخدم "توماس هوبز" (Tomas Hobbes)و"مونتيسكيو" (Montesquieu) المقارنة، كما اعتمد "كارل ماركس" المقارنة التي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا. وقد أجاد "أليكسي دي توكفيل"(Alexis de Tocqueville) و"جيمس برايس" (James prise) في دراستهما للولايات المتحدة الأمريكية، لأنهما أغنيا فهمهما لأمريكا باعتمادهما البيانات المقارنة المشتقة من خلفياتهما الأوروبية (4)؛ وقارن "روبرت دال" (Robert Dahl)، وهو عالم

([1]) إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة: دراسة في العلاقة بين علم السياسية والسياسة الاجتماعية.(الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004)، ص.109.

([2]) ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق الذكر، ص.72.

([3]) المرجع نفسه، ص.73.

([4]) محمد شلبي، المرجع السابق الذكر، ص- ص. 73- 74.

سياسي حديث، في دراساته عن الديمقراطية بين الخصائص الاقتصادية والثقافية، والتجارب التاريخية للعديد من الأمم المعاصرة في مسار لاكتشاف تركيبات الظروف والصفات المميزة التي ترتبط بذلك الشكل من أشكال الحكومة (1).

كذلك استخدم القرآن الكريم المقارنة للاتعاظ والاعتبار، وقدم صورا للمقارنة داخل الظاهرة الواحدة وما لحقها من تطور بفعل العوامل المختلفة، أو لمقارنة ظاهرتين أو أكثر تشترك في سلوك معين (2).

إن الدراسة المقارنة في العلوم السياسية قديمة قدم العهود التاريخية للبشرية، بينما الدراسة الأكاديمية لها حديثة العهد حداثة الدراسة الأكاديمية لعلم السياسة، والتي برزت مع مطالع القرن العشرين، وتطورت بشكل ملحوظ في عشرينيات القرن الماضي، غير ان تلك الدراسات ظلت مقتصرة على أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إلى حد ما (*)؛ كما ازداد الاهتمام بالدراسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث الآثار التي تركتها الحرب، وبروز الدول حديثة الاستقلال، والحرب الباردة، حيث لم تعد الدراسات المقارنة تنصب على الدول الغربية ولكنها أصبحت تشمل كل الدول (3).

أما في السياسة الخارجية فقد استمر المنهج المقارنة مع الجيل الثاني للسياسة الخارجية[4] بحيث يعتمد هذا الأخير على إطار تحليلي به العديد من المستويات و المتغيرات و المنهج المقارن مع الجيل الثاني ما زال إلي يومنا هذا مازال مستمرا في دراسة السياسة الخارجية [5], وذلك مع تراجع الجيل الأول في السياسة الخارجية , ولقد استفاد الجيل الثاني من نظريات السياسة المقارنة وكذا نظريات العلاقات الدولية مثل نظرية المباريات , ولقد تم استخدام هذا المنهج في السياسة الخارجية بهدف معرفة التجارب الأخرى للظواهر المختلفة والاستفادة منها , ومن اجل ايضا نبذ فكرة الاختزالية[6] .وتعني المقارنة في في السياسة الخارجية الانطلاق من سمة مشتركة موجودة في الظاهرة محل البحث من خلال البحث عن المتغيرات المسؤولية عنها, وفي هذا الصدد اجلايت الكثير من المقارنات التي تهتم اما بالثقافة او البيروقراطية و إما تصورات القيادة او حجم الدولة ونظامها السياسي بحيث كانت عبارة عن المتغيرات المستقلة التي تاثر في السياسة الخارجية . و هناك من ركز على العامل الخارجي باعتباره المتغير المستقل مثل طبيعة المجتمع , والثقافة السائدة وفريق منهم ركز على وحدات صناعة السياسة الخارجية .....[7]

المحور الرابع : تقييم المنهج المقارن في علم السياسة .

([1]) جبرائيل الموندوبنجهامباولاإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظر عالمية. تر. هشام عبد الله وسمير نصار،(الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط.5،)1998، ص.15.

([2])محمد شلبي، المرجع السابق الذكر، ص. 74.

(*) ما ميز الدراسة المقارنة هو هيمنة المدخل القانوني الذي يركز على الأطر الشكلية والمؤسسات الرسمية، والاهتمام بالدستور، وطرق انتقال السلطة، وكان موضوع السياسة المقارنة يتمحور حول الحكومة...الخ، للمزيد راجع في ذلك:محمد نصر عارف،إبستمولوجيةالسياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2002.)

([3]) المكان نفسه.

[4]الجيل الأول جاء في فترة الخمسينيات حاول إضفاء العلمية على السياسة الخارجية

[5]الجيل الثاني في الثمانينات استخدم تقنيات بحث كيفية وكمية

[6]محمد شلبي , "السياسة الخارجية " , محاضرة غير منشورة ملقاة على طلبة الماجستار , الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام , بتاريخ 2009/05/02.

[7]المكان نفسه

رغم كل الايجابيات للمنهج المقارن في علم السياسة باعتباره تعويض عن التجربة في العلوم الطبيعة الاخري , ورغم النتائج المحققة في هذا العلم عن طريق هذا المنهج إلا انه فيه يوجد به من المشاكل يمكن أن نسردها كالأتي :

- مرور الدراسات المقارنة بثورة جذرية نتج عنها تطورات على جبهتين، أما الأولى فالزيادة الهائلة في المواضيع التي تغطيها هذه الدراسات، والثانية هي التغير الشامل في اتجاه هذه الدراسات.
- مشكلات تتعلق بتنميط وتصنيف النظم السياسية.
- التحيز والانغلاق في إطار ثقافي معين، دونما إدراك لطبيعة التنوع والتعدد والاختلاف التي تتصف به الظاهرة الإنسانية.
- مشكلة تحديد وحدات المقارنة وعناصرها، فهل هي النظام السياسي بأكمله، أو احد عناصره أو ظواهره ؟
- وأخيرا، مشكلة اختيار المناهج في الموضوع محل الدراسة. [1]

استنتاجات :

من خلال كل ما تقدم فان الدراسة المقارنة والمنهج المقارن يعتبر لب وجوهر علم السياسة و الدراسات السياسية بدون منازع , فهو قد قدم الكثير للعلوم الاجتماعية وكان بمثابة تعويض للتجريب الحاصل في العلوم الطبيعية ورغم بعض السلبيات المذكورة سابقا لهذا المنهج فان النتائج التي حققها ولا زال يحققها الي يومنا هذا تجعل منه منهجا من المناهج الممتازة في علم السياسة خاصة العلوم الاجتماعية عامة .

[1] بومدين طاشمة , مرجع سابق , ص . 94.

الإسم: عبداللطـــيف.

اللقب: بوروبـــــــي.

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر

الوظيفة: أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية –جامعة قسنطينة 3

نمو المعرفة في علم السياسة :تحليل ماكرو سياسي

Knowledge Growth in political science

Macropolitical -analysis

الملخص:تقومإبستمولوجياعلم السياسة على البحث في نظرية المعرفة السياسية العلمية،وكيفية نموها في تحليل الظواهر والاحداث السياسية،فهيمحددة بجوانب كيفية مرتبطة بالمعتقدات،والميولات ،والأيدولوجيات ، واخرى مادية بتدخل المصالح وتوفر الإمكانات للبحث العلمي الذي من مقوماتهاالأساسية الدقة والتجريب. فالبحث عن تعريف تام ودقيق للمفاهيم ،والظواهر السياسية المدروسة المرتبطة بظاهرة الدولة، وأشكال الحكم ،وصناعة القرار ، يتأثر بظهورمتغيرات وعوامل جديدة وفي نمو المعرفة العلمية السياسية، والتي تعرف **توفر في المفاهيم وغموض وإبهام أحيانا في الاستخدام ،وإمكانية التجريب المادي الذي يمكننا من الوصول إلى التعميم.**

ثمة حاجة إلى التطرق **للمقاربات النظرية** والمداخل الفكرية السياسية سواءتحديد التقاطع أو الترابط، ،و مختلف **الأساليب المنهجية** التي تمكننا من تحديد العوامل والمتغيرات الجديدة التي تحددها، حيث قد يكونلتوفر مجموعة من الأساليب المنهجية الجديدة تعطينا قدر أكبر لفهم أدق للمفاهيم والتصورات المحددة للمعرفة العلمية السياسية كان من الصعب ربطها ببعضها البعض في السابق ،

فالبحث يجب أن ينصب على إيجاد **نسق معرفي جديد** من خلال تجاوز التفاسير السابقة ،والبحث عن نمو المعرفة السياسية بعيدا عن المنظور الفكري المهمين الحالي من خلال **تعددية في بناء النسق المعرفي لعلم السياسة يعبر عن القيم الإجتماعية والحضارية المختلفة للجماعات البشرية.**

الكلمات المفتاحية: نمو المعرفة العلمية السياسية ،نسق معرفي جديد، نحو بناء تطوري مركب.

مقدمـــــــــــــــــة

نتناول في هذه الورقة بالبحث في ماهية نمو المعرفة العلمية الإنسانية من خلال تحليل وتفسير الفلسفة التنظيمية لحقل من الحقول المعرفية والمتمثل في علم السياسة والتي تكمن أهميته كتخصص من اختصاصات العلوم الإجتماعية ،و في تقديمه تحليلات مختلفة للمعطيات السياسية المرتبطة بالظواهر السياسية،أو الأحداث السياسية على حد سواء بأساليب منهجية ونظرية علمية تفيدنا في التعميم.

إن اهتمام علم السياسة بالدولة ووظائفها،والحكم وأشكاله ،والنظريات السياسية،ورجل السياسة يساعدنا على تحديد الوضع الأمثل والمقبول في التحليل،وإمكانية الوصول إلى التجريد الذي قد يساهم في اكتشاف قوانين وبناء نظريات ،ومن ثم الوصول إلى شرط من شروط المنهج العلمي والمتمثل في الدقة والتجريب.

إن مجال دراسة علم السياسة ومختلف المناهج وأساليب التحليل التي تحدده قائم على**المنطلقات االانطولوجية** والمحددة بالتأصيل المفاهيمي،و نمو وتطور المعرفة السياسية(**إبستومولوجيا المعرفة السياسية)**،وتطور المناهج والأدوات العلمية.**(المزاوجة بين الإبستومولوجيا والمنهجية تحدد لنا الكيفية التي تطور من خلالها علم السياسة) .**

تظهر أهمية ماهية النظرية السياسية السائدة في علم السياسة المعاصر ،والتي تقوم على المزاوجة بين العوامل الذاتية،والتي تظهر في الجانب المعرفي ومختلف **المنطلقات االانطولوجية**(التأصيل المفاهيمي)**والإبستمولوجية** (مرتبطة بنمو المعرفة)، من ميولات، ورغبات ،ومصالح وإيديولوجيات، مع إبراز طبيعة الربط بالظواهر الجديدة المحددة للمرجعية الفكرية والمعرفية التي قامت عليها فلسفة التفكير السابقة.وأخرى موضوعية تظهر في الموقع الجغرافي للدولة، والمناخ ، وأهمية التحليل العرقي والطائفي في رسم وصناعة السياسة العامة ، من منطلق تحليل **سوسيولوجي شامل** .فثمة حاجة إلى تحليل**ماكرو سوسيولوجي** كمرجعية للبحث عن إستقلالية تقوم على **تحليل ماكرو سياسي**يشمل الربط بين الشق التقليدي والحديث في تحليل الأسس التي قامت عليها النظرية السياسة الحالية.

الإشكـــــــــــالية:

يعتبر أسلوب دراسة علم السياسة في تطور مستمر على مستوى الفكر،والمواضيع ،والمناهج أثر من جهة في صعوبة التحكم في الأدوات التحليلية المنهجية ومستوى التنظير لغياب تحليل دقيق وتام في

تفسير الظواهر السياسية،ومن جهة أخرى لوجود و بروز المصالح،والإيديولوجيات،والاهتمامات الخاصة للأفراد أو الدول على حد سواء في مراحل البحث والدراسة.

نعاني إذن من **صعوبة التحكم** في نمو المعرفة العلمية السياسية المحددة لعلم السياسة ،**ومن تعدد المناهج** وأساليب التحليل التي تحدد مجال الدراسة،**وثمة حاجة إلى إيجاد حلول للمشاكل السياسية** المطروحة التي يعيشها الفرد أو الدولة على حد سواء ،والتي تعتبر المرجعية الفكرية والمعرفية لتطور علم السياسة.(**ثنائية ترابطية تلازمية :صعوبة /حاجة).**

تحدد الإشكالية بحاجة إلى إيجاد حلول للمشاكل المطروحة التي يعاني منها الإنسان في تعامله مع الظاهرة السياسية والذي تحتويه أحيانا باعتباره أنه الذات العارفة وموضوع المعرفة ،وصعوبة التحكم في الأساليب المنهجية والنظرية المحددة لعلم السياسة لتطورها المستمر،وارتباطها بالظاهرة الاجتماعية ذات الطبيعة الزئبقية(نسبية).حيث يمكن صياغتها من خلال الآتي:

-لماذا نعاني من غياب نظرية عامة ؟كيف نزاوج بين تطور المعرفة ومختلف المناهج العلمية في علم السياسة؟كيف نوفق بين الحاجة والرغبة في إيجاد حلول للمشاكل المطروحة وغياب نظرية عامة في علم السياسة؟

الفرضيات:تظهر أهمية الفرضيات في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ،وكإجابة مؤقتة عن إشكالية الدراسة.نستعين بفرضيات من نوع **hypothesis1**وهي الفرضيات البديلة التي نسعى من خلالها إثبات العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في مختلف الأساليب المنهجية والنظرية ،والمتغير المستقل والمتمثل في علم السياسة.حيث تركيبتها تكون على النحو التالي:

- صعوبة إيجاد حلول للمشاكل السياسية يستلزم تصورات ومناهج جديدة.
- بروز مرحلة جديدة في تطور المجتمع يستلزم أفكار،ونظريات ومناهج جديدة.

تطور المعرفة(الأبستمولوجيا) في علم السياسة مرتبط بمستويين:الأول جانب نظري من مقاربات وصفية متعددة الاختصاصات**APPROCHESMULTY DISCIPLINARY**كمداخل نظرية للدراسة ذات طبيعة كلية وجزئية(التحليل الكلي والجزئي في علم السياسة)،والثاني مرتبط بمختلف المناهج الكيفية والكمية التي تعنى بتحليل الأحداث و الظواهر السياسية في علم السياسة (علم المناهج من مناهج ذات طبيعة كيفية وكمية).

نحتاج في دراستنا لتطور المعرفة في علم السياسة كاختصاص من اختصاصات العلوم الاجتماعية إلى التطرق بالتحليل لمفهوم **التحليل الكلي** والجزئي هذا من جهة ،و**علم المناهج** في الدراسات السياسية من

جهة أخرى.إن المزاوجة بين طبيعة التحليل النظري والمناهج في إطار تطبيقي تحدد لنا منهجية الدراسة ،والتي يمكن أن توضح لنا نمو المعرفة وتطورها في علم السياسة.

1-**المنطلقات الأنطولوجية الجديدة لعلم السياسة**: تقوم المعرفة العلمية الإنسانية على المزاوجة بين المقاربات الوصفية والأدوات التحليلية المنهجية ،فتطورها مرتبط بفهم واقعي ومنطقي لمختلف الظواهر التي تحدد مجالها الفكري والمعرفي بمختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة ،والدقيقة منها من جهة أخرى على حد سواء.

تزامن تاريخيا نمو المعرفة العلمية الإنسانية بالتطور الذي حصل في المجتمعات الغربية على عدة أصعدة خلال القرن السابع عشر ،مع ظهور حركات علمية مختلفة جاءت في تصورات ،وأفكار ،ونظريات الفكر الوضعي والقائم على التحليل التجريبي ساهمت في تطور المعرفة الإنسانية العلمية ،وسمحت إلى تفسير وفهم مختلف الظواهر الاجتماعية بطريقة عقلانية.

تعتبر الظاهرة الاجتماعية الأصل في ظهور مختلف الظواهر الإنسانية،فالظاهرة السياسية في الأصل ظاهرة اجتماعية كما هو الحال بالنسبة للظاهرة الدولية،حيث كان الاهتمام بتطور العلوم الاجتماعية والإنسانية في بداياتها ضمنيا تطور لمختلف المقاربات السياسية، حيث الاستعانة بأدوات التحليل منهجية جديدة عن تلك السائدة في العلوم الاجتماعية.

ساهم التطور التاريخي المرتبط بفترات تاريخية متتالية في تطور العلوم الاجتماعية بشكل جلي في القرن العشرين ببروز حقول معرفية عدة لم تكن من قبل موجودة، ومناهج بحث جديدة لها قدرة أكبر على فهم وتفسير الظواهر حيث جاء الربط بين المقاربات المختلفة الجديدة بمناهج و أدوات تحليل جديدة من حيث العلاقة السببية التفسيرية القائمة على الربط بين الفكر والمنهج.

عملت مجموعة من المتغيرات والعوامل الجديدة على التأثير في مفهوم الدولة كجوهر للتحليل في علم السياسة، من خلال الحاجة إلى مراجعته لتجديده.فالثورةالتكنولوجيا،والموقع الجغرافي، والمناخ ،وطبيعة مؤسسات الدولة المعنية برسم السياسة العامة والتي تعنى بالفلسفة السياسية من زاوية شمولية تظهر أهمية **المقاربة المركبة** الذات البعد الإجرائي السوسيولوجيالتي تحتوي كل هذه الجوانب التي هي الأقرب لفهم العلاقة بين علم السياسة و مجموع الظواهر الجديدة التي أصبحت مرتبطة به في التحليل والتفسير، والتي تحدد مجال الدراسة فيه.

ثمة حاجة إلى مقاربة شمولية تقوم على تحليل كلي ينطلق من الظاهرة الإجتماعية في إطارها وبعدها الكلي.(**تحليل ماكرو سوسيولوجي**) لفهم العلاقة بين علم السياسة والظواهر السياسية التي تحدد فلسفته التنظيمية والمعرفية.

تقوم منهجية الدراسة في علم السياسة على تصورات وتجارب ،وأفكار سياسيةتفهم في المرحلة الراهنة على مقاربة شاملةللتحليل حيث المزاوجة بين الشق ماديصلب والقائم **(Hard)** في تحليل الظواهر السياسية والمتمثل في نمط الحكم،وممارسة السلطة ،وكيفية القيادة من خلال الوسائل المادية لتحقيق ذلك و كيفية استعمالها ،وعلى بعد تنموي معنوي و القائم على إرساء إستراتيجية تنموية قائمة على الخيارات والإمكانات المتاحة لكل دولة أو ما يعرف بالشق اللين**(Soft)** من خلال بلورة لإستراتيجيات تنموية قائمة على الحرية ،والمشاركة السياسية ،والديمقراطية.

يقوم التحليل الماكروسوسيولوجي كتوجه نظري على تفسير وتحليل الظاهرة السياسية والأسباب التي أوجدتها بعدة عوامل ومتغيرات سواء كانت اجتماعية ، ،أو أمنية ،أو جغرافية (طبيعية كانت أو مناخية) ،والمسئوولةعنها،حيث التركيز على الأنساق الكلية (الشاملة)في تفسيرها وتحليلها ، من منطلق أهمية التطرق إلى التطور التاريخي لنشأة الظاهرة السياسية ،ونموها ،واستمرارها (أهمية البعد التاريخي في التحليل).

نعاني من تعدد المقاربات الوصفية في تحليل المقاربة المعرفية والمفاهيميةلظاهرة السياسية ،فوجود العديد منها صعب من استخدام المفاهيم في علم السياسة حيث غياب تعريف ودقيق لطبيعة الظاهرة السياسية لطبيعتها ،الزئبقية ،والعائمة ،والنسبية جعل استخدام مفهوم السياسة ،ورجل السياسة ،ورجل الدولة ، يختلف كل بتوجهاته،ومن ثم جعلنا أما غموض وإبهام في طبيعة الاستعمال والاستخدام المفاهيم المتبعة .

2- البعد الإجرائي الجديد :تعاني الدول من أخطار وتهديدات ،ومن ثم البحث عنآليات وقائية نظرية تمكنها من تفعيل المقاربة في الواقع بإيجاد حلول للمعيقات التي تعترضها،وهذابإرساء إطار قانوني (عبر اتفاقيات قانونية)،واقتصادي(مشاريع تنموية)،وسياسي(تنسيق مؤسساتي)،وأمني (تنسيق وشراكة أمنية)لهذه المقاربة دون اختزالها في تصور على أخر،ومن ثم إيجاد الحلول الكفيلة التي تمكنها من تجسيد هذه المقاربة فعليا في الواقع.

إن البناء العضوي للدراسة وفق تحليل ماكر سوسيولوجي يفهم في ظل ثلاثة مستويات هي عبارة عن مداخل تحليلية في الدراسة.

تعنى المقاربة المفاهيمية بالتأصيل المفاهيمي،أماالمقاربة الثانية تعنى بالتطور التاريخي وأسباب الظهور.أما المقاربة الأخيرة وهي المقاربة الغائية تعنى بالأهداف والغايات المرجوة من الدراسة، فيتفاعل المقاربات الثلاث فيما بينها تشكل لنا البناء العضوي للدراسة.

المقاربة المفاهيمية:يقصد بالمقاربة المفاهيمية مختلف العوامل والأسباب التي تحدد بنية المفهوم،والتي تتفاعل فيما بينها وفق قاعدة منطقية ترابطية. تقوم في العلوم الإجتماعية على عملية صياغة مفهوماتية للظاهرة محل البحث (1).

يعرف العلم :"نشاط موجه للكشف عن الحقيقة يقوم على المزاوجة بين الوصف لفهم الأحداث ،وجانب نظري متعلق بوضع القواعد وصياغة المناهج والتحليل"(2)..

تعريف الأبستمولوجيا:مصطلح مأخوذ من اللغة اللاتينية épistème والذي يعني المعرفة والعلم،وlogos الذي هو الخطاب أو الحوار.تعتبر الأبستمولوجيا أسلوب يمكننا من البحث عن الترابط المنطقي بين العوامل ،والمتغيرات المحددة لبنية الظواهر المدروسة.

المنهجية و الأبستمولوجيا:تقوم المنهجية من حيث التحليل على تجزئة الأهداف حيث تعنى بالجانب التطبيقي من الدراسة،فهي الطريقة التي تمكننا من الوصول إلى المعرفة ،فهي أكثر تطبيقا من الأبستمولوجيا والتي تعنى بتطور المعرفة والتركيز على الجانب المتعلق بفلسفة البحث أو الجانب النظري منه.

ترتبط الأبستمولوجيا بنمو وتطور المعرفة العلمية الإنسانية، فالغاية منها هي الربط بين العوامل ،والمتغيرات ،والظواهر المختلفة المحددة لمجال الدراسة والمتمثل في علم السياسة.

-التطور التاريخي للأبستمولوجيا في علم السياسة:تكونتالإبستومولوجيا في علم السياسة كنظرية للمعرفة على أساس بناء تركيبي،وتطوري محدد بعقلانية زمنية والتي تقوم وفق شروط وظروف أوجدت المفهوم و مختلف الأساليب التحليلية التي تحدده.

-تنقسم نظرية المعرفة المرتبطة بعلم السياسة بإشكالية التطور المعرفي عبر التراكم أو الانتقاء.والتي يمكن تحددها فيما يلي:

أ-المدرسة الوضعية في علم السياسة:يقصد بالفكر الوضعي مختلف الأفكار،والتصورات ،والقواعد،والقوانين،والنظريات من وضع الإنسان.تقوم هذه المدرسة التجريبية الوليدة القرن السادس

عشر على أفكار كل من البريطاني دفيد هيوم (1711-1776) كرائد من روادها،والفرنسيين أوغست كونت وغاستونباشلار (على سبيل المثال لا الحصر).حيث جاءت تصوراتهم على أن المعرفة تتطور بتراكم(الركام المعرفي)

- أن مصدر القانون ليس القانون الطبيعي أو الدين،وإنما التصورات المختلفة حول الأفعال المقبولة(3) حيث القوة الإرادية للإنسان تجعل له الإمكانية لعدم الخضوع لتركيبته الفيزيولوجية.
- تختزل الإنسان في القياس الكمي،من خلال إمكانية التجريب حيث التحليل التراكمي هو أساس تطور المعرفة(4)
- أن طبيعة المجتمعات تختلف ومن ثم الأسس التي تقوم عليها كذلك.
- ركزت الوضعية على المجتمع وإبعاد الإنسان والدين كمحور تحليل ،حيث اهتمت بالظواهر الطبيعية ،فتغير القاعدة المعرفية تتغير النتائج.
- إن تطور الفكر الوضعي جاء من خلال الربط بين المعرفة الإنسانية سواء النظرية أو التطبيقية.
- ذهب أوغست كونت(1798-1857)أن هناك أسلوبين من التفكير الأول مرتبط بالعقل والثاني مرتبط بالدين ،حيث يعتبرهما طريقين تؤدياإلى فوضى العقل. للتوفيق بين الأسلوبين في التفكير يجب الاعتماد على المنهج الوضعي والذي يقوم على مقومات وشروط من ذلك أهمية الملاحظة ،والدراسة تكون وفق دراسة الحقائق الجزئية ،وخضوع الظواهر إلى قوانين ،والمنهج المستعمل في التحليل هو نسبي.

  فالمنهج المقارن الاجتماعي عند كونت يقوم على المقارنة بين المجتمعات الإنسانية مع بعضها البعض،ومقارنة ظاهرتين في مجتمعين احدهما تتطور بسرعة وأخرى ببطء
- القاعدة المنطقية التي يقوم عليها الفكر الوضعي أن الظواهر خاضعة للقوانين،وان اكتشافها لا يكون إلا بالاعتماد على الدراسة الوضعية.

إن البحث الذي يقوم على التكامل والانسجام كما ذهبت لذلك الوضعية نعاني فيه من صعوبات كما ذهب إلى ذلك هربرت سبنسر (1820-1903)رائد المدرسة الاجتماعية البيولوجية ،فأساس التحليل الاجتماعي قائم على قاعدة منطقية هي التحول من التجانس إلى اللاتجانس من منطلق أن المركب الحيوي كلما زاد تعقيدا ازداد تخصصا وتفردا ،وكلما زادت الأعضاء تفردا وانتظاما ازدادت استقلالا.

أ- **المدرسة التاريخية في علم السياسة**:تعتبر المدرسة التاريخية حركة مضادة في تطور علم السياسة للمدرسة الوضعية وكطرح بديل(PARADIGM SHIFT)،تجلت في تأثير أفكار المدرسة التاريخية الألمانية.حيث جاءت تصوراتها في مجموعة افتراضات:

- أن الخبرة التي نميز من خلالها العالم وأنفسنا لا تدخل الوعي إلا بعد تمحيصها عبر افتراضات مسبقة ،وتصنيفات فكرية متغيرة تحكيمية،حيث لا توجد معرفة مطلقة.(5)
- إن المعلومات والبيانات لا تصل في صورتها الخالصة وإنما من خلال توحيدها باستعمال مبادئ وحيثيات تصنيفية موجودة مسبقا في العقل.(6)
- رفض تحليل ودراسة الإنسان بطريقة جامدة كما هو الحال بالنسبة للتحليل الوضعي.

الفلسفة السياسية لأيمانويلكانط(1724-1804) والتي تقوم على بعد أخلاقي للسياسة بأنها صالحة لكل إنسان في أي زمان ،والتي تحددها قاعدة الفصل بين الفعل والواجب الأخلاقي، فالمعرفة السياسية ارتبطت بالمعرفة الإنسانية (أصل الظاهرة السياسية أنها ظاهرة اجتماعية) من معرفة حسية ،إلى معرفة تأملية عقلية،إلى معرفة تزاوج بين الحس والعقل وهر مرحلة العلم في التحليل.اصطدمت المدرسة التاريخية بصعوبتين:

- في تحديد كيف ،ومتى ولماذا الإنسان اكتشف القوانين والنظريات.
- في وصف وتحديد الأخطاء والانحرافات والتأويلات التي لحقت بالعلم.

ج- **فلسفة العلم عند غاستونباشلار**:قدم لنا باشلار في كتابهLE NOUVEL ESPRIT SCIENTIFIQUEفي عام 1934 أربعة تصورات لتحليل الظواهر من أن النظريات المادية هي أدوات علمية،وأن كل دراسة إبستمولوجيا يجب أن تكون تاريخية ،وأن القطيعة المعرفية تبدأ بين المعنى العام والنظرية العلمية ،وبين النظريات العلمية المتعاقبة فيما بينها.

- إذن تتطور المعرفة العلمية الإنسانية بطريقتين الأولى بالتراكم،والثانية بالانتقاء .**إن الفصل بين هذين الأسلوبين من المعرفة هي القطيعة الأبستمولوجيا.**

3-المثالية والمادية في علم السياسة:تجلت المثالية في تحليل الظاهرة السياسية في إسهامات الفيلسوفين أفلاطون حول أسبقية الأفكار عن التجربة ،وفي مدينته الفاضلة (المساواة بين الأفراد

معرفة قبلية)،و أفكار تلميذه أرسطو حول المقارنة بين النظم السياسية اليونانية القديمة والبحث عن النظام السياسي الأفضل.كما جاءت أفكار إيمانويل كانط حول السلام العالمي ،وان المعرفة العلمية الإنسانية لا تحدد بالعقل الخالص فقط وإنما وجود إدراكات قبلية في الذهن.تقوم المادية في علم السياسة من منطلق وجود واقع مادي يوجد مستقلا عن الفكر كما ذهب إلى ذلك ديمقريط ،وأبيقور،ثم تطورت بشكل علمي مع كارل ماركس(1818-1883).

أ- **الفكر الحسي والفكر العقلي في علم السياسة:** كانت إسهامات الفكر اليوناني القديم واضح في إدخال أداة للتحليل والمتمثلة في العقل من باب رفض التحليل الخرافي والميتافيزيقي.حيث تطور الفكر العقلي من خلال إسهامات ديكارت باعتبار أن العقل وحدة تحليل كاملة.أما الفكر التجريبي والذي من رواده دفيد هيوم أن معرفة ناتجة عن الإدراكات الحسية.

ج-تصور كارل بوبر في تطور العلم: تتكون نظرية بوبر حول تطور العلم من رفضه للمنهج الاستقرائي والإبقاء على المنهج الإستنتاجي،و دحض الفرضيات كطريقة وحيدة للمعرفة العلمية.حيث جاءت **نظرية الدلو** كإجابة عن نطور المعرفة الإنسانية من خلال أن الذهن يبدأ كصفحة خالية تمم تتراكم فيه المعرفة من خلال الحواس

خاتمة:تعتبر نعاني من معيقات منهجية ونظرية تكون سبب لرصد إكراهات ومشاكل في نمو المعرفة السياسية. فثمة حاجة إلى تجاوز ذلك من خلال اعتبار أن وحدة التحليل وموضوعه في العلوم الإجتماعية يتمتع باستقلالية عنما هو قائم في علم السياسة. إن المقاربة السوسيولوجية في علم السياسة هي تصور تقريبي لفهم الحدث والظاهرة السياسة من زاوية ذات طبيعة مستقلة.

إن نمو المعرفة العلمية السياسية لا يكون إلا بتجاوز مستمر لهيمنة التحليل الاجتماعي على التحليل السياسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن وصف علمي لا يكون إلا بالاعتماد على التحليل الكمي الذي يعطي استقلالية للباحث عن موضوع البحث. **ومن ثم الحاجة على تحليل ماكرو سياسي شبيه بالتحليل ماكرو سوسيولوجي**

نحتاج في دراستنا لنمو المعرفة في علم السياسة وتأثيرهاعلى وحدة مواضيع العلوم الإجتماعية في ظل مقاربة سوسيولوجية إلى قياس الأثر والتأثير بين المتغيرات (نمو المعرفة وتحليل الحدث السياسي والظاهرة السياسية)،تتطلب تفسيرا عقلانيا من خلال التحكم فيالمتغيرات والعوامل و هذا ما يتحقق من خلال الأتي:

&نحتاج إلى مقارباتوصفية متعددة الاختصاصات، ويكون اختيارنا لمقاربة واحدة أي تلك التي تتم في ظلالمقاربة السوسيولوجية بالتركيز على الوصف الكمي الذي من خصائصه استقلالية الباحث عن موضوع البحث.

&نمو المعرفة السياسية وسيلة منالوسائل المنظمة للأنماط المعيشية وهي بذلك تنسجم مع الطبيعة الواقعية للظاهرة الإجتماعية.

&أن القواعد المنظمة للأبستمولوجيا في علم السياسة غربية علمانية أحيانا تكون في حركية،و أحيانا العكس.

&نظام العلاقة المعرفة و السياسةثابت،والقوانين ذات طبيعة حركية.

&أن استقرار النموذجالغربي للمعرفة لا يجب أن يكون إقصائيا لباقي الأنساق المعرفية غير الغربية ،وهذا حتى يضمن استقرار النسق المعرفي الإنساني.

&أن أللاستقرار فيالنموذج الغربي للمعرفة يؤثر على وحدة التحليل المتجانس في علم السياسة.

&لا يوجد نموذج مثاليللمعرفة العلمية السياسية وإنما توجد مؤشرات للتنمية والقبول.

لتحقيق ذلك ينبغي الاعتمادعلى الدراسات الكمية (من خلال معرفة كيفية الحفاظ على الاستقرار دون إقصاء الأخر (مع الاعتماد كذلك على التنبؤ لمعرفة الاستعداد ومواجهة المستقبل من خلال تجنب هيمنةنموذج معرفيعلى آخر.

التوصيات :

تخص التوصيات النسق المعرفي القائم في علم السياسة ،و الجانب الأبستمولوجي بصفة عامة و هل هو قابل للتعميم على باقيالشعوب والهويات الأخرى نظرا لغياب التشابه.وهي كالتالي :

1-إعداد مخطط شامل قائمعلى دراسات علمية (نظرية وتطبيقية)عن كل نسق معرفي موجود في علم السياسة،دون نسيان خصوصية كل منها.من منطلقعدم تفصيل تصور على الأخر.

2-اعتماد نظام مراجعة دوريللمعطيات سواء المتعلقة بالسكان،أو بالتعليم ،أو الصحة ،أو الأمن ،من أجل تحليلا لنسق المعرفي في علم السياسة و تحليل إخفاقه في تحقيق التعميم.

3-الاعتماد على الدراساتالاجتماعية والاقتصادية المتغيرة نتيجة تغير الظروف، بهدف وضع تصور أني و مستقبلييتناسب و مشاريع التنمية السياسية.

إن إشكالية العلاقةبين نمو المعرفة وعلم السياسة محددة بعامل التعميم ولا يكون إلا وفق تصور ماكرو سوسيولوجي والبحث عن اخر ماكرو سياسي،و لضمان نجاح ذلك،يجب تفعيل دور المثقفين من خلال تمكينهم من المشاركة في الحياةالسياسية،والاجتماعية،و الاقتصادية التنافسية باعتبارهم الآلة المحركة للمجتمع،و لا يتحقق إلا في ظل**الديمقراطيةالإجتماعية.**

الهوامش

1. Thomas Kuhn, **the structure of scientific revolutions**, the university of Chicago press printed in United States of America, 1962 P

2-دلال القاضي ومحمود البياتي ،**منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائيSPSS**،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن 2008 ،ص 20

3-GASTON BACHELARD ,**LA FORMATIO N DE LESPRITSCIENTIFIQUE**,PARIS LIBRAIRIE PHILOSOPHIQUE J .VRIN,1970 P ; 14.

4ـــمحمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني،**منهجية البحث في علم السياسة** ،دار زهران للنشروالتوزيع،عمان ،الاردن،2006،ص 62

5-Frederic Suppe ,**the structure of scientific theories** ,university of Illinois press , united states of America ,1974 P ,15

6- Paul r viotti AND Mark v. Kauppi, **international relations theory ,realism ,pluralism ,globalism**,copy right by allyn and bacon avia co; company , second edition ,printed in united states of 11merica,1993 P ,532

الاسم : عصام

اللقب: حوادق

الدرجة العلمية : دكتوراه علوم

الوظيفة : أستاذ محاضر قسم "ب"

عنوان ومكان العمل : كلية الحقوق والعلوم السياسية_ جامعة الإخوة منتوري _قسنطينة_

البريد الالكتروني Mail: houadegissam@yahoo.fr

المحور الثاني: المناهج التقليدية وعلم السياسة التقليدي:

مداخلة بعنوان:

دور مناهج تفسير القاعدة القانونية وأثرها في صنع القرار السياسي

ملخص

أن القرار السياسي في ذاته ما هو سوى صورة أخرى للقاعدة القانونية التي تمثل تعبيرا عن إرادة الدولة بل القانون هو الدولة والدولة هي القانون، فهو مجموعة إرادات في شكل هرمي تمثل في الأصل قواعد قانونية، فالقانون إذا هو نظام هرمي كل قاعدة تحيا وتستمد شرعيتها وفعاليتها من القاعدة الأعلى منها.

فالدولة ليست شخصا معنويا فحسب بل هي مجموعة من القواعد القانونية وفق تدرج تسلسلي يبدأ من الأوامر الفردية أو القرارات وصولا إلى الدستور الذي هو النهاية الحتمية و السامية لهذه القواعد.

ولا يعتبر هذا النظام القانوني دولة إلا بوجود جهات مركزية مختصة بالتعبير عن إرادتها وقراراتها السياسية التي في شكل قواعد قانونية التي يتكون منها هذا النظام القانوني وتطبقها عن طريق الإلزام وفي بعض الأحيان باستعمال القوة الجبرية.

وعليه فإن القراءة القانونية الصحيحة للقاعدة القانونية ستمكننا بالضرورة من قراءة سياسية جلية للقرار وأهدافه أو على الأقل رؤية أقل غموضا لمقاصد القرار السياسي.

دور مناهج تفسير القاعدة القانونية وأثرها في صنع القرار السياسي

مقدمة:

لا يمكن لأحد أن يذكر العلاقة الوطيدة بين عملية صنع القرار السياسي وبين عملية سن القوانين بل أن القرار السياسي في ذاته ما هو سوى صورة أخرى للقاعدة القانونية التي تمثل تعبيرا عن إرادة الدولة بل القانون هو الدولة والدولة هي القانون، فهو مجموعة إرادات في شكل هرمي تمثل في الأصلقواعد قانونية، فالقانون إذا هو نظام هرمي كل قاعدة تحيا وتستمد شرعيتها وفعاليتها من القاعدة الأعلى منها.

فالدولة ليست شخصا معنويا فحسب بل هي مجموعة من القواعد القانونية وفق تدرج تسلسلي يبدأ من الأوامر الفردية أو القرارات وصولا إلى الدستور الذي هو النهاية الحتمية و السامية لهذه القواعد.

ولا يعتبر هذا النظام القانوني دولة إلا بوجود جهات مركزية مختصة بالتعبير عن إرادتها وقراراتها السياسية التي في شكل قواعد قانونية التي يتكون منها هذا النظام القانوني وتطبقها عن طريق الإلزام وفي بعض الأحيان باستعمال القوة الجبرية.[1]

وعليه فإن القراءة القانونية الصحيحة للقاعدة القانونية ستمكننا بالضرورة من قراءة سياسية جلية للقرار وأهدافه أو على الأقل رؤية أقل غموضا لمقاصد القرار السياسي.

وطالما أن القوانين تضعها السلطة التشريعية تتضمن قواعد قانونية عامة ومجردة دون الدخول في التفاصيل الدقيقة فمن الضروري أن يكون لتفسير هذه القوانين دور محوري في قراءتها القراءة الصحيحة وإعطائها الوصف لأوجب الذي لا محالة سيعطي التفسير الأمثل للقراءات السياسية التي تترجمها وطنيا ودوليا.

ولما كان لقواعد تفسير القاعدة القانونية الأهمية البالغة فإن الكثير من التساؤلات و الإشكالات ذات القيمة المنهجية تقوم حول دور التفسير في إماطة اللثام عن مقاصد القاعدة القانونية باعتبارها أداة لصنع القرار السياسي.

ولعل أهم سؤال يطرح نفسه شدة على دارسي علوم مناهج القانون هو أي منهجية تتبع في تفسير القواعد القانونية هل نتبع المدرسة الكلاسيكية (التزام النص) أو المدرسة الحديثة (البحث العلمي الحر).

---

1)كيلسون. مبادئ فلسفة القانون. دار الفكر العربي. القاهرة 1998. ص4.

وما هي القواعد المتبعة في كلتا المدرستين.

إجابة على هذه الأسئلة سنحاول إتباع منهجا وصفيا للظواهر القانونية تحليليا لعوائق التفسير من خلال تقسيم دراستنا إلى قسمين: قسم أنواع التفسير و القسم الثاني سنتناول فيه قواعد التفسير.ان دراستنا لخصائص القاعدة القانونية رائنا أنها توضع بعبارات عامة ومجردة و يكتنفها الكثير من الغموض، لذلك كان لا بد من تفسيرها بحيث أن ذلك يساهم في توضيح ما غمض منها .

ويعتبر التفسير عنصرا أساسيا وجوهريا في تطبيق القاعدة القانونية وبالتالي فلا تفسير في معرض النص الصريح عملا بالقاعدة الكلية والمادة 14 من مجلة الأحكام العدلية.[1]

ومنذ ظهور القاعدة القانونية المكتوبة بدءا من الشريعة الإسلامية (القرانالكريم) مرورا بتقنيات نابليون عام 1804 وصولا إلى قوانيننا الحالية المكتوبة كانت الحاجة إلى ضرورة التفسير.

وطالماأن القاعدة القانونية واجبة الإتباع فليس للمحاكم سوى تفسيرها واستنباط الحكم من النص التشريعي وتطبيقه.

كماأن تطبيق القواعد القانونية على العناصر الواقعية من وقائع مادية وتصرفات قانونية يستدعي بذل جهد معين لتحقيق التوفيق بين ما هو نظري ومثالي وما هو واقعي وعملي ملموس، وهذا يتطلب تفسير القواعد القانونية وتحديد مضمونها ومعناها بشكل سليم.

يضافإلى ذلك انه مهما حاول المشرع من التنبه لجميع الحالات الواقعية التي ينبغي أن تكون مشمولة بالقواعد القانونية إلا انه تبقى هناك حالات كثيرة يصعب حصرها وتوقعها عند وضع هذه القواعد القانونية.

هذا فضلا عن أن التطور الحاصل على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يتطلب تكييف القواعد القانونية و تفسيرها بشكل ينسجم مع هذه التطورات عملا بالقاعدة القائلة بضرورة تغير الأحكام بتغير الأزمنة و العصور بناء على كل ما تقدم أعلاه تبرز الحاجة الملحة لضرورة تفسير القواعد القانونية و هذا ما يدفعنا إلى دراسة المرجع الصالح لتفسيرها و معرفة أنواع التفسير و المدارس التفسيرية

1) إلياس أبو عيد. أصول المحاكمات المدنية. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت2002 ص13.

التي ظهرت منذ القدم ومن ثم تسليط الضوء على القواعد المتعددة و المتنوعة التي تناولت التفسير و طرقه .

أولا:أنواعالتفسير :

لقد أناط الدستور مسالة تطبيق القوانين أو القواعد القانونية بالسلطة القضائية وهذا ما يفسح المجال أمام المحاكم في تفسير القواعد القانونية عند تطبيقها أو في معرض تطبيقها على النزاعات المعروضة عليها و يسمى هذا التفسير القضائي

وهو عبارة عن تفسير عملي لا يلزم المحكمة التي أصدرته كما لا يلزم iterprétationjudiciaire بالتفسير القضائي

المحاكم الأخرى ، وعادة تقوم المحاكم بهذا النوع من التفسير عندما تعرض عليها نزاعات تستوجب تطبيق نصوص قانونية يكتنفها الغموض و بالتالي فلأجل حسن تطبيق القانون على الحالات الواقعية تلجا المحاكم إلى التفسير القضائي[1] ولا تنفرد المحاكم وحدها في تفسير القواعد القانونية بل يتولى الفقهاء هذا الأمر عند تعليقهم على النصوص القانونية و interprétation doctrinalوهو تفسير نظري بعكس التفسير يسمى التفسير الصادر عن الفقه بالتفسير الفقهي :

القضائي، فالفقيه يفسر القواعد القانونية بصورة مجردة دون النظر إلى النتائج العملية و ذلك في معرض تعليقه على النصوص القانونية و توضيح اللبس و الغموض الوارد فيها.

وهكذا فان المحاكم لا تتقيد بالتفسيرات الفقهية للنصوص القانونية لأنها ليست ملزمة لها و إنما لا شيء يمنع هذه المحاكم من الاسترشاد بالتفسير الفقهي لبعض القواعد القانونية أثناء تطبيقها على النزاعات المعروضة عليها . ذلكأن النظام القضائي الناجح هو النظام الذي يأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الفقهية وان كانت نظرية ليقاربها من الحالات العملية تحقيقا للعدالة الاجتماعية السامية.

إلا انه قد يذهب الفقه والقضاء في تفسير بعض القواعد القانونية مذهبا يخالف ما قصده المشرع عند وضعه لهذه القواعد فيتدخل بنفسه ويفسر هذه القواعد بتشريع جديد و هذا ما يسمى بالتشريع التفسيري أو التفسير التشريعيInterprétation législative، فهذا التفسير يصدر مبدئيا عن نفس السلطة

1) وسام عياض. محاضرات في المنهجية القانونية. دار المواسم للطباعة و النشر. بيروت لبنان 2007. ص71.

التيأصدرت النص موضوع التفسير و الذي يكون محل خلاف فقهي أو قضائي حول معناه و حقيقة قصد المشرع

فالتشريع التفسيري يعد ملزما للسلطات و الهيئات المكلفة بتطبيق القانون وتنفيذه ، وعليه يلتزم القضاء بتطبيقه في الدعاوي التي مازالت منظورة أمامهبشأنها ، أما الدعاوي التي سبق الفصل فيها – قبل صدور التشريع التفسيري – بأحكام قطعية أو مبرمة ، فيمتنع تطبيقه عليها من بعد حتى ولو كانت هذه الأحكام قد أخذت بتفسير مخالف للتشريع الجديد ، وذلك إعمالا لقاعدة قوة القضية المقضية[1]. (قوة الشيئ المقضي فيه)

بعد الانتهاء من دراسة أنواع التفسير ننتقل إلى دراسة ابرز المدارس المختلفة في التفسير .

2) مدارس التفسير :

أدى تعدد واختلاف طرق تفسير النصوص القانونية إلى ظهور مدارس متخصصة في هذا المجال خاصة بعد ظهور تقنيات نابليون في فرنسا في مطلع القرن التاسع عشر واهم هذه المدارس : مدرسة الالتزام بالنص و مدرسة البحث العلمي الحر و المدارس التوفيقية .

ا-مدرسة الالتزام بالنص :« Ecole de L'exégèse»

وتعرف أيضا بمدرسة الشرح على المتون حيث يعتبر فقهاء هذه المدرسة أن التشريع هو المصدر الوحيد للقانون وانه عند تفسير القواعد القانونية لا يمكن العودة إلى العرف و قواعد الإنصاف لان التقنيناتأو النصوص القانونية المكتوبة أن التفسير يجب أن ينصب على إرادة المشرع عند وضع النصوص القانونية وليس من خلال عبارات النص الموضوعية وحدها[2].

وجهت انتقادات عديدة لهذه المدرسة أبرزها انه لا يستطيع المشرع مهما كان بعد نظره ثاقبا أن يحيط بجميع العلاقات الاجتماعية و بالتالي طالما أن القواعد القانونية هي من صنع البشر فلا يمكن أن تكون كاملة أو شاملة لجميع الحالات الاجتماعية المستجدة ، كما أنالأخذ بتوجهات هذه المدرسة يؤدي إلىتجميد

1) حسن محيو ود. سامي منصور. القانون المدني محاضرات في المدخل إلى علم القانون. الجزء الأول. ط2. دار العلوم بيروت 1956. ص250.
2) علي مراح. منهجية التفكير العلمي. - نظريا وعمليا- ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2005. ص98.

النصوص القانونية و حصرها في نطاق إرادة المشرع عند وضعها دون مراعاة التغير الحاصل في الظروف و العلاقات الاجتماعية المتطورة.

ب- مدرسة البحث العلمي الحر :Ecole de la libre recherche scientifique

وهي بعكس المدرسة الأولى تعتبر أن التشريع« F Gény »وتسمى أيضا بالمدرسة العلمية وقد أسسها الفقيه الفرنسي

لا يعتبر المصدر الوحيد للقواعد القانونية وانه لا بد من وجود مصادر أخرى عند عدم وجود النصوص المكتوبة.

والتي تعتبر أساسا للبحث العلمي الحر بمايلي : Gény و يمكن تلخيص المبادئ التي وضعها العلامة – يشكل البحث العلمي الحر وسيلة احتياطية للاهتداء إلى القاعدة القانونية، بمعنى انه لا يلجا إليهإلا عند عدم وجود قاعدة قانونية في التشريع أو العرف، فعند وجود قاعدة تشريعية أو عرفية فإنها تطبق وحدها ولا مجال عندها للبحث عن أي مصدر آخر للقاعدة القانونية .

– إن البحث العلمي الحر لا يعني انه يعود لرجل القانون أن يطبق أية قواعد في سبيل الوصول إلى القاعدة القانونية، بل لا بد له أن يتبع القواعد العلمية المتبعة في استخراج القاعدة القانونية من واقع الحياة اليومية، وهذا يعنى أن القانون هو علم يمكن الاهتداء إلى قواعده عن طريق البحث العلمي الحر[1].
بالرغم من القيمة العلمية لهذه المدرسة واعتمادها على المعطيات العقلانية والمثالية والمنطقية التي يمكن أن تهدي رجل القانون إلى القاعدة القانونية إلاأنها تعرضت للانتقاء أيضا باعتبار أن القانون الوضعي لا يعترف إلا بالمصادر التي يحيل إليها وانه لا يمكن اعتبار البحث العلمي الحر مصدرا مستقلا من مصادر القاعدة القانونية[2].

ج- المدارس التوفيقية : Ecole de L'éclectisme

تقوم هذه المدرسة على أساس التوفيق بين المدرستين السابقتين أيأنإمكانية البحث عن القاعدة القانونية يكون دائما من خلال النصوص القانونية وحدها عن طريق تحليلها ولو أدى هذا التحليل إلى تجاوز إرادة المشرع الحقيقية والاعتماد على الإرادة المفترضة. وهكذا أصبح تفسير القواعد القانونية غير مقيد بإرادة المشرع عند وضعها بل أصبحت تفسر من خلال عباراتها المستعملة وما تحتويه أو تشمله من معان بشكل يراعي التطور الحاصل في الحياة الاجتماعية دون تحديد النصوص القانونية بالزمان الذي وضعت فيه، و بالتالي يجب أن ينطلق البحث دائما من النص المكتوب وليس من أي مصدر آخر. بناء على ما

1) حلمي الحجار. المنهجية في القانون –الطبعة الثانية – دار الوسام بيروت 2003. ص62.
[2]) حلمي الحجار. المنهجية في القانون –الطبعة الثانية –المرجع السابق. ص63.

تقدم ذكره تعتبر المدارس التوفيقية وما اعتمدته من قواعد في تفسير النصوص القانونية هي الأقربإلى المنطق السليم والأكثر اعتمادا في عصرنا الحالي خاصة لجهة اعتبارها أن التفسير للنصوص القانونية لا يكون إلا من خلال القواعد القانونية المكرسة في القوانين الوضعية .

بمعنى آخر لا يصح القول باعتبار التفسير مصدرا مستقلا من مصادر القاعدة القانونية وما عمل الاجتهاد و الفقه سوى عبارة عن تفسيرات و شروحات تعطى أثناء التعليق على النصوص القانونية أو في معرض تطبيقها على حالات واقعية.

يبقى أن نقول انه وفقا لأحكام المادة 4 من قانون أصول المحاكمات المدنية نلاحظ أن المشرع اللبناني جنح نحو اعتماد مدرسة البحث العلمي الحر بحيث انه يتوجب على المحاكم وفقا لمنطوق هذه المادة أن تعتمد أساسا على النص المكتوب أي التشريع كمصدر اصلي للقاعدة القانونية وفي غموضه تفسره بالمعنى الذي تحدث معه أثرا يؤمن التناسق بينه وبين النصوص الأخرى. أما في حال انتفاء النص فانه يتوجب على المحاكم اللجوء إلى المبادئ العامة والأعراف كمصادر احتياطية وإلا يتوجب عليها إن تجد حلا عادلا للنزاع المعروض عليها عن طريق الاعتماد على مبادئ الإنصاف والعدالة.

ثانيا: قواعد التفسير :

لايمكن الحديث عنة جميع قواعد التفسير المتعلقة بالنصوص القانونية في فقرة واحدة من فقرات هذا المقال خاصة وانه يوجد الكثير من المراجع و الكتب التي كتبها فقهاء وعلماء المنهجية في الغرب وفي المشرق حول هذا الموضوع لذلك سنحاول بقدرالإمكانإعطاء فكرة مختصرة كمعطيات أساسية في علم المناهج عن طريق تقسيمها إلىفئتين: قواعد التفسير اللغوية وقواعد التفسير المنطقية.

أ – قواعد التفسير اللغوية:

هي عبارة عن طرق ووسائل تعتمد لتفسير القواعد القانونية مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه يتوجب على مستخدمي القانون متى كان النص سليما لاعيب فيه، إن تستنبط منه المعاني التي ضمنا المشرع إياه لتطبيقها على الإشكالات المعروضة عليه. وطبعاإن تفسير النصوص يتم عن طريق عباراته وألفاظهأو عن طريق دلالاته من روح النص و فحواه.

وبمعنى آخر عندما يكون النص واضحا لا يحتمل التأويل فان معناه الحقيقيستنتج من خلال عباراته وألفاظه، ويقصد**Le sens littéral du texte**بعبارة النص صيغته المكونة من مفرداته وجمله أي المعنى الحرفي للنص.

أما ألفاظ النص فيقصد بها معناها الاصطلاحي أي المعنى الذي يستعمل في لغة السياسة والقانون وليس اللغوي إلاإذا قصد المشرع المعنى اللغوي وليس الاصطلاحي في بعض الحالات.

ولا يعتبر تفسير النصوص من خلال عباراتها وألفاظهاالتقصير بل هناك طرق وقواعد أخرى كان تفسر النصوص منة خلال روحها وفحواها أي تفسير النصوص واستخلاص ص المعنى المقصود منها إشارتها و دلالتها.

و يقصد بدلالة النص عبارة النص الصؤيحةأي المعنى الحرفي للنص كان يرد في النص عبارة سيارة أوإنسان فتكون العبارة هنا واضحة بما تدل عليه.

أما المقصود بإشارة النص فهو المعني الذي يستفاد من عبارة النص ذاتها ولكن ما يشير إليه النص دون أن يصرح به فالآية الكريمة: وشاورهم في الأمر" لا تدل على وجود فئة معينة من الناس، ولكن إشارة النص واضحة في ذلك لان المشاورة في المر تدل حتما على وجود فئة معينة من الناس لمشاورتهم[1]تجدر الإشارةإلى انه عند تعارض المعنى المستفاد عن طريق الإشارة في احد النصوص مع معنى المستفاد عن طريق عبارة النص أحره يتوجب تغليب و تفضيل معنى العبارة على معنى الإشارة.

كما يقصد باقتضاء نص المعنى الذي لا يستقيم الكلام إلا بتقديره فصيغة النص ليس فيها لفظ يدل عليه ولكن صحتها واستقامة معناها تقتضيه، فالآية الكريمة " حرمت عليكم الميتة " عبارة عن نص يدل اقتضاء على مقدر محذوف والمعنى ليستقيمإلا بتقدير اللفظ المناسب هو لفظ " أكل " أيأكلالميتة[2]

إن قواعد التفسير المذكورة أعلاه تطبق عندما يكون النص واضحا وسليما، إلاأن هناك الكثير من النصوص التي تعتريها عيوبا مختلفة لذلك لابد من اعتماد قواعد أخرى في تفسيرها. ويقصد بالعيوب التي تلحق النصوص القانونية الخطأ المادي أو القانوني الغموض وأحيانا النقص والتعارض. وهكذا يكون النص معيبا إذا وقعفيه خطا مادي من شانه أن يؤثر في المعنى الذي يمكن أنيأخذ منه وتتنوع الأخطاء المادية التي يمكن أن ترد في النصوص فهناك الأخطاء المطبعية والخطأ في الترجمة وإحلال لفظ في النص. محل لفظ آخر و ماإلىذلك .....

والأخطاء المادية بصورها المختلفة تعتبر شائعة وكثيرة في القانون اللبناني وتقتصر على إعطاء مثل واحد عن الخطأ المادي هو ماورد في المادة 27 فقرة 2 من قانون الموجبات والعقود حيث استعملت كلمة

---

1) الدكتور عمار عوابدي. مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية. – ط2 – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992. ص33.

2) حسن محيو ود. سامي منصور. المرجع السابق ص263.

الشكل ترجمة للكلمة، والترجمة الأدق هي الأوصاف وليس الشكل أماالأخطاء القانونية فإنها نادرة الوقوع في القانون اللبنانيMODALITES

ولكن لا يخلو الأمر من وقوعها في بعض النصوص القانونية فالمادة 23 من قانون العقوبات نصت على أن: " تطبق الشريعة اللبنانية على كل أجنبي مقيم على الأرضاللبنانية ...."

فهنا كلمة " مقيم " تفيد الإقامة في لبنان، بينما الأصل الفرنسي لهذه الكلمة هو عبارة :

وهذه العبارة تعني الوجود وليس الإقامة. وطبعاإن هناك فرق شاسع بين العبارتين مع ما يترتب على ذلك من نتائج قانونية مختلفة. أما النص الغامض فهو النص الذي تحتمل عباراته أكثر من معنى واحد وبالتالي فهو لا يدل في صيغته على المراد منه، ولكن يتوقف فهم ذلك على أمر خارجي ومثال على ذلك لفظ السارق في جريمة السرقة الواقعة على اختلاس التيار الكهربائي، فقانون العقوبات يعرف السارق انه: " كل من اختلس منقولا مملوكا للغير" ولكن في انطباق هذا المعنى في مسالة سرقة التيار الكهربائي أثير.

التساؤل التالي: هل يعتبر التيار الكهربائي منقولا أم لا ؟ وهل يعد من يختلس هذا التيار سارقا ؟

لقد تضاربت الاجتهادات القضائية حول هذا الأمرإلىأن استقرت محكمة التمييز اللبنانية على اعتبار التيار الكهربائي منقولا له قيمة مالية أي يمكن ضبطه و حيازته و بالتالي يعتبر كل من يختلس هذا التيار سارقا بمفهوم قانون العقوبات، وهكذا أثير اللبس الذي كان يدور حول هذا المفهوم.

أما فيما يتعلق بالتعارض بين النصوص فالمقصود بذلك انه نكون أمام نصوص قانونية واضحة ولكن لا يمكن الجمع بينها لما تحتويه من تعارض وتناقض وقد يحصل هذا الأمر بين نصوص قانونية تنتمي إلى قانون واحد أو بين نصوص قانونية تنتمي إلى قوانين مختلفة.

ففي الحالة الأولى ينبغي العمل على رفع التعارض بين هذه النصوص أو ترجيح احدها على الأخر عن طريق اللجوء إلى طرق التفسير المنطقية. وفي الحالة الثانية يجب تفسير النصوص القانونية اخذين بعين الاعتبار مبدأتسلسل القواعد القانونية التي تنتمي إلى قوانين مختلفة فيعمل بالقاعدة القانونية ذات المرتبة الأعلى (قاعدة في الدستور) وتهمل القاعدة ذات المرتبة الأدنى (قاعدة في معاهدة أو قانون عادي)

وعندما تتساوى القواعد القانونية في المرتبة فعندها يعتبر النص اللاحق قد ألغى ضمنا النص السابق وهكذا دواليك ...

ب- قواعد التفسير المنطقية :

إنمعيارأعمال وتطبيق هذه القواعد في تفسير النصوص القانونية هو اعتمادها على المنطق القانوني السليم:

وأهمها : La logique juridique

قاعدةأعمال النص أفضل من إهماله: وتستنتج هذه القاعدة من نص المادة 4 من قانون أصول المحاكمات المدنية التي نصت على انه:«.. عند غموض النص يفسره القاضي بالمعنى الذي يحدث معه أثرا يكون متوافقا مع الغرض منه ومؤمنا التناسق بينه و بينا النصوصالأخرى.

فالمنطق القانون السليم يقضي بان المشرع عند وضعه للنصوص القانونية يقصد إعطاء معنى لهذه النصوص وإلا انتفت الحاجة و الفائدة منها، وهكذا يجب تفسير النصوص بشكل يظهر المعنى المفيد منها أي المعنى الذي قصده المشرع .

قاعدة التعارض والترجيح بين النصوص: لا تكون القواعد القانونية منسجمة فيما بينها بصورة دائمة، فقد يحصل أنتأتي قاعدة قانونية معينة متناقضة مع غيرها من القواعد الأخرى وهنا يجب تفسيرها بشكل يؤمن التناسق وبين النصوص الأخرى و يزيل التناقض إذاأمكن. و لكن لا يبدو الأمر دائما بهذه السهولة إذ توجد قواعد قانونية معينة يصعب التنسيق بينها و بين القواعد الأخرى وعندها يتوجب ترجيح بعض هذه القواعد على البعض الأخر مع مراعاة مبدأ تسلسل القواعد القانونية ، فعند تعارض قاعدتين قانونيتين من مراتب مختلفة نطبق القاعدة الأعلى مرتبة ونهمل القاعدة الأدنى مرتبة، أماإذا كانت القواعد القانونية المتناقضة تنتمي إلى مرتبة واحدة فعندها يطبق النص اللاحق ويلغى النص السابق وهكذا دوليك، باعتبار أن النص الجديد قد ألغى ضمنا النص القديم .

– قاعدة التفسير الواسع و التفسير الضيق: من البديهي القول أن البحث عن روح النص وفحواه يؤدي إلى اعتماد التفسير الواسع لبلوغ هذه الأهداف، والقواعد القانونية التي يصح فيها التفسير الواسع هي كثيرة نذكر منها: قواعد القانون المدني والقانون التجاري.... أما البحث عن المعنى الحرفي للنصوص أي الوقوف عند عبارة النص و ألفاظه دون الغوص في فحواه فانه يتطلب تفسيرا ضيقا كما هو حال تفسير القوانين الجزائية. بمعنى آخر يكون التفسير ضيقا في النصوص القانونية ذات الصفة الاستثنائية لان الاستثناء لا يصح التوسع في تفسيره ومثال على ذلك انه إذا كان الأصل في الأفعالإنها مباحة وإنالأفرادأحرارا فيما يفعلون، فان القواعد القانونية التي تجعل بعض الأفعال التي يرتكبها الإنسانأفعالا محرمة معاقبا عليها، وتعد استثناء من ذلك الأصل، ولهذا فانه ينبغي أن تفسر القوانين الجزائية تفسيرا ضيقا، لأنها استثناء من الأصل العام. ومع ذلك فإذا كان تفسير القوانين الجزائية تفسيرا واسعا يؤدي

إلىصالح المدعى عليه، فانه يكون مقبولا، إذ في هذا التفسير رجوع إلىالأصل العام نحو حرية الأشخاص فيما يفعلون[1].

خاتمة:

ختاما لما سبق نستنتج أن قواعد التفسير وإن تعددت مناهجها وتشعبت سبلها فإنها في الأخير تمثل الحل الأمثل والأفضل لولوج القرار السياسي من خلال تفسير النصوص القانونية بشكل يؤمن التناسق بين إرادة الحاكم السياسي التي هي غير مادية وغير واضحة وبين النص القانوني الذي يترجه هذه الإرادة في شكلها المادي والملموس، إذ نخلص أنه لا غنى لعلماء المنهج عن قواعد التفسير بأنواعها.

1) عصام حوادق. محاضرات فلسفة القانون. قسنطينة 2011. ص5.

قائمة المراجع:

1. إلياس أبو عيد. أصول المحاكمات المدنية. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت2002
2. حلمي الحجار. المنهجية في القانون –الطبعة الثانية – دار الوسام بيروت 2003..
3. حسن محيو ود. سامي منصور. القانون المدني محاضرات في المدخل إلى علم القانون. الجزء الأول. ط2. دار العلوم بيروت 1956.
4. حوادق عصام. محاضرات فلسفة القانون. قسنطينة 2011.
5. علي مراح. منهجية التفكير العلمي. – نظريا وعمليا– ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2005.
6. عمار عوابدي. مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية. – ط2 – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992.
7. كيلسون. مبادئ فلسفة القانون. دار الفكر العربي. القاهرة 1998.
8. وسام عياض. محاضرات في المنهجية القانونية. دار المواسم للطباعة و النشر. بيروت لبنان 2007.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.
جامعة 20 أوت 55-سكيكدة.

عنوان المداخلة:
تحليل المضمون: منهج أم تقنية؟

إعداد: محمد فوزي كنزاي
أستاذ محاضر بجامعة 20 أوت 55-سكيكدة
قسم علم الاجتماع
البريد الالكتروني:kenzaifaouzi@yahoo.fr

مقدمة:

تتميز الفترة المعاصرة بتعدد وسائل الاتصال الجماهيري التي تعمل على الوصول إلى أكبر عدد من الناس من خلال كم هائل من الرسائل الاتصالية المسموعة والمرئية والمقروءة.

"إن التطور الذي حدث في عالم الاتصال إثر تطور تكنولوجيات جديدة إلى جانب التغيير الكبير الذي مس الصحافة المكتوبة نتج عنه موضوعات دراسات مختلفة.

إذن من أجل فهم وسائل الاتصال الحديثة فإن الباحثين في مجال الاتصال اهتموا بفهم محتواها الذي أدى إلى فهم الرسائل التي تتضمنها.

وإذا كان يستلزم أداة أو منهج بإمكانها التحكم في هذا الكم الهائل من الرسائل بتحليل يكون موضوعي ودقيق في نفس الوقت، هذه الوسيلة ليست إلا « تحليل المحتوى »**(1)**

1- بدايات تحليل المحتوى:

يعتقد البعض أن البدايات الأولى لتطبيق الأساليب الكمية على الدراسات الإعلامية يرجع إلى الثلاثينات حينما نشر "جورج قالوي" مقالا في الولايات المتحدة تحت عنوان "أسلوب جديد لمعرفة اهتمامات القارئ" وكذلك يعود الفضل إلى الرواد الأربعة: **هارولد لاسويل، كارل هوفلاند، بول لازرسفيلد و كرت لوين** في تطور أبحاث الاتصال بالجماهير وبناء نظرية اتصال تقوم على الأبحاث التي تعتمد على أساليب القياس التجريبي والأساليب الميدانية.**(2)**

في الأصل نشأ تحليل المضمون في أثناء الحرب العالمية الثانية لكشف موضوعات الدعاية في منشورات متنوعة (بيريلسون 1952)، وغدا اليوم جملةً من التقنيات الرامية إلى تحليل وسائل الاتصال الشفاهية والكتابية والسمعية والبصرية تحليلاً علمياً بغية توصيفها. وقد يتجاوز التحليل ذلك ليشمل أيضاً أثر الاتصال في المتلقي وغايته وحالة مرسله (منتجه) النفسية، والكشف عن اتجاه الأفراد وقيمهم وجوانب

اهتماماتهم الأخرى. **(3)** وبالفعل خلال فترة تاريخية قصيرة، قدم تحليل المحتوى خدمات جليلة في شتى الميادين وقد ساهم أثناء الحرب العالمية لصالح أقسام التجسس ومكافحتها.

2- تعريفات المنهج/التقنية:

يعرف "برلسن" تحليل المحتوى التالي: "تقنية بحث من أجل الوصف الموضوعي القاطع والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال بهدف تفسيرها"، تحليل يتوقف على المظاهر الخارجية لتعدد وسائل الاتصال بغرض استخراج معنى قد يكون أهم من المعنى الموضح.**(4)**

ويعرفه: **(5)**

كابلان kaplan ب انه يهدف الى التصنيف الكمي لمضمون معين في ضوء نظام الفئات صمم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محددة خاصة بهذا المضمون.

أما جانيس Janis فهو يرى بأنه أسلوب لتصنيف سمات الأدوات الفكرية في فئات طبقا لبعض القواعد التي يراها المحلل كباحث أكاديمي.

أما لاسويل lasswill فيرى انه يستهدف الوصف الدقيق و الموضوعي لما يقال عن موضوع معين في وقت معين.

وتقنية "تحليل المحتوى" أثبتت فاعليتها في عدة ميادين مثل العلوم السياسية، علم النفس، علم الاجتماع أو النقد الأدبي... ويعد الاتصال الجماهيري حقل أساسي لاستعمال تحليل المحتوى، لكن كل تحليل محتوى يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الانعكاس . الأثر . الذي أحدثه "ماكلوهان" في الأبحاث حول الاتصال الجماهيري" **(6)**

أي أن الرسالة هي الوسيلة في حد ذاتها " LE MESSAGE C'EST LE MEDIEUM " فهذه الفكرة تعني أن المهم ليس مضمون الرسالة، بل الأداة التي تقوم بنقل الرسالة هي الأهم، بمعنى أن قوة الاتصال تكمن في الوسائل فإنهم وليس في محتوياتهم، إذ جاء "ماكلوهان" معارضا للفكرة التقليدية القائلة بأن وسائل

الاتصال هي مجرد أدوات ترتبط قيمتها فقط بالمحتويات التي تبثها، فهو نظر للوظائف المتعددة والمركبة التي تتولاها وسائل الاتصال بناء على أنها ليست أدوات جامدة أو خاملة، نتيجة ظهور تكنولوجيات حديثة، اذ لا يمكن أن ننكر هذا الحدث الهام الذي غير الاتصال فالشكل أصبح هو المضمون وهذا ما يفسر أن تحليل المحتوى يبقى من أقوى الأدوات الفكرية التي في متناولنا لفهم أحسن لوسائل الاتصال.**(7)** فهو في الحقيقة تحليل للحاوي أي البحث عن رسالة عميقة متراكبة مع تفسير قد يكون ثانوي.**(8)**

"إن تطورات تقنيات التسجيل في المادة السمعية البصرية أظهرت بوضوح الطبيعة المادية للرسالة التي أكسبت محتوى الاتصالات طبيعة مادية وأصبح محل تحليل عملي (العامل المادي للمعنى يمكن أن يعامل بلا مبالاة كاملة بالنسبة لمحتواه).

وهكذا أصبحت الرسائل . المنتوجات المادية لصناعة الاتصال . قابلة لعمليات التحليل الكلاسيكية.

. تحليل الكل إلى عناصره المركبة

. دراسة العلاقات التي تربط بين هذه العناصر

فالرسائل من هذا المنظور تعد أشياءً ماديةً، يمكن أن تُقاس وتُعد، فتحليل المحتوى يجزئها، يعد عناصرها بحسب تكرارات ظهورها ثم يبحث عن الروابط فيما بينها. إنما يجزأ ويعزل ويحسب، موضع القياسات الدقيقة والمعالجة الإحصائية ليس إلا الإشارات التي تنقل معنى الرسالة المحللة.

إن تقنية/منهج تحليل المحتوى "تتوقف كذلك على طبيعة القناة بل هذه الأخيرة تحدد تطورات تحليل المحتوى ولو مبدئيا، فقد وُضِعَ تحليل المحتوى لدراسة كل الرسائل الكتابية، السمعية أو المرئية، و تخصص أكثر في تحليل الرسائل المكتوبة والمطبوعة، إلى درجة أنه أصبح تقريبا مرادفا إلى تحليل الحافة المكتوبة، السبب هو أن تحليل المحتوى لا يطبق إلا على رسائل القنوات التي تحفظها (أي الرسائل) زمنيا، أي القنوات الزمنية. إن الرسائل المطبوعة سواء صورة أو نص تلبي جيدا هذا الشرط،

فتحليل المحتوى لباقي الوسائل لم يبلغ نفس الدرجة من التطور كالتي بلغتها وسيلة الصحافة المكتوبة" **(9)**

3- قواعد التحليل:

إن تحليل المحتوى يستعمل أساليب تختلف حسب أهداف البحث، وحتى يكتسب قيمة تحليل علمي يجب أن يخضع إلى بعض القواعد الدقيقة هي:

- **الموضوعية:** وتعني أن يُبْعِدَ المُحَلِلَ تقديره الخاص أثناء جرد مكونات النص.**(10)** فالتحليل يمكن أن يتأكد من صحته وأن يعاد في كل مرة يراد ذلك، أي إمكانية التوصل إلى النتائج نفسها لو استخدمت أساليب البحث نفسها. لذلك فالوحدات المتقطعة في الرسالة والأصناف التي تعمل على ترتيبها يجب أن تكون محددة بدقة ووضوح.**(11)**

فالدراسة العلمية يجب أن تخضع المضمون إلى الوصف والتحليل و"التشريح" والتقسيم بطرق فعالة وموضوعية.**(12)**

- **الاكتفاء بالمضمون الفعلي:** هذا الشرط يهدف إلى استبعاد . إقصاء . الأحكام المسبقة للباحث، أي أن تحليل المحتوى يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كل ما هو في المضمون له علاقة بالمشكل المدروس . وتحليله حسب الأصناف المختارة للبحث لتجنب أي اختيار ذاتي من شأنه أن يحرم البحث العلمي من أهم صفة من صفاته ألا وهي الموضوعية.**(13)**

فيجب أن لا ننسى شيء له علاقة بالموضوع المدروس، بطبيعة الحال بعد تعريفه بدقة.**(14)**

- **أن نكون منهجيين:** تحليل المضمون يجب أن يكون خاضعا لقواعد منهجية صارمة ودقيقة يمكن اكتسابها أو نقلها للآخرين. أي إخضاع التحليل لمعايير معروفة، و خطوات واضحة.**(15)**

لقد أدمج "برلسن" في تعريفاته الأولى صفة "الاكتفاء بالمضمون الفعلي" "EXHUSTIVE" وصفة أن تكون منهجيين "Méthodique" تحت مصطلح واحد وهو "Systématique".**(16)**

4- **التكميم:** هذا الشرط يكمن في تعويض كل ما هو مشكوك فيه، عن طريق حسابات دقيقة، تعتبر كل رسالة كمجموعة عناصر تتفرد ويمكن أن توزع في أصناف وتعالج بطريقة إحصائية، ويعتمد تحليل المحتوى على مجموعة من الأدوات المستعملة لهذا الغرض كتحليل التكرارات، تحليل الترابط بين الكلمات ... الخ.**(17)** فالتحليل الكمي يتيح التوصل إلى تقديرات قابلة للقياس**(18)**

5- **خصائص تحليل المضمون: (19)**

. اعتماد تكرارات ورود الجمل أو الكلمات أو المصطلحات أو المعاني المتضمنة في قوائم التحليل.

. شموله الجوانب الموضوعية والشكلية.

. استخدامه إلى جانب أساليب أخرى.

. تميزه بالموضوعية وخضوعه للمتطلبات المنهجية والتنظيم.

. تصنيف البيانات وتبويبها سعياً إلى وصف المضمون الصريح الظاهر للمادة.

. اعتماد الأسلوب الكمي من أجل القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية.

. مطابقة النتائج في حالة إعادة الدراسة التحليلية (الثبات).

. قابلية نتائج تحليل المضمون للتعميم.

. إمكانية دمج نتائج التحليل مع نتائج البحث الأخرى لدراستها في إطار أعم وأشمل.

6- **في صعوبات تحليل المضمون:**

تبقى لعملية تحليل المضمون مصاعبها ومشكلاتها المتميزة منها:

. تأسيس شبكة علاقات مابين المضمون والحقائق التي أُثبتت بالمشاهدة والتجربة.

. إيجاد الوحدات التسجيلية المنسجمة، ويدخل في سياقها المشكلات النحوية والمفردات إضافة إلى الصعوبة في تحديد طبيعة المعنى في اللغة (خارج السياق وما هو في إطار السياق).

. تحديد ما إذا كان للوحدة مرجع متعلق بالموضوع (مشكلة المادة).

. تضمين أو استبعاد قسم من المضمون (مشكلة الإكمال).

. إيجاد العلاقات العامة مابين التحليل والمضمون الموجود (مشكلة التطابق).

. تحديد أهمية بعض أجزاء المضمون غير المتكرر (مشكلة الأهمية).

7- مصادر التحليل في المنهج/التقنية:

- **فئات التحليل:**

يجب أن تكون دقيقة وتستخدم الفئات في الوصف الموضوعي لمضمون مادة الاتصال يقصد بها . الفئات . العناصر الرئيسية أو الثانوية التي يتم وضع وحجات التحليل فيها (كلمة، موضوع...) والتي تمكن من وضع كل صفة من صفات المحتوى فيه.**(20)** فتحليل المحتوى سيجزئ النص المحلل إلى وحدات أصغر أكثر فأكثر وكلما كانت الوحدة المحتفظ بها صغيرة كلما كان التحليل أدق. في الغالب نكتفي بعزل عنصر أو عدة عناصر من النص المحلل مقدرة بأنها ذات دلالة للبحث الجاري وذلك قصد معالجتها كميا.**(21)**

ويضيف "برلسن" نوعين من الفئات:

أ – فئات محتوى الاتصال: ويدور هذا النوع حول مضمون مادة الاتصال أو المعاني التي تنقلها.

ب – فئات شكل الإتصال: يدور هذا النوع حول الشكل الذي قدم فيه هذا المضمون وانتقلت من خلاله المعاني.**(22)**

- **وحدات التحليل:**

الوصف الكمي من الخصائص تحليل المحتوى، وللتوصل إلى التقدير الكمي لظواهر التحليل لابد من وجود وحدات يستند إليها الباحث في عد هذه الظواهر.**(23)**

ومن بين الوحدات التي تستعمل كمؤشرات للبحث بذكر "برلسن" خمسة وهي:

- **الكلمات والرموز:** تعتبر الكلمة أصغر وحدات التحليل في تحليل المحتوى.**(24)**

إن الدراسات التي تعتمد على الكلمات الجوهرية وهذا بحساب أعلى نسب من التكرارات، وتتجلى خاصة في دراسة المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما المجال الثاني فهو يتضمن دراسات "المقروئية" و "الاهتمام الإنساني"، فطول الكلمات والكلمة الشخصية تعتبر من أهم المؤشرات.

- **الموضوع:** وهو إما جملة أو أكثر تؤكد مفهوما معينا سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا. **(25)**

و يعتبر من أهم وحدات تحليل المحتوى، فالموضوع يشكل الوحدة الحقيقية للمعنى، وحسب الأخصائيين في تحليل المحتوى هنا يكمن المشكل الرئيسي، حيث نفس الجملة يمكن أن تنقل عدة مواضيع أو مقال من عدة فقرات يمكن أن يتضمن موضوع وحيد.

فحسب المحلل "فيوليت موران Violette Morin"، "الوحدة الإعلامية" مجزأة بالفكر وليس بالحروف.

- **الشخصيات:** و يقصد بها الحصر الكمي لخصائص و سمات محددة ترسم شخصية معينة من الناس.**(26)** وتستخدم خاصة لتحليل الأفلام والصور، القصص والروايات وقد تكون شخصية سياسية أو تاريخية.
- **الوحدات المساحية والزمنية:** تلجأ بعض الدراسات إلى تقدير المساحة التي يشغلها موضوع التحليل كأن تسحب عدد الأعمدة أو الصفحات أو السطور، ... التي يشغلها الموضوع، ويشيع استخدام وحدة المساحة في الدراسات السياسية والاقتصادية على وجه الخصوص.**(27)**

أما الوحدات الزمنية مثلا فهي: دقيقة البث.

- **المفردة:** وتسمى أحيانا بالوحدة الطبيعية وتختلف بإخلاف الدراسة الخاضعة للتحليل.

مثال: من أجل دراسة معالجة الخبر من طرف الصحافة يمكن أن نجزأ نص التحليل إلى:

* وحدات طبيعية: المقالات

* تقسيم هذه الأخيرة إلى مواضيع

* تحليل هذه المواضيع إلى أسطر، للتقدير من خلال عددها أهمية كل هذه المواضيع.

إذن فالوحدات تستعمل كمؤشرات عن الأهمية المعطاة لموضوع ما.**(28)**

8-مداخل في تحليل النصوص:

تعددت مداخل تحليل النصوص الساعية إلى تطابق مدى ما يتوقعه المتلقي في مضمون النص، ومن أهم هذه المداخل: **(29)**

- **تحليل دلالة المفردات:** اتبع هذا المنهج في التحليل آرن نيس Arne Nass وآخرون، واستخدموه في تحليل النصوص العلمية والسياسة وعلم الأخلاق. واستُخدم الحاسوب فيما بعد لإجراء مسح للنص بإحصاء الأسماء والصفات والأفعال والحروف. وتبدو صعوبات هذا المدخل في التحليل في تحديد معنى المفردات إذا ما خرجت عن سياقها.
- **تحليل بنيوي:** ويُحلَّل النص وفق هذا المدخل عن طريق بناء علاقات من خلال الموضوعات المحللة، ويمكن أن تكون هذه العلاقات مكملة بعضها لبعضها أو متحدة فيما بينها، أو متعارضة.
- **تحليل تأويلي تفسيري:** وتتصف عملية التحليل وفق هذا المدخل بأنها مركبة وخاضعة لترتيب يحدده الباحث حسب موضوع بحثه وليس حسب ترتيب النص، ويستشهد بالنصوص المعتمدة، وبعد ذلك يعرض تفسيره للموضوع.

خاتمة:

يعد تحليل المضمون طريقة بحث يعتمد فيها المحلل مجموعة من الضوابط والقواعد العلمية المنظمة والمحددة، وترمي إلى معرفة أغراض نص ما من حيث شكله ومضمونه، وتحديد مدى اتفاق تلك الأغراض أو تعارضها مع أفق توقع محلل النص.

رغم وجود اختلاف في بعض المحددات و السمات يمكن منها تصنيف اتجاهين الأول هو وصفي عاصر عهد النشأة ، و الثاني هو استدلالي في التحليل يتخطى مجرد وصف المحتوى إلى الخروج باستدلالات من المعاني الضمنية و الكامنة في المحتوى.

الهوامش:

1- Albert kientz,pour analyser les media : l'analyse de contenue, maison mame,paris,1971.

2- خريف حسين، الخطاب الثقافي في الصحافة العمومية و علاقته بالسياسة الثقافية في الجزائر: دراسة تحليلية للمحتوى الثقافي لجريدة النصر رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1995، ص 69.

3- http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=3969&m=1

4- Albert kientz, op.cit.p.5.

5- صليحة خلوفي،منهج تحليل المحتوى بين الالتزام الموضوعي و الأحكام الذاتية، منشورات مخبر الممارسات اللغوية ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزر، انظر في الموقع:

http://www.ummto.dz/labolpla/site/el%20yawm%20eddirassi%20lilmanahij.pdf

6- Albert kientz, op.cit.p.5.

7- Albert kientz, op.cit.p.13.14

8- Albert kientz, op.cit.p.6

9- Albert kientz, op.cit.p.21.22

10- عبد الله بن مسلم الهاشمي، تحليل المضمون : تدريس القراءة باستخدام إستراتيجية تحليل المضمون، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، في الموقع:

http://home.moe.gov.om/arabic/file/main-tab/bag/files/arabic/4.pdf

11- Albert kientz, op.cit.p.149.

12- Roger Muechielli, l'analyse de contenue des communications, ESF, paris, 2006, p.17.

13- Albert kientz, op.cit.p.150.

14- Roger Muechielli, op.cit.p.17.

15- عبد الله بن مسلم الهاشمي، مرجع سابق.

16- Roger Muechielli, op.cit.p.17.

17- Albert kientz, op.cit.p.150.

18- عبد الله بن مسلم الهاشمي، مرجع سابق.

19- http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=3969&m=1

20- رشدي طعيمة،, تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية مفهومه ، أسسه،استخداماته، دار الفكر العربي, القاهرة، 1987 ، ص 62.

21- Albert kientz, op.cit.p.157.

22- رشدي طعيمة، المرجع السابق، ص 63

23- المرجع نفسه، ص 102.

24- المرجع نفسه، ص 158.

25- صليحة خلوفي،مرجع سابق

26- المرجع نفسه.

27- المرجع نفسه.

28- Albert kientz, op.cit.p.159

29- . http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=3969&m=1

البيان الختامي لليوم الدراسي

نظّم قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة؛ يوما دراسيا بعنوان:"منهجية البحث في العلوم السياسية"، وذلك يوم 26 فيفري 2013، وتم من خلاله التطرق لمناهج وطرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية على وجه الخصوص.

وقد خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية:

- أن نقاشات اليوم الدراسي أخذت توجُّهين؛ توجه نظري وتوجه تطبيقي.
- أن المداخلات في تحليل منهجية علم السياسة عبارة عن تجارب قد تكون لها بُعد إجرائي عام وقد تكون تقليدية.
- أن علم المناهج يحتاج إلى الإثراء من طرف المتخصصين .
- أن النقاشات في منهجية علم السياسة غاب عنها الطرح الحديث.

ومنه؛ وبهدف تهيئة طلبة العلوم السياسية للتعامل العلمي مع الظواهر السياسية وفقا للمناهج والمداخل المتعارف عليها في حقل العلوم السياسية فقد جاءت التوصيات كالآتي:

- اقتراح تحويل هذا اليوم الدراسي إلى ملتقى وطني بورشات متخصصة نتيجةً لطبيعة موضوع المنهجية في البحث العلمي.
- نشر أعمال اليوم الدراسي ومحاولة إفادة الطلبة بها.
- القيام بمراجعة دورية للمداخلات التي تم طرحها من خلال الاتصال بالأساتذة المتدخلين لتطوير ما تم طرحه بهدف الفائدة العلمية.